



بنك التنمية الصناعية
شركة مساهمة مصرية

القوائم المالية المجمعة
عن السنة الماليه المنتهيه في
٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
وكذا تقرير مراقبا الحسابات عليها

المحتويات

صفحة	
-	تقرير مراقبا الحسابات
١	قائمة المركز المالي المجمعه
٢	قائمة الدخل المجمعه
٣	قائمة الدخل الشامل المجمعه
٤	قائمة التغير في حقوق الملكية المجمعه
٥	قائمة التدفقات النقدية المجمعه
٤٨-٦	الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعه

تقرير مراقبا الحسابات

الى السادة / مساهمي بنك التنمية الصناعية - "شركة مساهمة مصرية"

تقرير عن القوائم المالية المجمعة

راجعنا القوائم المالية المجمعة المرفقة لبنك التنمية الصناعية "شركة مساهمة مصرية" والمتمثلة في الميزانية المجمعة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ وكذا القوائم المجمعة للدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص لأهم السياسات المحاسبية وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية المجمعة

هذه القوائم المالية المجمعة مسؤلية إدارة البنك، فالإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المجمعة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والمعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المجمعة، وتتضمن مسؤلية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية مجمعة عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسؤلية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقبي الحسابات

تتحصر مسؤليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المجمعة في ضوء مراجعتنا لها. وقد تم مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية المجمعة خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية المجمعة. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام البنك بإعداد القوائم المالية المجمعة والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية في البنك. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية المجمعة.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية المجمعة.

الرأي

ومن رأينا أن القوائم المالية المجمعة المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي المجمع لبنك التنمية الصناعية " شركة مساهمة مصرية " في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، وعن أدائه المالي المجمع وتدفعاته النقدية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك وفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والمعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المجمعة.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

لم يتبين لنا مخالفات هامة خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ لأي من أحكام قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي رقم (١٩٤) لسنة ٢٠٢٠.

يمسك البنك حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام البنك على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية المجمعة متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات.

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس إدارة البنك المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر البنك وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

القاهرة في: ٥ مايو ٢٠٢٦

مراقبا الحسابات

محاسبة/ إيناس عبد الله الشريف

إيناس الشريف
وكيل وزارة

الجهاز المركزي للمحاسبات



"بالألف جنيه مصري"			
٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	إيضاح	
			الأصول
٧,٨٥٧,٤٤٧	٥,٨٣٥,٩٩٦	١٤	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي
١١,١٧٧,٠٥٠	٨,٠٦١,٤١٧	١٥	أرصدة لدى البنوك
٢٣,١٦٢,٧٤٩	٣١,٣٢٦,٩٦٣	١٦	القروض والتسهيلات للعملاء
			استثمارات مالية
٤,٥٤٠,٥٧١	١٥,٨٦٨,٨١٤	١٧	بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
١,٦٠٢,٥٧٠	١,٨٠٤,٤٦١	١٨	بالتكلفة المستهلكة
٢٥,٤٧٨	٢٣,٧٢٧	١٩	الأصول غير الملموسة
١,٦١٦,١٥٨	١,٧٨٠,٠٨٠	٢٠	أصول أخرى
١٤٣	٣,٥٨٢		أصول ضريبية مؤجلة
٤١,١٠١	١٤٩,٠٩١	٢١	استثمار عقارى
١,٧١٦	٢٦٦		حق إنتفاع
٤٦٣,٢٠٣	٦٣٧,٣٧٢	٢٢	الأصول الثابتة
٥٠,٤٨٨,١٨٦	٦٥,٤٩١,٧٦٩		إجمالي الأصول
			الإلتزامات وحقوق الملكية
			الإلتزامات
٤,٠١٧,٧٢١	١,٥٤٤,٤٥٠	٢٣	أرصدة مستحقة للبنوك
٣٦,٠٨٧,١٤١	٥٢,١٣٩,٧٣٢	٢٤	ودائع العملاء
٢,٢٥٥,١١٥	٢,١٨١,٨١٦	٢٥	قروض أخرى
١,٤٩٣,٨٣٢	١,٩٥٣,٨٠٠	٢٦	إلتزامات أخرى
٢,٧٢٣	٥٦٣		إلتزامات عقود تأجير - حق إنتفاع
٧٠,٦١٠	٩٥,٤٧٥	٢٧	مخصصات أخرى
١٥٢,٦٥٤	١٧١,٨٥٣	٢٨	إلتزامات مزايا التقاعد
٨٦,١٤٤	١٣٦,٧٠٣	٢٩	إلتزامات ضريبية مؤجلة
٤٤,١٦٥,٩٤٠	٥٨,٢٢٤,٣٩٢		إجمالي الإلتزامات
			حقوق الملكية
٥,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	١-٣٠	رأس المال المدفوع
٥٧٤,٦٦١	٧٢٤,٢٥٤	ب	إحتياطيات
١,٣٠٧,٣٦٦	١,١٣٧,١٧٢	ج-٣٠	فروق القيمة الاسمية عن القيمة الحالية للودائع المساندة
(٥٥٩,٧٨٩)	٤٠٥,٩٤٣	د-٣٠	الارباح المحتجزه / (الخسائر) المرحله
٦,٣٢٢,٢٣٨	٧,٢٦٧,٣٦٩	هـ-٣٠	حقوق ملكية مساهمي البنك
٨	٨		حقوق ملكية الحصص غير المسيطرة
٦,٣٢٢,٢٤٦	٧,٢٦٧,٣٧٧		إجمالي حقوق الملكية
٥٠,٤٨٨,١٨٦	٦٥,٤٩١,٧٦٩		إجمالي الإلتزامات وحقوق الملكية

الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية المجمعه من الصفحة ١ إلى الصفحة ٤٨ تعتبر جزءاً متمماً لها وتقرأ معها. تقرير مراقبي الحسابات مرفق

رئيس مجلس الادارة

اكرم تيناوي

الرئيس التنفيذي و العضو المنتدب

حسين أحمد رفاعي

الرئيس التنفيذي للقطاع المالي

جمال ابو سنة

"بالألف جنيه مصرى"

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	ايضاح
٨,٣١٩,٢٩٢	١١,٠٤١,٨٩٥	عائد القروض والإيرادات المشابهة
(٥,٨٧٧,٦٠١)	(٧,٩٢٢,٢٧٨)	تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة
٢,٤٤١,٦٩١	٣,١١٩,٦١٧	٦ صافي الدخل من العائد
٢٧٠,٥٠٩	٤٤٠,٠٠٤	إيرادات الأتعاب والعمولات
(٥١,١٠١)	(٥٨,٣٧٠)	مصروفات الأتعاب والعمولات
٢١٩,٤٠٨	٣٨١,٦٣٣	٧ صافي الدخل من الأتعاب والعمولات
٢,٦٦١,٠٩٩	٣,٥٠١,٢٥٠	صافي الدخل من العائد والائتاعب والعمولات
٦,٨١٥	١٠,٥٤٢	توزيعات الاريح
٣١,٢٦٨	٥٨,٢٧٦	٨ صافي دخل المتاجرة
٢,٤٣٩	٢٤,٧١٨	أرباح الإستثمارات الماليه
(١,٦٦٥,٧٦٠)	(٨٠٦,٩٩٣)	٩ (عبء) مخصص الخسائر الائتمانيه المتوقعة
(٩٦٦,٤٧٥)	(١,١٧٠,٨١٤)	١٠ مصروفات إدارية
(٦٩٦)	٤٣,٨٦٣	١١ إيرادات / (مصروفات) تشغيل أخرى
٦٨,٦٩٠	١,٦٦٠,٨٤٣	الريح قبل الضرائب
(٦٧,٧٤١)	(٦٥٥,٣٧١)	١٢ مصروفات ضرائب الدخل
٩٤٩	١,٠٠٥,٤٧٢	صافي الريح
٠,٠٠٢	١,٦	١٣ * نصيب السهم من صافي الريح (جنيه/ سهم)

الإيضاحات المرفقة للقوائم الماليه المجمعه من الصفحه ٦ إلى الصفحه ٤٨ تعتبر جزءاً متمماً لها وتقرأ معها.

* قبل توزيعات حصه العاملين ومجلس الادارة .

"بالألف جنيه مصرى"

<u>٣١ ديسمبر ٢٠٢٤</u>	<u>٣١ ديسمبر ٢٠٢٥</u>	
٩٤٩	١,٠٠٥,٤٧٢	صافي الربح
		<u>بنود لا يتم اعادة تبويبها في الارباح والخسائر</u>
١٦٧,٤٣٥	٢١٦,٩٧٠	التغير في القيمة العادلة لادوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر
(١٣٤,٨٢٤)	(٤٨,٨١٩)	ضريبة الدخل المتعلقة بالبنود التي لا يتم اعادة تبويبها
٣٢,٦١١	١٦٨,١٥١	اجمالي بنود لا يتم اعادة تبويبها في الارباح والخسائر
		<u>بنود يتم اعادة تبويبها في الارباح والخسائر</u>
٨,٧٠٩	(٢٤,٠٠٨)	التغير في القيمة العادلة لادوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر
(١,٦٧٢)	٥,٤٠٢	ضريبة الدخل المتعلقة بالبنود التي يتم اعادة تبويبها
٧,٠٣٧	(١٨,٦٠٦)	اجمالي بنود يتم اعادة تبويبها في الارباح والخسائر
٣٩,٦٤٨	١٤٩,٥٤٥	اجمالي الدخل الشامل الاخر
٤٠,٥٩٧	١,١٥٥,٠١٧	<u>صافي ارباح الدخل الشامل</u>

الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية المجمع من الصفحة ٦ إلى الصفحة ٤٨ تعتبر جزءاً متماً لها وتقرأ معها.

اجمالي حقوق الملكية	حقوق ملكية الحصص غير المسيطرة	حقوق ملكية مساهمي البنك	أرباح فترة	(خسائر) مرحلة	فروق القيمة الاسمية عن القيمة الحالية للودائع المساندة	الاحتياطيات	مبالغ مدفوعة تحت حساب زيادة رأس المال	رأس المال المصدر والمدفوع	
٦,٤١٨,٣٢٩	٨	٦,٤١٨,٣٢١	٩,٦١٣	(٥٦٩,٨٧٠)	١,٤٥٦,٦٠١	٥٢١,٩٧٨	٤,٥٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
-	-	-	-	-	-	-	(٤,٥٠٠,٠٠٠)	٤,٥٠٠,٠٠٠	الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٤
-	-	-	(٩,٦١٣)	٩,٦١٣	-	-	-	-	المدفوع تحت حساب زيادة رأس المال
-	-	-	-	(٤٨١)	-	٤٨١	-	-	المحول الى الارباح المرحلة
(١٤٩,٢٣٥)	-	(١٤٩,٢٣٥)	-	-	(١٤٩,٢٣٥)	-	-	-	المحول الى الاحتياطي القانوني
(٣٩,٦٤٨)	-	(٣٩,٦٤٨)	-	-	-	٣٩,٦٤٨	-	-	ما يخص السنة من فروق القيمة الاسمية عن القيمة الحالية للودائع المساندة
١٢,٥٥٤	-	١٢,٥٥٤	-	-	-	١٢,٥٥٤	-	-	فروق تقييم قيمه عادله اذون خزانه
٩٤٩	-	٩٤٩	٩٤٩	-	-	-	-	-	المحول الى احتياطي رأس مالي
٦,٣٢٢,٢٤٦	٨	٦,٣٢٢,٢٣٨	٩٤٩	(٥٦٠,٧٣٨)	١,٣٠٧,٣٦٦	٥٧٤,٦٦١	-	٥,٠٠٠,٠٠٠	صافي ارباح السنة
									الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
٦,٣٢٢,٢٤٦	٨	٦,٣٢٢,٢٣٨	٩٤٩	(٥٦٠,٧٣٨)	١,٣٠٧,٣٦٦	٥٧٤,٦٦١	-	٥,٠٠٠,٠٠٠	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(١٧٠,١٩٥)	-	(١٧٠,١٩٤)	-	-	(١٧٠,١٩٤)	-	-	-	الرصيد الافتتاحي ٢٠٢٥/١/١
-	-	-	(٩٤٩)	٩٤٩	-	-	-	-	ما يخص السنة من فروق القيمة الاسمية عن القيمة الحالية للودائع المساندة
(٣٩,٦٩٢)	-	(٣٩,٦٩٣)	-	(٣٩,٦٩٣)	-	-	-	-	المحول للارباح المرحلة
-	-	-	-	(٤٧)	-	٤٧	-	-	تسويات علي خسائر المرحلة
١٤٩,٥٤٦	-	١٤٩,٥٤٦	-	-	-	١٤٩,٥٤٦	-	-	المحول الى احتياطيات - قانوني
١,٠٠٥,٤٨٠	٨	١,٠٠٥,٤٧٢	١,٠٠٥,٤٧٢	-	-	-	-	-	صافي التغير في الدخل الشامل الاخر
٧,٢٦٧,٣٧٧	٨	٧,٢٦٧,٣٦٩	١,٠٠٥,٤٧٢	(٥٩٩,٥٢٩)	١,١٣٧,١٧٢	٧٢٤,٢٥٤	-	٥,٠٠٠,٠٠٠	صافي ارباح السنة
									الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية المجمعة من الصفحة ٦ إلى الصفحة ٤٨ تعتبر جزءاً متماً لها وتقرأ معها.

"بالألف جنيه مصري"		التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل	
٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥		
٦٨,٦٩٠	١,٦٦٠,٨٤٣	الأرباح قبل الضرائب	
٦٤,٧٨٨	٨٨,٥٦٣	تعديلات لتسوية صافي الأرباح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل	
١,٧٥٦	١,٣١٠	إهلاك وإستهلاك	
١,٦٦٥,٧٥٩	٨٠٦,٩٨٣	استهلاك حق انتفاع	
٤٦,٥٠٠	٥٠,٢٦٦	عبء إضمحلال عن خسائر الإئتمان	
١٦,٩٥٨	(١١,٤٥٢)	مخصص مزايا التقاعد	
٣,٤٨٧	٢٣,٩١٠	رد / اضمحلال أصول اخرى	
(٦,٨١٥)	(١٠,٥٤٢)	رد / عب مخصصات اخرى	
(١,٩٢٧)	(٢,٦٠٧)	توزيعات ارباح محصلة	
١١,١٥٢	١٤,٦٦١	فوائد دائنة	
(٢,٤٣٩)	(٢٤,٧١٨)	فوائد قروض قصيرة و متوسطة الاجل	
(٤٧٠)	(١٨,٢٠٣)	أرباح بيع إستثمارات مالية	
٣٠٧	٢٠٨	ارباح بيع اصول ثابتة	
(٤١)	-	فوائد القيمة الحالية	
٣٦٣	-	عائد اذون الخزانة	
١,٨٦٨,٠٦٨	٢,٥٧٩,٢٢٢	فروق اعاده تقييم ارصده المخصصات الاخرى بالعملات الاجنبية	
		أرباح التشغيل قبل التغيرات في الأصول والإلتزامات الناتجة من أنشطة التشغيل	
		صافي النقص / (الزيادة) في الأصول والإلتزامات	
(٤,٢٦١,٩٥٥)	٢٢٦,٩٩٤	أرصدة لدى البنوك	
١,٢٣٦,٤٨٣	١,٤٩٩,٥٢٠	إذون خزانة وأوراق حكومية أخرى إستحقاق أكثر من ٣ شهور	
(٧,٩٦٧,٥١٦)	(٨,٧٥١,٣٠٦)	قروض وتسهيلات للعملاء	
٤٧,٠٦٤	(١٤٠,٣٨٢)	أصول أخرى	
(٥٥,٨٤٠)	(٢,٤٧٣,٢٧١)	أرصدة مستحقة للبنوك	
٩,١٥٧,٦٧٠	١٦,٠٥٢,٥٩٦	ودائع العملاء	
٥٤٠,٠٢٠	٥٦,٣٤٠	إلتزامات أخرى	
(١٠,٦٩٠)	(٣١,٠٦٨)	المستخدم من مخصص التزامات مزايا التقاعد	
(٢٦,٠٠٧)	-	التغير في عملاء التاجر التمويلي	
(١,٧٩٨)	(٤,٤٨٣)	المستخدم من المخصصات	
(٢,٧٤٦)	(٢,٢٢٨)	التزامات عقود تاجر مسددة	
(٩١,٤٠٣)	(٣٠٠,٨٣٣)	ضرائب الدخل المسددة	
٤٣١,٣٥٠	٨,٧١١,١٠١	صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) / الناتجة من أنشطة التشغيل	
		التدفقات النقدية من أنشطة الإستثمار	
(٩٦٥,٧٠٥)	(٨٢٥٤ ٢٣٢)	التغير في اذون خزانة من خلال الدخل الشامل	
٦,٨١٥	١٠٥٤٢	توزيعات ارباح محصلة	
(١٢٦,٥٧٧)	(٣٤٦٨٧٣)	(مدفوعات) لشراء أصول ثابتة وإعداد وتجهيز الفروع	
٣٦,٨٢٢	١٨٢٢٠	متحصلات من بيع أصول ثابتة	
١,٩٦٨	٢٦٠٧	متحصلات من فوائد دائنة	
(١١,١٥١)	(١٤٦٦١)	فوائد قروض قصيرة و متوسطة الاجل	
(٢٠,٦٣١)	(٣٣٧٨٠)	(مدفوعات) لشراء أصول غير ملموسة	
(٧٨٥,٧٠٨)	(٣٢٣٣٨٥٣)	التغير في الأستثمارات من خلال الدخل الشامل الاخر	
(١٠٦,٠٠٠)	(١٧٠١٠٥٣)	التغير في الأستثمارات بالتكلفة المستهلكة	
(١,٩٧٠,١٦٧)	(١٣,٥٥٣,٠٨٣)	صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة الإستثمار	
		التدفقات النقدية من أنشطة التمويل	
(٦٦٩,٩٩٧)	(٤٤٣,٥٨٣)	التغير في القروض الأخرى	
(٦٦٩,٩٩٧)	(٤٤٣,٥٨٣)	صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة التمويل	
(٢,٢٠٨,٨١٤)	(٥,٢٨٥,٥٦٥)	صافي الزيادة (النقص) في النقدية وما في حكمها خلال العام	
١٤,٣٦٠,٩٣٦	١٢,١٥٢,١٢٢	رصيد النقدية وما في حكمها في أول العام	
١٢,١٥٢,١٢٢	٦,٨٦٦,٥٥٧	رصيد النقدية وما في حكمها في آخر العام	

وتتمثل النقدية وما في حكمها آخر العام فيما يلي:

٧,٨٥٧,٤٤٧	٥,٩٢٣,٩٢٦	نقدية وأرصدة لدى البنوك المركزية
١١,١٧٩,٠٩٩	٧,٩٧٧,٦٠٠	أرصدة لدى البنوك
٤,٤١٨,٢١٤	١٣,٨٣٤,٨٣٩	إذون خزانة وأوراق حكومية أخرى
(٧,٦٨٦,٨٦٨)	(٥,٧٠٩,٢٣٨)	أرصدة لدى البنوك المركزية في إطار نسبة الإحتياطي الإلزامي
-	(١,٧٥٠,٦٣٣)	ارصدة لدى البنوك ذات اجل اكثر من ٣ اشهر
(٣,٦١٥,٧٧٠)	(١٣,٤٠٩,٩٣٧)	إذون خزانة إستحقاق أكثر من ٣ شهور
١٢,١٥٢,١٢٢	٦,٨٦٦,٥٥٧	النقدية وما في حكمها

الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية المجمعة من الصفحة ٦ إلى الصفحة ٤٨ تعتبر جزءاً متماً لها وتقرأ معها.

لاغراض اعداد قائمة التدفقات النقدية تم استبعاد بعض المعاملات غير النقدية منها ما يلي :-

- مبلغ ١٧٠ مليون جنية يمثل فروق القيمة الحالية للودائع المساندة وتأثيرها على حقوق الملكية ببند فروق القيمة الاسمية عن القيمة الحالية للودائع المساندة .
- ضرائب دخل غير مسدده بمبلغ ٣٥٥ مليون جنية
- دائنو مشتريات اصول ثابتة بنحو ١٣ مليون جنية

القيمة بالالف جنية

١- معلومات عامة

يقدم بنك التنمية الصناعية خدمات المؤسسات والتجزئة المصرفية والإستثمار في جمهورية مصر العربية من خلال مركزه الرئيسي بمحافظة القاهرة وعدد سبعة وعشرون فرعاً ويوظف عدد ٩٦٤ موظفاً في تاريخ المركز المالي.

تأسس البنك شركة مساهمة مصرية كبنك تجاري، وذلك بتاريخ ٣١ أكتوبر ٢٠٠٨ بعد صدور قرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري بشطب تسجيل بنك العمال المصري من سجل البنوك لدى البنك المركزي المصري إعتباراً من نهاية عمل يوم ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٨ ودمجة بنك التنمية الصناعية المصري تحت مسمى بنك التنمية الصناعية والعمال المصري. وبتاريخ ٢٤ ديسمبر ٢٠١٨ وافق البنك المركزي المصري علي تغيير إسم البنك الي بنك التنمية الصناعية اعتباراً من اول أكتوبر ٢٠١٨ ويقع المركز الرئيسي للبنك في مدينة القاهرة.

والبنك غير مدرج في البورصة المصرية للأوراق المالية.

تم اعتماد القوائم المالية للإصدار من قبل مجلس الادارة في تاريخ ٣ مايو ٢٠٢٦ .

- يبلغ رأس المال المصدر والمدفوع ٥ مليار جنيه مصري .

- وفقاً لقرار مجلس ادارة مصرفنا الصادر بجلسته بتاريخ ١٥ أكتوبر ٢٠٢٣ تم دعوة قدامى المساهمين للاكتتاب في زيادة رأسمال البنك من ٥٠٠ مليون جنيه الى ٥ مليارات جنيه بزيادة قدرها ٤,٥ مليار جنيه موزعة على عدد ٥٦٢,٥٠٠ الف سهم بقيمة اسمية ٨ جنيه / السهم .

وقد تم تغطية الاكتتاب في زيادة رأس المال بنسبة ١٠٠ %

اسم المساهم	عدد الاسهم	قيمة الاسهم	نسبة المساهمة
بنك مصر	٥٣١,٤٩٤,٢٤٠	٤,٢٥١,٩٥٣,٩٢٠	٨٥,٠٤%
وزارة المالية	٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٨,٠٠%
صندوق التامين الاجتماعي للعاملين بقطاع الاعمال العام والخاص	٢٠,٣١٤,٩٥٠	١٦٢,٥١٩,٦٠٠	٣,٢٥%
صندوق التامين الاجتماعي للعاملين بالقطاع الحكومي	١٥,٤٩٩,٥٠٠	١٢٣,٩٩٦,٠٠٠	٢,٤٨%
مساهمون اخرون	٧,٦٩١,٣١٠	٦١,٥٣٠,٤٨٠	١,٢٣%
الاجمالي	٦٢٥,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠%

- بناءاً على قرار الجمعية العامة بجلستها المنعقدة في ٢٥ مايو ٢٠٢٥ تم زيادة رأس المال المرخص به ليصبح ١٠ مليارات جنيها مصري بدلا من ٥ مليارات جنية مصري والبنك غير مدرج في البورصة المصرية للأوراق المالية - تم اعداد القوائم المالية المجمعة بالاعتماد على القوائم المالية للشركة التابعة ايجي ليس في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ ويمتلك مصرفنا نسبة ٩٩,٩% من شركة ايجي ليس

وفيما يلي عرض لبعض المعلومات عن الشركة التابعة لمجموعة بنك التنمية الصناعية

- شركة ايجي ليس

تأسست شركة تنمية للتأجير التمويلي - ايجي ليس " شركة مساهمة مصرية " شركة الصناعي للإستثمار شركة ذات مسئولية محدودة " (سابقاً) وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وتم تسجيلها بالسجل التجاري تحت رقم ٣٩٠٢٧ بتاريخ ٣١ مايو ٢٠٠٩ وذلك بغرض: تملك وإدارة العقارات خالية او مشغولة وتسويقها او مصانع او محال وادارتها وبيعها او تأجيرها او تقرير حق انتفاع عليها او غير ذلك من طرق الاستغلال . تملك وتقييم المنقولات بكافة أنواعها (المالية والمعنوية) وأياً كانت طبيعتها بما في ذلك الآلات والمعدات والأجهزة والمركبات والتصرف فيها بالبيع او غير ذلك من وسائل .

التأجير التمويلي مع مراعاة ما ورد بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٥٠ لسنة ٢٠٠٧ ومراعاة قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣٥٦ لسنة ٢٠٠٨ . مع مراعاة أحكام القوانين واللوائح والقرارات السارية وبشرط استصدار التراخيص اللازمة لمزاولة هذه الأنشطة ، ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة او تشارك بأي وجه من الوجوه مع الشركات وغيرها التي تزاول اعمالاً شبيهة بأعمالها او التي قد تعاونها على تحقيق غرضها في مصر او في الخارج ، كما يجوز لها ان تندمج في الهيئات السالفة او تشتريها او تلحقها بها وذلك طبقاً لأحكام القانون ولائحته التنفيذية .

مدة الشركة خمسة وعشرون سنة تبدأ من تاريخ التسجيل بالسجل التجاري ، وتبدأ السنة المالية للشركة في اول يناير وتنتهي في اخر ديسمبر من كل عام ، فيما عدا الفترة الأولى والتي تبدأ من تاريخ التأسيس وتنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ .

بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية لشركة الصناعي للإستثمار المنعقدة بتاريخ الخميس الموافق ٢٦ يناير ٢٠١٧ تم تغيير المادة رقم (١) من النظام الأساسي للشركة (اسم الشركة والشكل القانوني) ليصبح اسم الشركة شركة تنمية للتأجير التمويلي والاستثمار - ايجي ليس وتم التأشير بذلك في السجل التجاري للشركة بتاريخ ١٤ فبراير ٢٠١٧ .

بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ ٢٢/٩/٢٠١٩ تم تغيير النظام الأساسي للشركة (اسم الشركة والشكل القانوني) ليتغير الشكل القانوني للشركة من شركات ذات مسئولية محدودة الى شركة مساهمة مصرية خاضعة لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية ، وكذلك تغيير اسم الشركة لتصبح شركة تنمية للتأجير التمويلي ايجي ليس ش.م.م بدلاً من شركة تنمية للتأجير التمويلي والاستثمار ايجي ليس ش.م.م. ، وقد تم التأشير في السجل التجاري بهذه التغييرات بتاريخ ١ أكتوبر ٢٠١٩ وذلك بغرض ممارسة نشاط التأجير التمويلي طبقاً لأحكام القانون رقم ١٧٦ لسنة ٢٠١٨ بشأن تنظيم نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم وذلك دون الاخلال بأحكام القوانين واللوائح والقرارات السارية ، بشرط استصدار التراخيص اللازمة لممارسة هذا النشاط ، ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة او تشارك بأي وجه من الوجوه مع الشركات وغيرها التي تزاول اعمالاً شبيهة بأعمالها او التي قد تعاونها على تحقيق غرضها في مصر او في الخارج كما يجوز لها ان تندمج في الهيئات السالفة او تشتريها او تلحقها بها وذلك طبقاً لأحكام القانون .

مدة الشركة خمسة وعشرون سنة تبدأ من تاريخ التسجيل بالسجل التجاري ، وتبدأ السنة المالية للشركة في اول يناير وتنتهي في اخر ديسمبر من كل عام ، فيما عدا الفترة المالية الأولى والتي تبدأ من تاريخ التأسيس وتنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ .

القيمة بالالف حنية

(٢) ملخص السياسات المحاسبية

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية. وقد تم إتباع هذه السياسات بثبات لكل السنوات المعروضة إلا إذا تم الإفصاح عن غير ذلك .

أ- أسس إعداد القوائم المالية

يتم إعداد القوائم المالية وفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الإعراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ مع إضافة متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) "الأدوات المالية" طبقاً للتعليمات الصادرة عن البنك المركزي المصري بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩ . ويتم الرجوع فيما لم يرد به نص ضمن تعليمات البنك المركزي المصري الي معايير المحاسبة المصرية

وقد تم إعداد هذه القوائم المالية المجمعة للبنك طبقاً لأحكام القوانين المحلية ذات الصلة .

تأثير تغييرات السياسات المحاسبية الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي رقم (٩)

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) – الأدوات المالية
تم التطبيق الرسمي للمعيار الدولي رقم ٩ اعتباراً من بداية عام ٢٠١٩، وتختلف متطلبات المعيار المذكور إختلافاً جوهرياً عن معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) "الأدوات المالية – الإعراف والقياس" وخاصة فيما يتعلق بتبويب وقياس والإفصاح عن الأصول المالية وبعض الإلتزامات المالية، وفيمايلي ملخص للتغيرات الرئيسية في السياسات المحاسبية للبنك الناتجة عن تطبيق المعيار:

تصنيف الأصول والإلتزامات المالية:

تم تصنيف الأصول المالية الى ثلاث فئات رئيسية على النحو التالي:
- أصول مالية يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة.
- أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الأخر.
- أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

ويستند تصنيف المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) بشكل عام إلى نماذج الأعمال لدى البنك والذي تدار به الأصول المالية وتدفقاتها النقدية التعاقدية، وبالتالي تم إلغاء فئات معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) (الإستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق ، القروض والمديونيات ، الإستثمارات المالية المتاحة للبيع).

- لا يتم فصل عقود المشتقات الضمنية عندما تكون المشتقة مرتبطة بأصل مالي وبالتالي يتم تصنيف عقد المشتقات الضمنية بالكامل مع الأصل المالي المرتبط به.

إضمحلال قيمة الأصول المالية

يستبدل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ نموذج "الخسارة المحققة" الوارد بتعليمات البنك المركزي الصادرة بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ بنموذج "الخسارة الإئتمانية المُتوقعة". كما ينطبق نموذج الإضمحلال في القيمة الجديدة على كافة الأصول المالية بالإضافة إلى بعض إرتباطات وتعهدات القروض وعقود الضمانات المالية ولكن ليس على إستثمارات حقوق الملكية، بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، يتم الإعراف بخسائر الإئتمان بصورة مبكرة أكثر مما كان الوضع عليه و بموجب تعليمات البنك المركزي الصادرة بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ .

التغيرات الرئيسية في السياسة المحاسبية للبنك لإضمحلال قيمة الأصول المالية هي كالتالي:

يطبق البنك منهجاً مكوناً من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الإئتمانية المُتوقعة من الأصول المالية المدرجة بالتكلفة المستهلكة وأدوات الدين المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخر تنتقل الأصول بين المراحل الثلاث التالية إستناداً إلى التغير في جودة الإئتمان مقارنة بلحظة الإعراف الأولى بها.

المرحلة الأولى : خسائر الإئتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهراً

تتضمن المرحلة الأولى الأصول المالية عندالإعراف الأولى والتي لا تنطوي على زيادة كبيرة في مخاطر الإئتمان منذ الإعراف الأولى والتي تنطوي على مخاطر إئتمانية منخفضة.

بالنسبة لهذه الأصول، يتم الإعراف بخسائر إئتمانية متوقعة على مدى ١٢ شهراً ويحتسب العائد على إجمالي القيمة الدفترية للأصول (بدون خصم مخصص الإئتمان).

خسائر الإئتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهراً هي الخسائر الإئتمانية المُتوقعة التي تنتج من حالات تعثر محتملة خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ التقرير ، وهي ليست حالات العجز في السداد المُتوقعة لفترة ١٢ شهراً ولكنها خسارة الإئتمان بأكمله وذلك على الأصول مرجحه بإحتمال أن تحدث الخسارة خلال فترة ١٢ شهراً التالية.

المرحلة الثانية : خسائر الإئتمان المُتوقعة على كامل عمر الأصل المتوقع – مع عدم اضمحلال قيمة الإئتمان

تتضمن المرحلة الثانية الأصول المالية التي بها زيادة كبيرة في مخاطر الإئتمان منذ الإعراف الأولى ولكن لا يوجد دليل موضوعي على اضمحلال القيمة ، يتم الإعراف بخسارة إئتمان متوقعة على مدى الحياة لتلك الأصول ولكن يستمر إحتساب العائد على إجمالي القيمة الدفترية للأصول

خسارة الإئتمان المتوقعة على مدى الحياة هي الخسائر الإئتمانية المُتوقعة الناتجة من جميع حالات التقصير الممكنة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. الخسائر الإئتمانية المُتوقعة هي المتوسط المرجح لخسائر الإئتمان مع إعتبار احتمال التعثر المتوقع على مدى الحياة كترجيح.

المرحلة الثالثة : خسائر الإئتمان المُتوقعة على مدى الحياة – مع اضمحلال قيمة الإئتمان

تتضمن المرحلة الثالثة الأصول المالية التي يوجد بها دليل موضوعي على إنخفاض القيمة في تاريخ التقرير وفقاً للمؤشرات المُحددة في تعليمات البنك المركزي المصري. بالنسبة لهذه الأصول، يتم الإعراف بخسائر إئتمان مُتوقعة على مدى الحياة وتهتمش العوائد علي الحسابات المدرجة في هذه المرحلة ويستمر البنك بالتهميش طالما بقيت الحسابات ضمن هذه المرحلة .

القيمة بالالف جنية

ويقوم البنك بإستثناء ما يلي من إحتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة:

- ١- الودائع لدى البنوك إستحقاق شهر فأقل من تاريخ المركز المالي.
- ٢- الحسابات الجارية لدى البنوك.
- ٣- الإرصدة لدى البنك المركزي بالعملة المحلية
- ٤- أدوات الدين الصادرة من الحكومة المصرية بالعملة المحلية.

زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان : Significant Increase in Credit Risk (SICR)

يعتبر البنك أن الأداة المالية قد شهدت زيادة جوهرية في خطر الائتمان عند تحقق واحد أو أكثر مما يلي من المعايير الكمية والنوعية وكذلك العوامل المتعلقة بالتوقف عن السداد عند زيادة احتمالات الإخفاق خلال العمر المُتبقّي للأداة من تاريخ المركز المالي مُقارنة باحتمالات الإخفاق خلال العمر المُتبقّي عند الإعتراف الأولي وذلك وفقاً لهيكل المخاطر المقبولة من البنك .

درجات مخاطر الائتمان

يتم تعريف درجات مخاطر الائتمان باستخدام عوامل نوعية وكمية تشير إلى مخاطر عدم الإنتظام. تتفاوت هذه العوامل تبعاً لطبيعة التعرض للمخاطر ونوع المقترض ، تخضع حالات التعرض للمخاطر للرصد المستمر ، مما قد يؤدي إلى نقل التعرض إلى درجة مخاطر إئتمانية مختلفة.

إنشاء هيكل آجال احتمالية عدم الإنتظام

يستخدم البنك نماذج إحصائية لتحليل البيانات التي يتم جمعها وتضع تقديرات لإحتمالية عدم الإنتظام من التعرض وكيفية توقع تغيرها نتيجة مرور الوقت ، يتضمن هذا التحليل تحديد ومعايرة العلاقات بين التغيرات في معدلات عدم الإنتظام والتغيرات في عوامل الإقتصاد الكلي الرئيسية.

- أهداف وسياسات البنك من إدارة المخاطر التالية :

١. قياس مخاطر الائتمان

إن تقدير التعرض لمخاطر الائتمان لأغراض إدارة المخاطر يعد أمراً معقداً ويتطلب استخدام النماذج نظراً لتفاوت التعرض مع التغيرات في ظروف السوق والتدفقات النقدية المتوقعة ومرور الوقت ، يستتبع تقييم مخاطر الائتمان من محفظة الأصول مزيداً من التقديرات لإحتمال حدوث عدم الإنتظام لنسب الخسارة المرتبطة بها وإلترابطات عدم الإنتظام بين الأطراف المقابلة ، يقيس البنك مخاطر الائتمان باستخدام احتمالية عدم الإنتظام والتعرض عند عدم الإنتظام والخسارة بإفتراض عدم الإنتظام. وهذا على غرار المنهج المستخدم لأغراض قياس خسارة الائتمان المتوقعة.

٢. تيوب مخاطر الائتمان

يستخدم البنك توبيبات مخاطر الائتمان الداخلية التي تعكس تقييمها لإحتمالية عدم إنتظام الأطراف المقابلة كل على حدى. يستخدم البنك نماذج تقييم داخلية مصممة وفقاً لمختلف فئات الأطراف المقابلة ، يتم معايرة درجات الائتمان في حالة زيادة مخاطر عدم الإنتظام بشكل مضاعف عند كل درجة خطر أعلى.

ب - الشركات التابعة والشقيقة

ب-١ الشركات التابعة

هي الشركات (بما في ذلك المنشآت ذات الأغراض الخاصة Purpose Entities/SPEs Special) التي يمتلك البنك بطريق مباشر أو غير مباشر القدرة على التحكم في سياساتها المالية والتشغيلية ، وعادة يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت ، ويؤخذ في الإعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت المستقبلية التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالي عند تقييم ما إذا كان للبنك القدرة على السيطرة على الشركة.

ب-٢ الشركات الشقيقة

الشركات الشقيقة هي المنشآت التي يمتلك البنك بطريق مباشر أو غير مباشر نفوذاً مؤثراً عليها ولكن لا يصل إلى حد السيطرة ، وعادةً يكون للبنك حصة ملكية من ٢٠% إلى ٥٠% من حقوق التصويت. ويتم المحاسبة عن الشركات التابعة والشقيقة في القوائم المالية المستقلة للبنك بطريقة التكلفة ، وفقاً لهذه الطريقة ، تثبت الإستثمارات بتكلفة الإقتناء متضمنة أية شهرة ويخصم منها أية خسائر إضمحلل في القيمة ، وتثبت توزيعات الأرباح في قائمة الدخل عند إعتداد توزيع هذه الأرباح وثبوت حق البنك في تحصيلها.

ج- التقارير القطاعية

قطاع النشاط هو مجموعة من الأصول والعمليات المرتبطة بتقديم منتجات أو خدمات تتسم بمخاطر ومنافع تختلف عن تلك المرتبطة بقطاعات أنشطة أخرى، والقطاع الجغرافي يرتبط بتقديم منتجات أو خدمات داخل بيئة إقتصادية واحدة تتسم بمخاطر ومنافع تخصها عن تلك المرتبطة بقطاعات جغرافية تعمل في بيئة إقتصادية مختلفة.

د - ترجمة العملات الأجنبية

د-١ عملة التعامل والعرض

يتم عرض القوائم المالية للبنك لأقرب ألف جنيه مصرى وهو عملة التعامل والعرض للبنك.

د-٢ المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية

تمسك حسابات البنك بالجنيه المصري وتثبت المعاملات بالعملات الأخرى خلال السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة، ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى في نهاية السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ، ويتم الإعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وبالفروق الناتجة عن التقييم ضمن البنود التالية:

- * صافي دخل المتاجرة من خلال الأرباح أو الخسائر للأصول/ الإلتزامات المالية
- * إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى بالنسبة لباقي البنود .

يتم تحليل التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية المصنفة كإستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الآخر (أدوات دين) ما بين فروق تقييم نتجت عن التغيرات في التكلفة المستهلكة للأداة وفروق نتجت عن تغير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت

القيمة بالالف جنية

عن تغير القيمة العادلة للأداة ، يتم الاعتراف في قائمة الدخل بفروق التقييم المتعلقة بالتغيرات في التكلفة المستهلكة ضمن عائد القروض والإيرادات المشابهة وبالفروق المتعلقة بتغير أسعار الصرف في بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى، ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بفروق التغير في القيمة العادلة (إحتياطي القيمة العادلة/ أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الآخر) .

- تتضمن فروق التقييم الناتجة عن البنود غير ذات الطبيعة النقدية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر الناتجة عن تغير القيمة العادلة مثل أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ويتم الاعتراف بفروق التقييم الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المصنفة إستثمارات في أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الآخر ضمن إحتياطي القيمة العادلة في أدوات حقوق الملكية.

هـ - الأصول المالية

هـ / ١- الاعتراف

يقوم البنك بتبويب الأصول المالية بين المجموعات التالية : أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ، أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ، وأصول مالية بالتكلفة المستهلكة ، وتقوم الإدارة بتحديد تصنيف إستثمارتها عند الاعتراف الأولي وفقا لنموذج الاعمال.

هـ / ٢ - التبويب

- عند الاعتراف الأولي يقوم البنك بتبويب الأصول المالية إلى أصول مالية بالتكلفة المستهلكة ، أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .
- يتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المستهلكة إذا تم إستيفاء كلا الشرطين التاليين
- لم يكن قد تم تخصيصه بمعرفة إدارة البنك عند الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
- يحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال هدفه فقط هو الإحتفاظ بالأصل المالي لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية ، وينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي، في تواريخ محددة تدفقات نقدية تعاقدية للأصل لتمثل فقط في أصل مبلغ الاداة المالية والعائد.
- يتم قياس أداة الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ولم يكن قد تم تخصيصها عند الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا تم إستيفاء كل من الشرطين التاليين:
- يحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال هدفه تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصل المالي أو ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي ، في تواريخ محددة تدفقات نقدية تعاقدية للأصل لا تمثل فقط في أصل الدين والعائد.
- عند الاعتراف الأولي بأداة حقوق ملكية ليست محتفظ بها بغرض المتاجرة فإنه يمكن للبنك القيام بإختيار لا رجعة فيه بأن يتم عرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر، ويكون هذا الإختيار لكل إستثمار على حدة.
- يتم تبويب باقي الأصول المالية الأخرى كإستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.
- بالإضافة إلى ذلك يمكن للبنك عند الاعتراف الأولي، أن يخصص بشكل لا رجعة فيه - أصلا ماليا على أنه يقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، بالرغم من إستيفائه لشروط التبويب كأصل مالي بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر، إذا كان القيام بذلك يمنع أو يقلص بشكل جوهري التضارب الذي قد ينشأ في القياس المحاسبي.

هـ / ٣ نموذج الأعمال

(١) يتم تصنيف وقياس كل من أدوات الدين وأدوات حقوق الملكية على النحو التالي:

(أ) أدوات حقوق الملكية.

طرق القياس وفقا لنموذج الأعمال		الأداة المالية	
القيمة العادلة		التكلفة المستهلكة	
من خلال الأرباح او الخسائر	من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر	لا ينطبق	أدوات حقوق الملكية
المعاملة العادية لأدوات حقوق الملكية	خيار لمرة واحدة عند الاعتراف الأولي ولا يتم الرجوع فيه		
نموذج الأعمال للأصول المحتفظ بها للمتاجرة	نموذج الأعمال للأصول المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع	نموذج الأعمال للأصول المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية	أدوات الدين

تسجل أدوات حقوق الملكية دائما بالقيمة العادلة ضمن إحدى البندين التاليين :

البند الأول : أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر :

تقاس أدوات حقوق الملكية ضمن هذا البند بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات اللاحقة في القيمة العادلة في قائمة الأرباح والخسائر وكذلك يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح التي تستحق على هذه الأدوات في قائمة الأرباح والخسائر ولا تخضع لمتطلبات قياس خسائر الإئتمان المتوقعة.

البند الثاني : أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:

تقاس أدوات حقوق الملكية ضمن هذا البند بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات اللاحقة في القيمة العادلة في قائمة الدخل الشامل الآخر وفي حالة التخلص من هذه الأدوات لا يتم ترحيل رصيد التغير في القيم العادلة إلى الأرباح والخسائر وإنما يتم تحويلها مباشرة إلى الأرباح المحتجزة ضمن حقوق الملكية ويتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح التي تستحق على هذه الأدوات في قائمة الأرباح أو الخسائر ولا تخضع لمتطلبات قياس خسائر الإئتمان المتوقعة.

(ب) أدوات الدين / القروض والسلفيات.

تسجل أدوات الدين ضمن أحد البنود الثلاث التالية ووفق متطلبات المعيار (٩) :

البند الأول : أدوات الدين بالتكلفة المستهلكة :

لا تخضع لمتطلبات قياس القيمة العادلة وإنما تخضع لمتطلبات قياس خسائر الإئتمان المتوقعة وتسجل الخسارة الإئتمانية المتوقعة التي يتم قياسها في قائمة الأرباح أو الخسائر وفي حالة إرتفاع القيمة يتم رد الخسارة إلى حساب الأرباح أو الخسائر في حدود ما سبق تحميله خلال فترات مالية سابقة ويتم قيد العائد المتحقق على هذه الأدوات في قائمة الأرباح أو الخسائر.

القيمة بالالف حنية
البند الثاني : أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل :

تخضع لمتطلبات قياس القيمة العادلة وكذلك لمتطلبات قياس خسائر الإئتمان المتوقعة وفي حالة إنخفاض القيمة العادلة لأحد أدوات الدين عن تكلفتها تسجل الخسارة الإئتمانية المتوقعة في قائمة الأرباح أو الخسائر بينما تسجل باقي التغيرات إن وجدت في قائمة الدخل الشامل الآخر تحت بند التغير في القيمة العادلة وعند وجود ارتفاع في القيمة بعد تخفيض الأداة بخسائر الإئتمان يتم رد هذا الارتفاع في قائمة الأرباح أو الخسائر وذلك في حدود ماسبق تحميله في الأرباح والخسائر خلال فترات مالية سابقة وأية زيادة أخرى تم الاعتراف بها في قائمة الدخل الشامل الآخر وعند التخلص من هذه الأدوات يتم طرح الرصيد المتراكم بفرق التغير في القيمة العادلة المسجل في الدخل الشامل الآخر إلى قائمة الأرباح أو الخسائر ويتم قيد العائد المتحقق على هذه الأدوات في قائمة الأرباح أو الخسائر.

البند الثالث : أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر :

-تخضع لمتطلبات قياس القيمة العادلة ولاتخضع لمتطلبات قياس خسائر الإئتمان المتوقعة وتسجل التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة لهذه الأدوات في قائمة الأرباح والخسائر ويتم قيد العائد المحقق على هذه الأدوات في قائمة الأرباح أو الخسائر.

(٢) يقوم البنك بإعداد وتوثيق وإعتماد نموذج أعمال بما يتوافق مع متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) وبما يعكس إستراتيجية البنك الموضوعية لإدارة الأصول المالية وتدفعاتها النقدية وفقاً لما يلي:

الأصل المالي	نموذج الأعمال	الخصائص الأساسية
الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة	نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية	الهدف من نموذج الأعمال هو الإحتفاظ بالأصول المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية المتمثلة في أصل مبلغ الإستثمار والعوائد. البيع هو حدث عرضي إستثنائي بالنسبة لهدف هذا النموذج والشروط الواردة في المعيار المتمثلة في وجود تدهور في القدرة الإئتمانية لمصدر الإداة المالية. أقل مبيعات من حيث الدورية والقيمة. يقوم البنك بعملية توثيق واضحة ومعتمدة لمبررات كل عملية بيع ومدى توافرها مع متطلبات المعيار.
الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر	نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية	كلا من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع يتكاملان لتحقيق هدف النموذج. مبيعات مرتفعة (من حيث الدورية والقيمة) بالمقارنة مع نموذج أعمال المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.
الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	نماذج أعمال أخرى تتضمن (المتاجرة - إدارة الأصول المالية على أساس القيمة العادلة - تعظيم التدفقات النقدية عن طريق البيع)	هدف نموذج الأعمال ليس الإحتفاظ بالأصل المالي لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع. تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية حدث عرضي بالنسبة لهدف النموذج. إدارة الأصول المالية بمعرفة على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر تلافياً للتضارب في القياس المحاسبي. شروط توبيو الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بتعين توافر كافة الشروط التالية في الأصول المالية التي يمكن للبنك توبيوها عند الأفتناء بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. ان تكون مسجلة في بورصة الأوراق المالية محلية او اجنبية. ان يكون عليها تعامل نشط خلال الثلاثة اشهر السابقة على تاريخ الاقنتاء

يقوم البنك بتقييم الهدف من نموذج الأعمال على مستوى المحفظة التي يتم الإحتفاظ بالأصل المالي فيها باعتبار أن ذلك يعكس طريقة إدارة العمل وطريقة إمداد الإدارة بالمعلومات، وتتضمن المعلومات التي يتم أخذها في الإعتبار عند تقييم هدف نموذج الأعمال مايلي:

- السياسات المعتمدة الموثقة وأهداف المحفظة وتطبيق هذه السياسات في الواقع العملي، وعلى وجه الخصوص ما إذا كانت إستراتيجية الإدارة تركز فقط على تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية للأصل والإحتفاظ بمعدل عائد معين، لمقابلة تواريخ إستحقاق الأصول المالية مع تواريخ إستحقاق الإلتزامات التي تمول هذه الأصول أو توليد تدفقات نقدية من خلال بيع هذه الأصول.
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال بما في ذلك طبيعه الأصول المالية المحتفظ بها ضمن ذلك النموذج وطريقة إدارة هذه المخاطر.
- دورية وقيمة وتوقيت عمليات البيع في الفترات السابقة، وأسباب هذه العمليات ، والتوقعات بشأن أنشطة البيع المستقبلية. ومع ذلك فإن المعلومات عن أنشطة البيع لا تؤخذ في الإعتبار بشكل منعزل، ولكن كجزء من تقييم شامل لكيفية تحقيق هدف البنك من إدارة الأصول المالية وكيفية توليد التدفقات النقدية.
- إن الأصول المالية التي يحتفظ بها بغرض المتاجرة أو التي يتم إدارتها وتقييم أداؤها على أساس القيمة العادلة، يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر حيث أنها ليست محتفظ بها لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية أو لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية وبيع أصول مالية معا.
- تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية للأصل تمثل دفعات تقتصر فقط على أصل مبلغ الأداة والعائد.
- لغرض هذا التقييم يقوم البنك بتعريف المبلغ الأصلي للأداة المالية بأنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الإعتراف الأولى. ويعرف العائد بأنه مقابل القيمة الزمنية للنقود والمخاطر الإئتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي خلال فترة محددة من الزمن ومخاطر الإقراض الأساسية الأخرى والتكاليف (مثل خطر السيولة والتكاليف الإدارية) وكذلك هامش الربح.
- ولتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية للأصل تتمثل في دفعات تقتصر فقط على أصل الأداة المالية والعائد، فإن البنك يأخذ في إعتباره الشروط التعاقدية للأداة ، ويشمل ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي يتضمن شروط تعاقدية قد تغير توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية التعاقدية مما يجعلها لا تقابل ذلك الشرط، وإجراء ذلك التقييم يأخذ البنك في إعتباره مايلي:
- الأحداث المحتملة التي قد تغير من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية.
- خصائص الرافعة المالية (سعر العائد ، الأجل ، نوع العملة ...).
- شروط السداد المعجل ومد الأجل.
- الشروط التي قد تحد من قدرة البنك على المطالبة بتدفقات نقدية من أصول معينه.
- الخصائص التي قد تعدل مقابل القيمة الزمنية للنقود (إعادة تحديد سعر العائد دورياً).
- لايقوم البنك بإعادة التوبيو بين مجموعات الأصول المالية إلا عندما فقط يتم تغيير نموذج الأعمال وهذا ما يحدث نادراً أو يكون بصفة غير متكررة وغير جوهرية أو عند تدهور في القدرة الإئتمانية لأحد أدوات الدين بالتكلفة المستهلكة.
- وقد تم اتباع طريقتي التدفقات النقدية المخصومه وطريقة المضاعفات في تحديد القيمة العادلة للأداه الماليه

القيمة بالالف حنية

الالتزامات المالية

عند الإعراف الأولى يقوم البنك بتبويب الالتزامات المالية إلى التزامات مالية بالتكلفة المستهلكة، والتزامات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك بناء على هدف نموذج الأعمال للبنك

- يتم الاعتراف أولاً بكافة الالتزامات المالية بالقيمة العادلة في التاريخ الذي يصبح فيه البنك طرف في الشروط التعاقدية للأداة المالية.

- يتم قياس الالتزامات المالية المبوبة بالتكلفة المستهلكة لاحقاً على أساس التكلفة المستهلكة وباستخدام طريقة العائد الفعلي

- يتم قياس الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر لاحقاً العادلة المتعلقة بالتغير في درجة التصنيف الائتماني للبنك في قائمة الدخل الشامل الآخر في حين يتم عرض المبلغ المتبقي من التغير في القيمة العادلة في قائمة الأرباح والخسائر.

الاستبعاد

أ- الأصول المالية

- يتم استبعاد الأصل المالي عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدية في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي أو عندما يقوم البنك بتحويل الحق في استلام التدفقات النقدية التعاقدية في معاملة يتم بموجبها تحويل المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية بشكل جوهري إلى طرف آخر .

- عند استبعاد أصل مالي يتم الاعتراف في قائمة الأرباح والخسائر بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل (أو القيمة الدفترية المخصصة للجزء من الأصل الذي تم استبعاده) ومجموع كلا من المقابل المستلم (متضمناً أي أصل جديد تم الحصول عليه مخصصاً منه أي التزام جديد تم تحمله) وأي أرباح أو خسائر مجمعة سبق الاعتراف بها ضمن إحتياطي القيمة العادلة للإستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر .

- أي أرباح أو خسائر متراكمة تم الاعتراف بها في قائمة الدخل الشامل الآخر متعلقة بالاستثمار في أدوات حقوق ملكية تم تخصيصها كإستثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر، لا يتم الاعتراف بها في الأرباح والخسائر عند استبعاد ذلك الأصل بحيث يتم تحويل الفروق التي تخصها مباشرة إلى بند الأرباح المحتجزة. وان أية حصة نشأت أو تم الاحتفاظ بها من الأصل المؤهل للاستبعاد (مستوفي شروط الإستبعاد) فيتم الاعتراف بها كأصل أو التزام منفصل .

- عندما يدخل البنك في معاملات يقوم بموجبها بتحويل أصول سبق الإعراف بها في قائمة المركز المالي، ولكنها يحتفظ بكل أو بشكل جوهري بمعظم المخاطر والمنافع المرتبطة بالأصل المحول أو جزء منه. ففي هذه الأحوال، لا يتم استبعاد الأصل المحول .

- بالنسبة للمعاملات التي لا يقوم فيها البنك بالاحتفاظ ولا بتحويل بشكل جوهري كل المخاطر والمنافع المرتبطة بملكية الأصل ويحتفظ بالسيطرة على الأصل، يستمر البنك في الاعتراف بالأصل في حدود ارتباطه المستمر بالأصل المالي، ويتحدد الارتباط المستمر للبنك بالأصل المالي بمدى تعرض البنك للتغيرات في قيمة الأصل المحول

- في بعض المعاملات يحتفظ البنك بالتزام خدمة الأصل المحول مقابل عمولة، عندها يتم استبعاد الأصل المحول إذا كان يفي بشروط الاستبعاد. ويتم الاعتراف بأصل أو التزام لعقد الخدمة إذا كانت عمولة الخدمة أكبر من القدر المناسب (أصل) أو أقل من القدر المناسب (إلتزام) لتأدية الخدمة .

ب- الالتزامات المالية

- يقوم البنك باستبعاد الالتزامات المالية عندما يتم التخلص من أو الغاء أو انتهاء مدته الواردة بالعقد

التعديلات على الأصول المالية والالتزامات المالية

أ- الأصول المالية

- إذا تم تعديل شروط أصل مالي، يقوم البنك بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للأصل المعدل مختلفة بشكل جوهري. وإذاً فإن الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل المالي الأصلي ت كانت التدفقات النقدية مختلفة اختلافاً اعتبر انتهت جوهرياً ومن ثم يتم استبعاد الأصل المالي الأصلي ويتم الاعتراف بأصل مالي جديد بالقيمة العادلة والاعتراف بالقيمة الناتجة من تعديل القيمة الدفترية الاجمالية كأرباح أو خسائر ضمن الأرباح والخسائر. أما إذا كان هذا التعديل قد حدث بسبب صعوبات مالية للمقترض، فإن الأرباح يتم تأجيلها وتعرض مع مجمع خسائر الاضمحلال في حين يتم الاعتراف بالخسائر في قائمة الأرباح والخسائر.

- إذا كانت التدفقات النقدية للأصل المعدل المعترف به بالتكلفة المستهلكة ليست مختلفة جوهرياً - فإن التعديل لا ينتج عنه استبعاد الأصل المالي

ب- الالتزامات المالية

يقوم البنك بتعديل التزام مالي عندما يتم تعديل شروطه وتكون التدفقات النقدية للالتزام المعدل مختلفة اختلافاً جوهرياً على الشروط المعدلة بالقيمة العادلة. ويتم الاعتراف بالفرق بين في هذه الحالة يتم الاعتراف بالتزام مالي جديد بناء القيمة الدفترية للالتزام المالي القديم والالتزام المالي الجديد بالشروط المعدلة ضمن قائمة الأرباح والخسائر.

المقاصة بين الأصول المالية والالتزامات المالية

يتم إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية إذا كان للبنك حق قانوني قابل للنفذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وكانت هناك النية لإجراء التسوية على أساس صافي المبالغ أو استلام الأصل وتسوية الالتزام في آن واحد .

ز- قياس القيمة العادلة

يحدد البنك القيمة العادلة على أساس انها السعر الذي سيتم الحصول عليه لبيع أصل أو الذي سيتم سداؤه لنقل إلتزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس مع الأخذ في الاعتبار عند قياس القيمة العادلة خصائص الأصل أو الإلتزام في حال أخذ المشاركين في السوق تلك الخصائص بعين الاعتبار عند تسعير الأصل و/أو الإلتزام في تاريخ القياس حيث تشتمل هذه الخصائص على حالة الأصل وموقعه والقيود على بيع الأصل أو استخدامه لكيفية نظر المشاركين في السوق

يستخدم البنك منهج السوق لتحديد القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية باعتبار ان هذا المنهج يستخدم الاسعار والمعلومات الأخرى ذات الصلة الناجمة عن معاملات بالسوق تتضمن أصول أو التزامات أو مجموعة من الأصول والالتزامات، وتكون مطابقة أو قابلة للمقارنة. وبالتالي قد يستخدم البنك أساليب التقييم المتفقة مع منهج السوق مثل مضاعفات السوق المشتقة من مجموعات قابلة للمقارنة. وعندها يقتضي اختيار المضاعف الملائم من ضمن النطاق استخدام الحكم الشخصي مع الأخذ في الاعتبار العوامل الكمية والنوعية الخاصة بالقياس

القيمة بالالف جنية

عندما لا يمكن الاعتماد على مدخل السوق في تحديد القيمة العادلة لأصل مالي أو التزام مالي، يستخدم البنك منهج الدخل في تحديد القيمة العادلة والذي بموجبه يتم تحويل المبالغ المستقبلية مثل التدفقات النقدية أو الدخل والمصروفات إلى مبلغ حالي (مخصوم) بحيث يعكس قياس القيمة العادلة توقعات السوق الحالية حول المبالغ المستقبلية .

عندما لا يمكن الاعتماد على مدخل السوق أو منهج الدخل في تحديد القيمة العادلة لأصل مالي أو التزام مالي، يستخدم البنك منهج التكلفة في تحديد القيمة العادلة بحيث يعكس المبلغ الذى يتم طلبه لاستبدال الأصل بحالته الراهنة (تكلفة الاستبدال الحالية)، بحيث تعكس القيمة العادلة التكلفة التي يتحملها المشارك في السوق كمشترى من اقتناء أصل بديل له منفعة ماثلة حيث ان المشارك في السوق كمشترى لن يدفع في الأصل أكثر من المبلغ الذي يستبدل به المنفعة للأصل.

ر- إيرادات ومصروفات العائد

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن بند " عائد القروض والإيرادات المشابهة " أو " تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة " بإيرادات ومصروفات العائد باستخدام طريقة العائد الفعلى لجميع الأدوات المالية التي تحمل عائد فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

وطريقة العائد الفعلى هي طريقة حساب التكلفة المستهلكة لأصل أو إلتزام مالي وتوزيع إيرادات العائد أو مصاريف العائد على مدار عمر الآداة المتعلقة بها. ومعدل العائد الفعلى هو المعدل الذى يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للآداة المالية أو فترة زمنية أقل إذا كان ذلك مناسباً وذلك للوصول بدقة إلى القيمة الدفترية لأصل أو إلتزام مالي، وعند حساب معدل العائد الفعلى، يقوم البنك بتقدير التدفقات النقدية بالأخذ في الإعتبار جميع شروط عقد الآداة المالية (مثل خيارات السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ في الإعتبار خسائر الإئتمان المستقبلية (وليس المتوقعة) وتتضمن طريقة الحساب كافة الإلتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلى، كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات. وعند تصنيف القروض أو المديونيات بأنها غير منتظمة أو مضمحلة بحسب الحالة لا يتم الاعتراف بإيرادات العائد الخاص بها ويتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي وذلك وفقاً لما يلي:-

- عندما يتم تحصيلها وذلك بعد إسترداد كامل المتأخرات بالنسبة للقروض الإستهلاكية والعقارية للإسكان الشخصى والقروض الصغيرة للأنشطة الأقتصادية.

- بالنسبة للقروض الممنوحة للمؤسسات يتبع الأساس النقدي أيضاً حيث يعلى العائد المحسوب لاحقاً وفقاً لشروط عقد الجدولة على القروض لحين سداد ٢٥٪ من أقساط الجدولة ويحد أدنى انتظام لمدة سنة وفي حالة إستمرار العميل في الانتظام يتم أدراج العائد المحسوب على رصيد القرض القائم بالإيرادات (العائد على رصيد الجدولة المنتظمة) دون العائد المهمش قبل الجدولة الذى لا يدرج بالإيرادات إلا بعد سداد كامل رصيد القرض في الميزانية قبل الجدولة.

ح - إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الاعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة قرض أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالقروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة ، حيث يتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي عندما يتم الاعتراف بإيرادات العائد وفقاً لما ورد ببند (٢-ز) بالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءاً مكملًا للعائد الفعلى للأصل المالى بصفة عامة يتم معالجتها باعتبارها تعديلاً لمعدل العائد الفعلى.

ويتم تأجيل أتعاب الأربطاب على القروض إذا كان هناك إحتمال مرجح بأنه سوف يتم سحب هذه القروض وذلك على إعتبار أن أتعاب الأربطاب التي يحصل عليها البنك تعتبر تعويضاً عن التدخل المستمر لإقتناء الآداة المالية، ثم يتم الاعتراف بها بتعديل معدل العائد الفعلى على القرض، وفي حالة إنتهاء فترة الأربطاب دون إصدار البنك للقرض يتم الاعتراف بالأتعاب ضمن الإيرادات عند إنتهاء فترة سريان الأربطاب.

ويتم الاعتراف بالأتعاب المتعلقة بأدوات الدين التي يتم قياسها بقيمتها العادلة ضمن الإيراد عند الأعتبار الأولي ويتم الاعتراف بأتعاب ترويج القروض المشتركة ضمن الإيرادات عند إستكمال عملية الترويج وعدم إحتفاظ البنك بأى جزء من القرض أو كان البنك يحتفظ بجزء له ذات معدل العائد الفعلى المتاح للمشاركين الآخرين.

ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأتعاب والعمولات الناتجة عن التفاوض أو المشاركة في التفاوض على معاملة لصالح طرف آخر - مثل ترتيب شراء أسهم أو أدوات مالية أخرى أو أقتناء أو بيع المنشآت - وذلك عند إستكمال المعاملة المعنية، ويتم الاعتراف بأتعاب الإستشارات الإدارية والخدمات الأخرى عادة على أساس التوزيع الزمنى النسبى على مدار أداء الخدمة، ويتم الاعتراف بأتعاب إدارة التخطيط المالى وخدمات الحفظ التي يتم تقديمها على فترات طويلة من الزمن على مدار الفترة التي يتم أداء الخدمة فيها.

ط- إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح عند صدور الحق في تحصيلها.

ل - اتفاقيات الشراء وإعادة البيع واتفاقيات البيع وإعادة الشراء

يتم عرض الادوات المالية المباعة بموجب اتفاقيات لاعادة شرائها ضمن الاصول مضافة الى أدون خزانه مشتراه مع الالتزام بإعادة البيع بالميزانية ويتم عرض الالتزام (اتفاقية الشراء وإعادة البيع) مع الالتزام بإعادة الشراء بالميزانية . ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء على أنه عائد يستحق على مدار مدة الاتفاقيات

القيمة بالالف جنية

ي- إضمحلال الأصول المالية

 ي/١- يتم تصنيف الأصول المالية في تاريخ القوائم المالية ضمن ثلاث مراحل.
تصنيف أدوات الدين المتعلقة بمنتجات التجزئة المصرفية

يقوم البنك بتجميع أدوات الدين المتعلقة بمنتجات التجزئة المصرفية على أساس مجموعات ذات مخاطر ائتمانية متشابهة على أساس نوع المنتج المصرفي . يقوم البنك بتصنيف أدوات الدين داخل مجموعة منتج التجزئة المصرفية الى ثلاث مراحل بناء على المعايير الكمية والنوعية التالية :-

المعايير النوعية	المعايير الكمية	تصنيف الاداة المالية
<ul style="list-style-type: none"> جميع الادوات المالية التي تدخل في نطاق المخاطر المقبولة وهي كل ما لا يدرج تحت المرحلة الثانية او المرحلة الثالثة 	لا توجد عليها متأخرات أو تأخير خلال ٣٠ يوم من تاريخ استحقاق الأقساط التعاقدية	المرحلة الأولى : أدوات مالية منخفضة المخاطر الائتمانية
<ul style="list-style-type: none"> تمديد المهلة الممنوحة للسداد بناء على طلب المقترض (اعادة الجدولة) متأخرات سابقة من ٣١ يوم حتى اقل من ٩٠ يوم خلال فترات سابقة وعدم الانتظام بعدها لمدة ٣ اشهر متصلة . 	تأخير من ٣١ يوم حتى أقل من ٩٠ يوم من تاريخ استحقاق الأقساط التعاقدية	المرحلة الثانية : أدوات مالية حدث بشأنها زيادة جوهرية في المخاطر الائتمان
<ul style="list-style-type: none"> وفاة المقترض . قيام البنك باعدام جزء من الالتزامات المترتبة على المدين 	عندما يتأخر المقترض ٩٠ يوما فأكثر عن سداد اقساطه التعاقدية	المرحلة الثالثة : أدوات مالية مضمحلة

تصنيف أدوات الدين المتعلقة بالمؤسسات والمشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر .

• يقوم البنك بتصنيف داخل مجموعة منتج المؤسسات والمشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر الى ثلاث مراحل بناء على المعايير الكمية والنوعية التالية :

المعايير النوعية	المعايير الكمية	تصنيف الاداة المالية
<ul style="list-style-type: none"> جميع الادوات المالية التي تدخل في نطاق المخاطر المقبولة وهي كل ما لا يدرج تحت المرحلة الثانية او المرحلة الثالثة 	لا توجد متأخرات أو تأخير خلال ٣٠ يوم من تاريخ استحقاق الأقساط التعاقدية	المرحلة الأولى : أدوات مالية منخفضة المخاطر الائتمانية
<ul style="list-style-type: none"> في حالة ظهور مؤشر أو أكثر من المؤشرات التالية تصنيف المخاطر الائتمانية للعميل يقع في نطاق مخاطر تحتاج لعناية خاصة (Watch List) الحاجة الى اعادة هيكلة التزامات العميل بسبب ضعف القدرة على السداد او تراجع التدفقات النقدية او تعديل الشروط التعاقدية مع العميل الغاء البنك احد التسهيلات المباشرة من جانب البنك بسبب ارتفاع المخاطر الائتمانية للمقترض توافر معلومات للبنك عن وجود مستحقات على العميل او ارتفاع مخاطرة الائتمانية لدى البنك اولى اي طرف دائن اخر تؤثر على قدرته على السداد التغيرات السلبية الفعلية او المتوقعة في النشاط التشغيلي للعميل مثل انخفاض الإيرادات والتي تؤثر جوهريا في قدرة المقترض على السداد تمديد المهلة الممنوحة للسداد بناء على طلب المقترض 	تأخير من ٣١ يوم حتى أقل من ٩٠ يوم من تاريخ استحقاق الأقساط التعاقدية . الشركات الصغيرة والمتوسطة والبرامج التمويلية للمشروعات الصغيرة تأخير من ٣١ يوم حتى اقل من ١٨٠ يوم من تاريخ استحقاق الاقساط التعاقدية	المرحلة الثانية : أدوات مالية حدث بشأنها زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية

القيمة بالالف جنية

<ul style="list-style-type: none"> • متأخرات سابقة متغيرة خلال ال ١٢ شهر السابقة • التغيرات السلبية الفعلية او المتوقعة في بيئة الاعمال وفي الظروف المالية والاقتصادية التي من المتوقع ان تؤثر سلبا على قدرة المقترض على تسديد التزاماته • التغيرات الجوهرية في شروط التسهيلات الائتمانية / اداة مثل تشديد الشروط زيادة الضمانات والكفالات وذلك بسبب الزيادة في مخاطر القروض والتسهيلات الائتمانية / الاداة منذ الاعتراف الاولي 		
<p>في حالة ظهور مؤشر او أكثر من المؤشرات التالية</p> <ul style="list-style-type: none"> • وفاة او عجز المقترض • تعثر المقترض ماليا • الشروع في جدولة نتيجة تدهور القدرة الائتمانية للمقترض • عدم الالتزام بالتعهدات المالية • اختفاء السوق النشط للاصل المالى او احد الادوات المالية للمقترض بسبب صعوبات مالية • وجود مؤشرات واضحة تدل على اقتراب حدث افلاس العميل • منح المقترضين امتيازات تتعلق بصعوبة مالية للمقترض ما كانت تمنح في الظروف العادية • اذا تم شراء اصول المقترض المالية بخصم كبير يعكس خسائر الائتمان المتكبدة • قيام البنك باعدام جزء من الالتزامات المترتبة على المدين 	<p>المؤسسات والمشروعات متناهية الصغر</p> <p>عندما يتاخر المقترض ٩٠ يوما فاكثر عن سداد اقساطه التعاقدية في حالة قروض المؤسسات والشركات متناهية الصغر</p> <p>الشركات الصغيرة والمتوسطة والبرامج التمويلية للمشروعات الصغيرة</p> <p>عندما يتاخر المقترض ١٨٠ يوم فاكثر عن سداد التزاماته التعاقدية</p>	<p>المرحلة الثالثة :</p> <p>أدوات مالية مضمحلة</p>

طبقا لتعليمات البنك المركزي المصرى الواردة بالمنشور المؤرخ ١٤ ديسمبر ٢٠٢١ بشأن الاستثناء المؤقت لمعاملة القروض غير المنتظمة للشركات الصغيرة والمتوسطة بتعليمات تطبيق المعيار الدولى للتقارير المالية رقم ٩ وكذا الكتاب الدورى المؤرخ ١٤ ديسمبر ٢٠٢٣ بشأن مد العمل بهذا الاستثناء حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٤ يتم ادراج العملاء ضمن المرحلة الثالثة في حالة عدم الالتزام بالشروط التعاقدية في حالة وجود مستحقات تساوى او تزيد عن ١٨٠ يوم متصلة وذلك بدلا من ٩٠ يوم وفقا للتعليمات الحالية

وطبقا لتعليمات البنك المركزي المصرى الواردة بالمنشور المؤرخ ١ يوليو ٢٠٢٤ بشأن الالغاء التدريجى لاستثناء الخاص بادراج العملاء من قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة ضمن المرحلة الثالثة خلال فترة ١٨ شهر حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٥ بحيث يتم اجراء تلك الفئة من العملاء ضمن المرحلة الثالثة في حالة عدم الالتزام بالشروط التعاقدية للتسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء على النحو التالى :-

- وجود مستحقات تساوى او تزيد عن ١٨٠ يوم متصلة وذلك حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٤
- وجود مستحقات تساوى او تزيد عن ١٥٠ يوم متصلة وذلك حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٥
- وجود مستحقات تساوى او تزيد عن ١٢٠ يوم متصلة وذلك حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٥
- الامر الذى سينتج عنه ادراج العملاء ضمن المرحلة الثالثة عند وجود مستحقات تساوى او تزيد عن ٩٠ يوم متصلة اعتبارا من يناير ٢٠٢٦ .

قواعد تصنيف الأدوات المالية :
المرحلة الأولى :

جميع الأدوات المالية التى تدخل في نطاق المخاطر المقبولة وهى كل ما لا يندرج تحت المرحلة الثانية او المرحلة الثالثة.

المرحلة الثانية :
التعريف :

- الأدوات المالية التى تتسم بحدوث زيادة جوهرية في خطر الائتمان من تاريخ نشأة الأصل .
- الأصول التى صنفت عند نشأتها في المرحلة الثانية .
- **المعايير الكمية :**
- **المتناهية الصغر :** أكثر من ٣٠ يوم متأخرات وحتى أقل من ٩٠ يوم من تاريخ استحقاق الأقساط التعاقدية .
- **المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات :** أكثر من ٣٠ يوماً متأخرات وحتى أقل من ١٨٠ يوم من تاريخ استحقاق الأقساط التعاقدية .

القيمة بالالف حنية

المرحلة الثالثة :

• التعريف :

أدوات مالية مضمحلة .

• المعايير الكمية :

- المشروعات الصغيرة والمتوسطة : تأخير ١٨٠ يوماً فأكثر من تاريخ استحقاق الأقساط التعاقدية (وذلك وفقاً لتعليمات البنك المركزي حتى ديسمبر ٢٠٢٤) .
 - المشروعات المتناهية الصغر والمؤسسات : تأخير ٩٠ يوماً فأكثر من تاريخ استحقاق الأقساط التعاقدية .
- الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) =**
 احتمالية التعثر % PD × القروض والتسهيلات الائتمانية عند التعثر EAD × معدل الخسارة عند التعثر % LGD

ونعرض فيما يلي المفاهيم الخاصة بإحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL)

إحتمالية التعثر (PD%)

يتم تحديد معدل التعثر (PD%) على أساس معدل التعثر التاريخي على مدار من ٣ : ٥ سنوات سابقة بالمعلومات المستقبلية لمؤشرات الإقتصاد الكلية لمدة ١٢ شهر المستقبلية وذلك (بالنسبة للمرحلة الأولى) ولكامل عمر الأصل وذلك (بالنسبة للمرحلة الثانية والثالثة).
 يتم الحصول على مؤشرات الإقتصاد الكلية من البيانات الصادرة عن الحكومة المصرية والبنك المركزي المصري أو وكالات التصنيف الدولية أو الجهات الدولية مثل البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي.
 يتم قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة لعقود الضمانات المالية على أساس الفرق بين الدفعات المتوقعة سدادها لحامل الضمانة مخصصاً منها أى مبالغ أخرى يتوقع البنك إستردادها.
 يتم إدراج الأرصدة المحتفظ بها لدى البنوك غير المصنفة ضمن المرحلة الثانية.

القروض والتسهيلات الائتمانية وأدوات الدين عند التعثر (EAD) :

تم حساب القيمة عند التعثر على النحو التالي :

- الأرصدة المباشرة القائمة في تاريخ المركز المالي.
- أدوات الدين وأرصدة لدى البنك المركزي بالعملة الأجنبية التي تقاس بالتكلفة المستهلكة.
- التسهيلات والإلتزامات غير مباشرة × معامل التحويل الائتماني.
- الجزء الغير المستخدم من القروض والتسهيلات الائتمانية حيث يؤخذ في الإعتبار المبالغ التي قد يتم سحبها من قبل الطرف المدين مستقبلاً (لا يعتد بحق البنك في إلغاء العقود دون الرجوع للعميل).

معدل الخسارة عند التعثر (LGD%) = (١ - معدل الإسترداد) :

معدل الإسترداد = القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للقروض والتسهيلات والضمانات

القروض والتسهيلات الائتمانية / أدوات الدين

المرحلة الأولى تم الإعتداد فقط بقيمة الضمانات النقدية وما في حكمها التي يمكن تحويلها الى نقدية بسهولة في مدى زمني قصير.
 المرحلة الثانية والثالثة تم الإعتداد فقط بأنواع الضمانات طبقاً للقواعد الصادرة من البنك المركزي المصري في ٦ ديسمبر ٢٠٠٦ بشأن أسس تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء وتكوين المخصصات طبقاً لما ورد بقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الإعتراف والقياس الصادرة عن البنك المركزي المصري في ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨.

عند حساب معدل الخسارة عند التعثر (LGD%) للأرصدة المحتفظ بها لدى البنوك في مصر والخارج والأرصدة لدى البنك المركزي بالعملة الأجنبية وإذون وسندات الخزنة بالعملة الأجنبية يتم تطبيق معدل (LGD%٤٥) على الأقل .

ي/٢- الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان :

يعتبر البنك أن الآداة المالية قد شهدت زيادة جوهرية في خطر الائتمان عند تحقق واحد أو أكثر مما يلي من المعايير الكمية والنوعية وكذلك العوامل المتعلقة بالتوقف عن السداد.

المعايير الكمية :

عند زيادة احتمالات الإخفاق خلال العمر المتبقي للأداة من تاريخ المركز المالي مقارنة إحتمالات الإخفاق خلال العمر المتبقي المتوقع عند الإعتراف الأولى وذلك وفقاً لهيكل المخاطر المقبولة لدى البنك.

المعايير النوعية:

قروض التجزئة المصرفية والشركات الصغيرة ومتناهية الصغر

إذا واجه المقترض واحداً أو أكثر من الأحداث التالية:

- تقدم المقترض بطلب لتحويل السداد قصير الأجل إلى طويل الأجل نتيجة تأثيرات سلبية متعلقة بالتدفقات النقدية للمقترض.
- تمديد المهلة الممنوحة للسداد بناء على طلب المقترض.
- متأخرات سابقة متكررة خلال الثلاث أشهر السابقة.
- تغيرات إقتصادية مستقبلية سلبية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للمقترض.

القيمة بالالف جنية

قروض المؤسسات والمشروعات المتوسطة :

- إذا كان المقترض على قائمة المتابعة أو الأداة المالية واجهت واحدا أو أكثر من الأحداث التالية:
- زيادة كبيرة بسعر العائد على الأصل المالي كنتيجة لزيادة المخاطر الائتمانية.
- تغييرات سلبية جوهرية في النشاط والظروف المادية أو الإقتصادية التي يعمل فيها المقترض.
- طلب الجدولة نتيجة صعوبات تواجه المقترض.
- تغييرات سلبية جوهرية في نتائج التشغيل الفعلية أو المتوقعة أو التدفقات النقدية .
- تغييرات إقتصادية مستقبلية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للمقترض.
- العلامات المبكرة لمشاكل التدفق النقدي/السيولة مثل التأخير في خدمة الدائنين / القروض التجارية.
- إلغاء أحد التسهيلات المباشرة من جانب البنك بسبب ارتفاع المخاطر الائتمانية للمقترض

ي/٣ - الترقى بين المراحل

الترقى من المرحلة الثانية إلى المرحلة الأولى

لا يتم نقل الأصل المالي من المرحلة الثانية إلى المرحلة الأولى إلا بعد إستيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية الخاصة بالمرحلة الأولى وسداد كامل المتأخرات من الأصل المالي والعوائد وبعد مرور فترة ثلاثة شهور من السداد.

الترقى من المرحلة الثالثة إلى المرحلة الثانية

- لا يتم نقل الأصل المالي من المرحلة الثالثة إلى المرحلة الثانية إلا بعد إستيفاء كافة الشروط التالية :
- إستيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية الخاصة بالمرحلة الثانية
- سداد ٢٥ % من أرصدة الأصل المالي المستحقة بما في ذلك العوائد المستحقة المجنبه / المهمشه والإنتظام لمدة سنة في السداد على الأقل .

ك - الإستثمارات العقارية

تتمثل الإستثمارات العقارية في الأراضى والمباني المملوكة للبنك من أجل الحصول على عوائد إيجارية أو زيادة رأسمالية وبالتالي لاتشمل الأصول العقارية التي يمارس البنك أعماله من خلالها أو تلك التي آلت إليه وفاء لديون وكان يستخدمها في ممارسة انشطته . ويتبع البنك نموذج التكلفة في المحاسبة عن الاستثمارات العقارية بذات الطريقة المحاسبية المطبقة بالنسبة للأصول الثابتة.

ل - الأصول غير الملموسة

برامج الحاسب الآلي

يتم الإعتراف بالمصروفات المرتبطة بتطوير أو صيانة الحاسب الآلي في قائمة الدخل عند تكبدها ، ويتم الإعتراف كأصل غير ملموس بالمصروفات المرتبطة مباشرة ببرامج محددة وتحت سيطرة البنك ومن المتوقع أن يتولد عنها منافع إقتصادية تتجاوز تكلفتها لأكثر من سنة ، وتتضمن المصروفات المباشرة تكلفة العاملين في فريق تطوير البرامج بالإضافة إلي نصيب مناسب من المصروفات العامة ذات العلاقة .

يتم الإعتراف كتكلفة تطوير بالمصروفات التي تؤدي إلي الزيادة أو التوسع في أداء برامج الحاسب الآلي عن المواصفات الأصلية لها وتضاف إلي تكلفة البرامج الأصلية . يتم إستهلاك تكلفة برامج الحاسب الآلي المعترف بها كأصل علي مدار الفترة المتوقع الإستفادة منها فيما لايزيد عن خمس سنوات.

الأصول الغير ملموسة الأخرى

وتتمثل في الأصول غير الملموسة بخلاف الشهرة وبرامج الحاسب الآلي (على سبيل المثال لا الحصر العلامات التجارية ، التراخيص ، منافع عقود ايجارية) وتثبت الأصول غير الملموسة الأخرى بتكلفة الإقتناء ويتم استهلاكها بطريقة القسط الثابت او على اساس المنافع الإقتصادية المتوقع تحقيقها منها وذلك على مدار الاعمار الانتاجية المقدره لها وبالنسبة للأصول التي ليس لها عمر انتاجى محدد فلا يتم استهلاكها لانه يتم اختبار الاضمحلال في قيمتها سنويا وتحمل قيمة الاضمحلال (ان وجد) على قائمة الدخل .

م - الأصول التي الت ملكيتها للبنك

تدرج الأصول التي الت ملكيتها للبنك بالميزانية ضمن بند أصول اخرى وذلك بالقيمة التي الت بها للبنك وفي حالة انخفاض القيمة العادلة لهذه الأصول عن القيمة التي الت بها للبنك في تاريخ المركز المالي تحمل الفروق على قائمة الدخل وفي حالة ارتفاع القيمة العادلة يتم الاضافة الى قائمة الدخل وذلك في حدود ما سبق تحميله على قوائم الدخل عن فترات مالية سابقة اما العقارات التي منح البنك مهلة جديدة من اجل التخلص منها فقد تم تكوين احتياطي مخاطر بنكية لها ضمن حقوق الملكية .

ن- الأصول الثابتة

تتمثل الأراضى والمباني بصفة أساسية في مقر المركز الرئيسي والفروع والمكاتب، وتظهر جميع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية ناقصا الإهلاك وخسائر الإضمحلال، وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرة بإقتناء بنود الأصول الثابتة.

ويتم الإعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو باعتبارها أصلا مستقلا، حسبما يكون ملائما، وذلك عندما يكون محتملا تدفق منافع إقتصادية مستقبلية مرتبطة بالأصل إلى البنك وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة موثوق بها، ويتم تحميل مصروفات الصيانة والإصلاح في الفترة التي يتم تحملها ضمن مصروفات التشغيل الأخرى.

لا يتم إهلاك الأراضى، ويتم حساب الإهلاك للأصول الثابتة الأخرى بإستخدام طريقة القسط الثابت لتوزيع التكلفة بحيث تصل إلى القيمة التخريدية على مدار الأعمار الإنتاجية، كالتالي:

القيمة بالالف جنية

٥٠ سنة	مباني وإنشاءات
١٠ سنوات او على مدة الاجار المتوقعه ايها اقل	تحسينات على اصول مستأجرة
٥ سنوات	نظم آلية متكاملة
٥ سنوات	وسائل نقل
٨ سنوات	أجهزة ومعدات
١٠ سنوات	تجهيزات وتركيبات
٥ - ١٠ سنوات	أثاث مكتبي وخزائن

ويتم مراجعة القيمة التخريدية والأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة في تاريخ كل ميزانية، وتعديل كلما كان ذلك ضرورياً ويتم مراجعة الأصول التي يتم إهلاكها بغرض تحديد الإضمحلال عند وقوع أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للإسترداد ، ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور إلى القيمة الإستردادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الإستردادية.

وتمثل القيمة الإستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الإستخدامية للأصل أيهما أعلى، ويتم تحديد أرباح وخسائر الإستبعادات من الأصول الثابتة بمقارنة صافي المتحصلات بالقيمة الدفترية ويتم إدراج الأرباح (الخسائر) ضمن إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى في قائمة الدخل.

ن - إضمحلال الأصول غير المالية

لا يتم إستهلاك الأصول التي ليس لها عمر إنتاجي محدد - بإستثناء الشهرة - ويتم إختبار إضمحلالها سنويا. ويتم دراسة إضمحلال الأصول التي يتم إستهلاكها كلما كان هناك أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للإسترداد.

ويتم الإعتراف بخسارة الإضمحلال وتخفيض قيمة الأصل بالمبلغ الذي تزيد به القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الإستردادية. وتمثل القيمة الإستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الإستخدامية للأصل، أيهما أعلى. ولغرض تقدير الإضمحلال، يتم إحقاق الأصل بأصغر وحدة توليد نقد ممكنة. ويتم مراجعة الأصول غير المالية التي وجد فيها إضمحلال لبحث ما إذا كان هناك رد للإضمحلال إلى قائمة الدخل وذلك في تاريخ إعداد كل قوائم مالية.

م - الاجارات

تعد جميع عقود الاجار المرتبط بها البنك عقود اجار تشغيلي ويتم معالجتها كما يلي :-

- الاستئجار

يتم الاعتراف بالمدفوعات تحت حساب الاجار التشغيلي مخصوما منها ايه مسموحات تم الحصول عليها من المؤجر ضمن المصروفات في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد .

-التأجير

تظهر الاصول المؤجرة اجارا تشغيليا ضمن الاصول الثابتة في الميزانية وتهلك على مدار العمر الانتاجي المتوقع للاصل بذات الطريقة المطبقة على الاصول المماثلة ويثبت ايراد الاجار مخصوما منه ايه مسموحات تمنح للمستأجر بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد .

س - التأجير التمويلي

يحدد المعيار المبادئ المتعلقة بالاثبات والقياس والعرض والافصاح عن عقود الاجار . والهدف هو ضمان أن يقدم المستأجرون والمؤجرون معلومات ملائمة بطريقة تعبر بصدق عن تلك المعاملات . توفر هذه المعلومات أساساً لمستخدمي القوائم المالية لتقييم أثر عقود الاجار على المركز المالي والاداء المالي والتدفقات النقدية للمنشأة .

عند نشأة العقد يتم تقييمه اذا كان العقد عقد اجار أو ينطوي على عقد اجار . ويكون العقد عقد اجار أو ينطوي على عقد اجار اذا كان العقد يحول الحق في استخدام أصل محدد لفترة من الزمن بمقابل .

ويتم تحديد مدة عقد الاجار باعتبارها الفترة غير القابلة للإلغاء في عقد الاجار جنباً الى جنب مع كل من :

أ - الفترات المشمولة بخيار تمديد عقد الاجار اذا كان المستأجر متأكداً بصورة معقولة من ممارسة هذا الخيار .

ب - الفترات المشمولة بخيار انهاء عقد الاجار اذا كان المستأجر متأكداً بصورة معقولة من عدم ممارسة هذا الخيار .

-عقود الاجار التي تكون الشركة فيها مؤجر .

تقوم الشركة كمؤجر بدراسة تصنيف كل عقد اجار اما على أنه اجار تشغيلي أو عقد اجار تمويلي ، ويصنف عقد الاجار على انه عقد اجار تمويلي اذا كان يحول بصورة جوهرية ما يقارب كافة المخاطر والمنافع العائدة لملكية الاصل محل العقد وبخلاف ذلك يصنف العقد على انه عقد اجار تشغيلي ويعتمد اعتبار عقد الاجار عقد اجار تمويلي ما يلي :-

• يحول عقد التأجير ملكية الاصل محل العقد المستأجر في نهاية مدة عقد التأجير .

• كان للمستأجر الخيار لشراء الاصل محل العقد بسعر من المتوقع أن يكون أقل بدرجة كافية من القيمة العادلة في التاريخ الذي يصبح فيه الخيار قابلاً للممارسة بما يجعل من المؤكد بشكل معقول في تاريخ نشأة عقد التأجير أن الخيار ستم ممارسته .

• تغطي مدة عقد التأجير الجزء الأكبر من العمر الاقتصادي للاصل محل العقد حتى ولو لم يتم تحويل الملكية .

• تبلغ القيمة الحالية لدفعات الاجار ، في تاريخ نشأة عقد التأجير ، على الاقل ما يقارب كافة القيمة العادلة للاصل محل العقد .

• يعد الاصل محل العقد ذو طبيعة متخصصة الى حد ان المستأجر فقط هو ما يستطيع استخدامه بدون تعديلات كبيرة .

عقود التأجير التشغيلية

القيمة بالالف حنية

الاعتراف والقياس

يجب على المؤجر الاعتراف بدفعات عقود التأجير من عقود التأجير التشغيلية على انها دخل اما بطريقة القسط الثابت او اساس منتظم اخر . ويجب على المؤجر تطبيق اساس منتظم اخر اذا كان ذلك الاساس أكثر تعبيراً عن النمط الذي تتناقص فيه الاستفادة من استخدام الاصل محل العقد .

معاملات البيع واعداد الاستئجار

اذا قام البائع للمستأجر (بتحويل اصل لمنشأة اخرى) الى المشتري المؤجر (واعداد استئجار هذا الاصل مرة اخرى من المشتري المؤجر ، فيجب على كل من البائع والمستأجر والمشتري المؤجر المحاسبة عن عقد التحويل وعقد التأجير وفقاً لما يلي : -
قييم ما اذا كانت عملية تحويل الاصول هي عملية بيع
يجب على الشركة تطبيق المتطلبات اللازمة لتحديد مدى يتم استيفاء التزام الاداء في معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) " الايرادات من العقود مع العملاء " لتحديد ما اذا كان تحويل الاصل يتم المحاسبة عنه على انه عملية بيع لهذا الاصل .
تحويل الاصل يمثل عملية بيع
اذا استوفت عملية تحويل الاصل بواسطة البائع المستأجر المتطلبات الواردة في معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) الايرادات من عقود العملاء للمحاسبة عنها على انها عملية بيع للاصل :

أ – يجب على البائع المستأجر قياس اصل " حق الانتفاع " فالنتائج من اعادة الاستئجار بالجزء من القيمة الدفترية السابقة للاصل المتعلق بحق الانتفاع الذي تم الابقاء عليه بواسطة البائع المستأجر . وبناءاً عليه يجب على البائع المستأجر أن يعترف فقط بمبلغ اى ربح او خسارة متعلقة بالحقوق المحولة للمؤجر المشتري .

ب – يجب على المشتري المؤجر المحاسبة عن شراء اصل بتطبيق المعايير المنطبقة عليه ، والمحاسبة عن عقد التأجير بتطبيق متطلبات محاسبة المؤجر في هذا المعيار .

اذا كانت القيمة العادلة لمقابل بيع الاصل لا تساوي القيمة العادلة للاصل ، او اذا كانت دفعات الايجار ليست وفقاً لاسعار السوق ، فيجب على المنشأة اجراء التعديلات الاتية لقياس متحصلات البيع بالقيمة العادلة : -

أ – يجب المحاسبة عن اى نقص عن شروط السوق بمثابة دفعة مقدمة من دفعات الايجار .

ب – يجب المحاسبة عن اى زيادة عن شروط السوق بمثابة تمويل اضافي مقدم بواسطة المشتري المؤجر للبائع المستأجر .

ج – يجب على المنشأة قياس اى تعديل يحتمل طلبه على اساس ما يمكن تحديده بسهولة لما يلي

د – الفرق بين القيمة العادلة لمقابل البيع والقيمة العادلة للاصل .

هـ - الفرق بين القيمة الحالية للدفعات التعاقدية لعقد التأجير والقيمة الحالية لدفعات الايجار بأسعار السوق .

تحويل الاصول ليس عملية بيع

اذا لم يستوفى تحويل الاصل من قبل البائع المستأجر متطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) " الايرادات من العقود مع العملاء " للمحاسبة عنه باعتباره عملية بيع للاصل :

أ – يجب على البائع المستأجر الاستمرار في الاعتراف بالاصل المحول ، ويجب عليه الاعتراف بالالتزام مالى يساوى متحصلات التحويل ويجب عليه المحاسبة عن الالتزام المالى بتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) " الادوات المالية " .

ب – لا يجوز للمشتري المؤجر الاعتراف بالاصل المحول ويجب عليه الاعتراف بأصل مالى يساوى متحصلات التحويل ويجب عليه المحاسبة عن الاصل المالى بتطبيق المعيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) " الادوات المالية " .

عقود الايجار التى تكون الشركة فيها مستأجر

يتم في تاريخ بداية عقد الايجار اثبات اصل " حق الانتفاع " والتزام عقد الايجار ، الا انه يمكن للشركة عدم تطبيق ذلك سواء لعقود الايجار قصيرة الاجل أو عقود الايجار التى يكون فيها الاصل محل العقد ذا قيمة منخفضة ، وفي هذه الحالة يتم اثبات دفعات الايجار المرتبطة بتلك الايجارات باعتبارها مصروفاً اما بطريقة القسط الثابت على مدى مدة الايجار او اساس منتظم اخر ويتم تطبيق اساس منتظم اخر اذا كان ذلك الاساس أكثر تعبيراً عن نمط المنفعة للمستأجر .

ع - حق الانتفاع

القياس الاولى لاصل " حق الانتفاع " :

تتكون تكلفة اصل " حق الانتفاع " من :

• مبلغ القياس الاولى للالتزام عقد الايجار ، وذلك بالقيمة الحالية لدفعات الايجار غير المدفوعة في ذلك التاريخ . ويتم خصم دفعات الايجار باستخدام معدل الفائدة الضمنى في عقد الايجار اذا كان يمكن تحديد ذلك المعدل بسهولة . واذا لم يكن في الامكان تحديد ذلك المعدل فيجب ان يستخدم المستأجر سعر الفائدة على الاقتراض الاضافى للمستأجر .

• اى دفعات عقد ايجار تمت في او قبل تاريخ بداية عقد الايجار ناقصاً اى حوافز ايجار مستلمة .

• اى تكاليف مباشرة اولية متكبدة بواسطة المستأجر .

• تقدير للتكاليف التى سيتكبدها المستأجر في تفكيك وازالة الاصل محل العقد ، واعداد الموقع الذى يوجد فيه الاصل الى الحالة الاصلية او اعادة الاصل نفسة الى الحالة المطلوبة وفقاً لاحكام وشروط عقد الايجار ، ما لم تكن تلك التكاليف سيتم تكبدها لانتاج المخزون ويتكبد المستأجر التزامات لتلك التكاليف سواء في تاريخ بداية عقد التأجير او كنتيجة لاستخدام الاصل محل العقد خلال فترة معينة .

القياس اللاحق لاصل " حق الانتفاع "

بعد تاريخ بداية عقد الايجار يتم قياس اصل " حق الانتفاع " ويتم تطبيق نموذج التكلفة حيث يتم قياس اصل حق الانتفاع بالتكلفة

• مطروحاً منها اى مجمع استهلاك و اى مجمع خسائر هبوط في القيمة .

القيمة بالالف حنية

- ومعدلة باى اعادة قياس الالتزام عقد الاجار .
- القياس الاولي للالتزام عقد الاجار
- يتم في تاريخ بداية عقد الاجار قياس التزام بالقيمة الحالية بدفعات الاجار غير المدفوعة في ذلك التاريخ ويتم خصم دفعات الاجار باستخدام اجار معدل الفائدة الضمني في عقد الاجار اذا كان يمكن تحديد ذلك المعدل بسهولة واذا لم يكن في الامكان تحديد ذلك المعدل بسهولة فيجب ان يستخدم معدل الاقتراض الاضافي للشركة كمستأجر
- القياس اللاحق للالتزام عقد الاجار
- بعد تاريخ بداية عقد الاجار ، يتم ما يلي : -
- زيادة المبلغ الدفترى للالتزام ليعكس الفائدة على التزام عقد الاجار .
- تخفيض المبلغ الدفترى للالتزام ليعكس دفعات الاجار .
- اعادة قياس المبلغ الدفترى للالتزام ليعكس اى اعادة تقييم تعديلات لعقد الاجار او ليعكس دفعات الاجار الثابتة في جوهرها المعدلة .
- يتم عرض أصل حق الانتفاع والتزامات عقود الاستئجار في قائمة المركز المالي بشكل منفصل عن الاصول والالتزامات الاخرى .
- تتضمن عقود الاستئجار قيام المستأجر بصيانة الاصل المؤجر والتأمين عليه ولا ينطوى عقد الاجار على اية ترتيبات لنقل الملكية في نهاية فترة الاجار .
- وبالنسبة للعقد الذي ينطوى على مكون اجارى مع مكون اجارى واحد أو أكثر (ان وجد) فانه يتم تخصيص العوض في العقد لكل مكون اجارى على اساس السعر التناسبي المستقل للمكون الاجارى والسعر المستقل الاجمالي للمكونات غير الاجارية وكوسيلة عملية وفي نطاق ما يسمح ب المعيار يمكن للشركة كمستأجر ان تختار حسب فئة الاصل محل العقد عدم فصل المكونات غير الاجارية عن المكونات الاجارية ومن ثم المحاسبة عن كل مكون اجارى وأى مكونات غير اجارية مصاحبة باعتبارها مكوناً اجارياً واحداً.

س - النقدية وما في حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية، تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التي لا تتجاوز إستحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الإقتناء، وتتضمن النقدية، والأرصدة لدى البنوك المركزية خارج إطار نسب الإحتياطي الإلزامي، والأرصدة لدى البنوك، وإذون الخزنة وأوراق حكومية أخرى.

الاجور والمرتببات والمزايا الاخرى ضمن تكلفة العاملين

وتشمل المزايا النقدية مثل الأجور والمرتببات والإجازات السنوية المدفوعة والمكافآت والتأمينات الاجتماعية ، والمزايا غير النقدية مثل الرعاية الطبية والإنتقال إذا إستحققت خلال إثني عشر شهرا من نهاية الفترة المالية.

ويتم تحميل المرتببات ومزايا العاملين كمصروفات بقائمة الدخل عن الفترة التي يقدم فيها موظفى البنك الخدمة التي يستحقون بموجبها تلك المزايا.

- التزامات مزايا ما بعد إنتهاء الخدمة - نظم المزايا المحددة ضمن تكلفة المعاشات

يقوم البنك بتقديم مزايا للمتعاقدين بعد إنتهاء الخدمة وعادة ما يكون إستحقاق هذه المزايا مشروطا ببقاء العامل في الخدمة حتى سن التقاعد وإستكمال حد أدنى من فترة الخدمة

ويتم المحاسبة عن تلك المزايا باعتبارها من نظم المزايا المحددة، ويتمثل الإلتزام الذي يتم الإعتراف به في القيمة الحالية للإلتزامات في تاريخ القوائم المالية بعد إجراء التسويات اللازمة.

ويتم إحتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها لمواجهة تلك الإلتزامات وذلك عن طريق خبير إكتوارى مستقل بإستخدام طريقة الوحدة الإضافية المقدره (Method Projected Credit Unit) .

ويتم تحديد القيمة الحالية للإلتزام عن طريق خصم هذه التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها وذلك بإستخدام سعر العائد على سندات حكومية بذات عملة سداد تلك المزايا ولها ذات آجال إستحقاق مزايا النظام المتعلق بها تقريبا

يتم احتساب الأرباح (الخسائر) الإكتوارية الناجمة عن التعديلات والتغيرات في التقديرات والافتراضات الإكتوارية، وتحمل قائمة الدخل بالأرباح و(الخسائر) التي تزيد عن ١٠٪ من قيمة إلتزامات المزايا المحددة في نهاية السنة المالية السابقة ، حيث يتم الإعتراف بالتغيرات في الأرباح أو (الخسائر) الإكتوارية بالإضافة إلى (أو الخصم على) قوائم الدخل على مدار متوسط الفترات المتبقية من سنوات العمل .

ويتم الإعتراف بتكاليف الخدمة السابقة فورا بقائمة الدخل ضمن مزايا العاملين ببند نظم المزايا المحددة ضمن تكلفة المعاشات بالمصروفات الإدارية، ما لم تكن التغيرات التي أدخلت نظام المزايا مشروطة ببقاء العاملين في الخدمة لفترة زمنية محددة (فترة الإستحقاق period Vesting) وفي هذه الحالة، يتم الإعتراف بتكاليف الخدمة السابقة في الأرباح أو الخسائر بإستخدام طريقة القسط الثابت على مدار فترة الإستحقاق.

- التزامات مزايا ما بعد إنتهاء الخدمة - نظم الاشتراكات المحددة ضمن تكلفة المعاشات

وتشمل حصة البنك التي يتم سدادها وفقا لاشتراطات تعاقدا اختياري ويتم تحميل تلك الحصة على قائمة الدخل ضمن الأجور والمرتببات ببند المصروفات الإدارية وذلك عن الفترة التي يقدم فيها موظفى البنك خدماتهم. ويتم المحاسبة عن إلتزامات البنك بسداد تلك المزايا باعتبارها نظم اشتراكات محددة وبالتالي فلا ينشأ إلتزام إضافي على البنك فيما يتعلق بتلك المزايا.

و - المخصصات الأخرى

يتم الإعتراف بمخصص تكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية عندما يكون هناك إلتزام قانوني أو إستدلالي حالى نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك إستخدام موارد البنك لتسوية هذه الإلتزامات، مع إمكانية إجراء تقدير قابل للإعتماد عليه لقيمة هذا الإلتزام.

وعندما يكون هناك إلتزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدي الخارج الذي يمكن إستخدامه للتسوية بالأخذ في الإعتبار هذه المجموعة من الإلتزامات. ويتم الإعتراف بالمخصص حتى إذا كان هناك إحتمال ضئيل في وجود تدفق نقدي خارج بالنسبة لبند من داخل هذه المجموعة.

ويتم رد المخصصات التي إنتفى الغرض منها كليا أو جزئيا ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.

القيمة بالالف جنية

ف - ضرائب الدخل

تتضمن ضريبة الدخل على ربح أو خسارة السنة كل من ضريبة السنة والضريبة المؤجلة، ويتم الإعتراف بها بقائمة الدخل بإستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببنود حقوق الملكية التي يتم الإعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية. ويتم الإعتراف بضريبة الدخل على أساس صافي الربح الخاضع للضريبة بإستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد القوائم المالية بالإضافة إلى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة. ويتم الإعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والإلتزامات طبقاً للأسس المحاسبية وقيمتها طبقاً للأسس الضريبية، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقيق أو تسوية قيم الأصول والإلتزامات بإستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد الميزانية. ويتم الإعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للبنك عندما يكون هناك إحتمال مرجح بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الإنتفاع بهذا الأصل، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية، على أنه في حالة إرتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك في حدود ما سبق تخفيضه .

ص - الإقتراض

يتم الإعتراف بالقروض التي يحصل عليها البنك أولاً بالقيمة العادلة ناقصاً تكلفة الحصول على القرض، ويقاس القرض لاحقاً بالتكلفة المستهلكة ، ويتم تحميل قائمة الدخل بالفرق بين صافي المتحصلات وبين القيمة التي سيتم الوفاء بها على مدار فترة الإقتراض بإستخدام طريقة العائد الفعلي.

ق - توزيعات الأرباح

يتم الإعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح عند صدور الحق في تحصيلها.

ل - الودائع المقدمة من البنك المركزي

يتم اثبات الوديعة بالإلتزامات بالقيمة الحالية محسوبة بإستخدام معدل خصم يعادل سعر العائد على سندات حكومية تقارب ذات أجل الوديعة في تاريخ بدء سريان الوديعة. ويتم اثبات الفرق بين القيمة الاسمية للوديعة وقيمتها الحالية ضمن حقوق الملكية تحت مسمى فرق القيمة الاسمية عن القيمة الحالية للوديعة المساندة، وتعلي الوديعة في نهاية كل فترة مالية بحيث تصل قيمتها الى القيمة الاسمية في تاريخ إستحقاقها، وذلك تحميلاً على الفروق المشار إليها بحيث تصل قيمتها الى القيمة الاسمية في تاريخ إستحقاقها.

ك - ارقام المقارنة

يعاد تبويب ارقام المقارنة كلما كان ذلك ضروريا لتتوافق مع التغيرات في العرض المستخدم في السنة الحالية

(٣) إدارة المخاطر المالية

يتعرض البنك نتيجة الأنشطة التي يزاؤها إلى مخاطر مالية متنوعة، وقبول المخاطر هو أساس النشاط المالي، ويتم تحليل وتقييم وإدارة بعض المخاطر أو مجموعة من المخاطر مجتمعة معاً، ولذلك يهدف البنك إلى تحقيق التوازن الملائم بين الخطر والعائد وإلى تقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للبنك، وبعد أهم أنواع المخاطر خطر الإئتمان وخطر السوق وخطر السيولة والأخطار التشغيلية الأخرى، ويتضمن خطر السوق خطر أسعار صرف العملات الأجنبية وخطر سعر العائد ومخاطر السعر الأخرى.

وقد تم وضع سياسات إدارة المخاطر لتحديد المخاطر وتحليلها ولوضع حدود للخطر والرقابة عليه، ولمراقبة المخاطر والإلتزام بالحدود من خلال أساليب يعتمد عليها ونظم معلومات محدثة أولاً بأول، ويقوم البنك بمراجعة دورية لسياسات ونظم إدارة المخاطر وتعديلها بحيث تعكس التغيرات في الأسواق والمنتجات والخدمات وأفضل التطبيقات الحديثة.

وتتم إدارة المخاطر عن طريق إدارة المخاطر في ضوء السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة.

وتقوم إدارة المخاطر بتحديد وتقييم وتغطية المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الوحدات التشغيلية المختلفة بالبنك، ويوفر مجلس الإدارة مبادئ مكتوبة لإدارة المخاطر ككل، بالإضافة إلى سياسات مكتوبة تغطي مناطق خطر محددة مثل خطر الإئتمان وخطر أسعار صرف العملات الأجنبية، وخطر أسعار العائد، وإستخدام أدوات المشتقات وغير المشتقات المالية، بالإضافة إلى ذلك، فإن إدارة المخاطر تعد مسئولة عن المراجعة الدورية لإدارة المخاطر وبيئة الرقابة بشكل مستقل.

أ- خطر الإئتمان

يتعرض البنك لخطر الإئتمان وهو الخطر الناتج عن قيام أحد الأطراف بعدم الوفاء بتعهداته، ويعد خطر الإئتمان أهم الأخطار بالنسبة للبنك، لذلك تقوم الإدارة بحرص بإدارة التعرض لذلك الخطر، ويتمثل خطر الإئتمان بصفة أساسية في أنشطة الإقراض التي ينشأ عنها القروض والتسهيلات وأنشطة الإستثمار التي يترتب عليها أن تشتمل أصول البنك على أدوات الدين. كما يوجد خطر الإئتمان أيضاً في الأدوات المالية خارج الميزانية مثل إرتباطات القروض، وتتركز عمليات الإدارة والرقابة على خطر الإئتمان لدى فريق إدارة خطر الإئتمان في إدارة المخاطر الذي يرفع تقاريره إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية.

القيمة بالالف حنية

١/١ قياس خطر الائتمان

إن تقدير التعرض لمخاطر الائتمان لأغراض إدارة المخاطر يعد أمرًا معقدًا ويتطلب استخدام النماذج نظرًا لتفاوت التعرض مع التغيرات في ظروف السوق والتدفقات النقدية المتوقعة ومرور الوقت، يستتبع تقييم مخاطر الائتمان من محفظة الأصول مزيدًا من التقديرات لإحتمال حدوث عدم الانتظام لنسب الخسارة المرتبطة بها ولإرتباطات عدم الانتظام بين الأطراف المقابلة، يقيس البنك مخاطر الائتمان باستخدام احتمالية عدم الانتظام والتعرض عند عدم الانتظام والخسارة بإفتراض عدم الانتظام، وهذا على غرار المنهج المستخدم لأغراض قياس خسارة الائتمان المتوقعة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩).

أدوات الدين وإذون الخزانة والإذون الأخرى

بالنسبة لأدوات الدين والإذون، يقوم البنك باستخدام التصنيفات الخارجية مثل تصنيف ستاندرد أند بور أو ما يعادله لإدارة خطر الائتمان، وإن لم تكن مثل هذه التقييمات متاحة، يتم استخدام طرق مماثلة لتلك المطبقة على عملاء الائتمان، ويتم النظر إلى تلك الإستثمارات في الأوراق المالية والإذون على أنها طريقة للحصول على جودة إئتمانية أفضل وفي نفس الوقت توفر مصدر متاح لمقابلة متطلبات التمويل.

٢/١ سياسات الحد من وتجنب المخاطر

يقوم البنك بإدارة والحد والتحكم في تركيز خطر الائتمان على مستوى المدين والمجموعات والصناعات والدول، ويقوم بتنظيم مستويات خطر الائتمان الذي يقبله وذلك بوضع حدود لمقدار الخطر التي سيتم قبوله على مستوى كل مقترض، أو مجموعة مقترضين، وعلى مستوى الأنشطة الاقتصادية والقطاعات الجغرافية، ويتم مراقبة تلك المخاطر بصفة مستمرة وتكون خاضعة للمراجعة السنوية أو بصورة متكررة إذا دعت الحاجة إلى ذلك. ويتم اعتماد الحدود للخطر الائتماني على مستوى المقترض / المجموعة والمنتج والقطاع والدولة من قبل مجلس الإدارة وذلك بصفة ربع سنوية. ويتم تقسيم حدود الائتمان لأي مقترض بما في ذلك البنوك وذلك بحدود فرعية تشمل المبالغ داخل وخارج الميزانية، وحد المخاطر اليومي المتعلق ببنود المتاجرة مثل عقود الصرف الأجنبي الآجلة، ويتم مقارنة المبالغ الفعلية مع الحدود يوميًا. ويتم أيضاً إدارة مخاطر التعرض لخطر الائتمان عن طريق التحليل الدوري لقدرة المقترضين والمقترضين المحتملين على مقابلة سداد التزاماتهم وكذلك بتعديل حدود الإفراض كلما كان ذلك مناسباً.

وفيما يلي بعض وسائل الحد من الخطر:

الضمانات

يضع البنك العديد من السياسات والضوابط للحد من خطر الائتمان، ومن هذه الوسائل الحصول على ضمانات مقابل الأموال المقدمة، ويقوم البنك بوضع قواعد إسترشادية لفئات محددة من الضمانات المقبولة ومن الأنواع الرئيسية لضمانات القروض والتسهيلات:

-الرهن العقاري

-رهن أصول النشاط مثل الآلات والبضائع

-رهن أدوات مالية مثل أدوات الدين وحقوق الملكية

وغالبا ما يكون التمويل على المدى الأطول والإفراض للشركات مضمونا بينما تكون التسهيلات الإئتمانية للأفراد بدون ضمان، ولتخفيض خسارة الائتمان إلى الحد الأدنى، يسعى البنك للحصول على ضمانات إضافية من الأطراف المعنية بمجرد ظهور مؤشرات الإضمحلال لأحد القروض أو التسهيلات. يتم تحديد الضمانات المتخذة ضمانا لأصول أخرى بخلاف القروض والتسهيلات بحسب طبيعة الآداة وعادة ما تكون أدوات الدين وإذون الخزانة بدون ضمان فيما عدا مجموعات الأدوات المالية المغطاة بأصول Asset – Backed Securities والأدوات المثيلة التي تكون مضمونة بمحفظة من الأدوات المالية.

الإرتباطات المتعلقة بالائتمان

يتمثل الغرض الرئيسي من الإرتباطات المتعلقة بالائتمان في التأكد من إتاحة الأموال للعميل عند الطلب، وتحمل عقود الضمانات المالية ذات خطر الائتمان المتعلق بالقروض، وتكون الإعتمادات المستندية والتجارية التي يصدرها البنك بالنيابة عن العميل لمنح طرف ثالث حق السحب من البنك في حدود مبالغ معينة وبموجب أحكام وشروط محددة غالباً مضمونة بموجب البضائع التي يتم شحنها وبالتالي تحمل درجة مخاطر أقل من القرض المباشر.

وتتمثل إرتباطات منح الائتمان الجزء غير المستخدم من المصريح به لمنح القروض، أو الضمانات، أو الإعتمادات المستندية. ويتعرض البنك لخسارة محتملة بمبلغ يساوي إجمالي الإرتباطات غير المستخدمة وذلك بالنسبة لخطر الائتمان الناتج عن إرتباطات منح الائتمان، إلا أن مبلغ الخسارة المرجح حدوثها في الواقع يقل عن الإرتباطات غير المستخدمة وذلك نظراً لأن أغلب الإرتباطات المتعلقة بمنح الائتمان تمثل إلتزامات محتملة لعملاء يتمتعون بمواصفات إئتمانية محددة، ويراقب البنك المدة حتى تاريخ الإستحقاق الخاصة بإرتباطات الائتمان حيث أن الإرتباطات طويلة الأجل عادة ماتحمل درجة أعلى من خطر الائتمان بالمقارنة بالإرتباطات قصيرة الأجل.

القيمة بالالف جنية

أ/ ٣ سياسات الإضمحلال والمخصصات (قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة)

يتم تصنيف الأصل المالي غير المضمحل عند الإعتراف الأولي في المرحلة الأولى ويتم مراقبة مخاطر الائتمان بشكل مستمر من قبل إدارة مخاطر الائتمان بالبنك، في حالة وجود زيادة جوهرية في خطر الائتمان منذ الإعتراف الأولي يتم نقل الأصل المالي الى المرحلة الثانية ولا يتم إعتبار الأصل المالي مضمحل في هذه المرحلة (خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة في ظل عدم إضمحلال قيمة الائتمان).

في حالة وجود مؤشرات عن إضمحلال قيمة الأصل المالي فيتم نقله إلى المرحلة الثالثة، ويستند البنك إلى المؤشرات التالية لتحديد ما إذا كانت هناك أدلة موضوعية تشير إلى - صعوبات مالية كبيرة تواجه المقرض أو المدين - مخالفة شروط إتفاقية القرض مثل عدم السداد - توقع إفلاس المقرض أو دخول في دعوى تصفية أو إعادة هيكلة التمويل الممنوح له - تدهور الوضع التنافسي للمقرض - قيام البنك لأسباب إقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقرض بمنحه إمتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية - إضمحلال قيمة الضمان

ويعتبر مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعه في قائمة المركز المالي مستمداً من درجات التقييم الداخلية الأربعة ومع ذلك فإن أغلبية المخصص من آخر درجتين في التصنيف

مخصص خسائر الاضمحلال	قروض وتسهيلات	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
٦,٤%	٨٥,٥%	المرحلة الاولى
٣٠,٢%	٦,١%	المرحلة الثانية
٦٣,٤%	٨,٤%	المرحلة الثالثة
١٠٠%	١٠٠%	

مخصص خسائر الاضمحلال	قروض وتسهيلات	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
٥%	٨٢%	المرحلة الاولى
١٤%	٤%	المرحلة الثانية
٨١%	١٤%	المرحلة الثالثة
١٠٠%	١٠٠%	

أ/ ٤ نموذج قياس المخاطر البنكية العام

تقوم الإدارة بتصنيفات في شكل مجموعات فرعية أكثر تفصيلاً بحيث تتفق مع متطلبات البنك المركزي المصري. ويتم تصنيف الأصول المعرضة لخطر الائتمان في هذه المجموعات وفقاً لقواعد وشروط تفصيلية تعتمد بشكل كبير على المعلومات المتعلقة بالعميل ونشاطه ووضعته المالي ومدى انتظامه في السداد.

ويقوم البنك بحساب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان، بما في ذلك الارتباطات المتعلقة بالائتمان. على أساس نسب محددة من قبل البنك المركزي المصري، وفي حالة زيادة المخصصات المحسوبة وفقاً لاسس الجدارة الائتمانية عن مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة طبقاً للتعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ يكون الزيادة احتياطي المخاطر البنكية العام (بعد تكوين الاحتياطي القانوني) من توزيع صافي الربح ويدرج في حقوق الملكية وفي حالة عدم كفاية صافي الربح يكون هذا الاحتياطي من الأرباح المحتجزة.

أما في حالة زيادة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة طبقاً للتعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ عن المخصصات المحسوبة وفقاً لاسس الجدارة الائتمانية يتم رد الزيادة إلى الأرباح المحتجزة في حدود ماسبق تكوينه بحساب احتياطي المخاطر البنكية العام.

وفيما يلي بيان فئات الجدارة للمؤسسات وفقاً لأسس التقييم الداخلي مقارنة بأسس تقييم البنك المركزي المصري ونسب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان:

مدلول التصنيف المركزي المصري	مدلول التصنيف	نسبة المخصص المطلوب %	التصنيف الداخلي	مدلول التصنيف الداخلي
١	مخاطر منخفضة	صفر	١	ديون جيدة
٢	مخاطر معتدلة	١	١	ديون جيدة
٣	مخاطر مرضية	١	١	ديون جيدة
٤	مخاطر مناسبة	٢	٢	ديون جيدة
٥	مخاطر مقبولة	٢	٢	ديون جيدة
٦	مخاطر مقبولة حدياً	٣	٣	المتابعة العادية
٧	مخاطر تحتاج لعناية خاصة	٥	٣	المتابعة الخاصة
٨	دون المستوى	٢٠	٤	ديون غير منتظمة
٩	مشكوك في تحصيلها	٥٠	٤	ديون غير منتظمة
١٠	رديئة	١٠٠	٤	ديون غير منتظمة

القيمة بالالف جنية

 أ- الحد الأقصى لخطر الائتمان
 البنود المعرضة لخطر الائتمان في المركز المالي

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
٧,٦٨٦,٨٦٨	٥,٧٠٩,٢٣٨	ارصدة لدى البنك المركزي (بالصافي)
١١,١٧٧,٤٨٧	٨,٠٦١,٤١٧	ارصدة لدى البنوك (بالصافي)
٥,٥١٧,٦٩٦	١٦,٨٣٠,٨٦٠	ادوات الدين
٨٠٠,٤٤٤	١,٠١٧,٤١٤	إستثمارات مالية
٢٥,١٨٢,٤٩٥	٣١,٦١٨,٩٢٩	اجمالي
		قروض وتسهيلات للعملاء
		افراد
٢,٠١٤,٤٩٤	٣,٤٨٦,٢٤٧	قروض شخصية
١,٧٩٩,٦٩٢	١,٩٢٢,١٢١	قروض عقارية
٢٤,٤٥٣	٦٦,٩٤٩	بطاقات ائتمانية
		مؤسسات
١١,٦٢٣,٩٥٨	١٤,٥٦٣,١٣٧	حسابات جارية مدينة
٤,٩٣٠,٨٦٨	٧,٧٩٣,١٢٧	قروض مباشرة
٦,٣٥١,٤٤٢	٧,٣١٣,٤٧٥	قروض مشتركة
٢٦,٧٤٤,٩٠٧	٣٥,١٤٥,٠٥٦	اجمالي محفظة القروض
(٣,٥٢١,٨٤٠)	(٣,٦١٣,٠٧٩)	مخصص القروض
(٦٠,٣١٨)	(١٧٧,٢١٣)	العوائد المجنبية
-	(٢٧,٨٠١)	خصم اوراق تجارية
٢٣,١٦٢,٧٤٨	٣١,٣٢٦,٩٦٣	صافي محفظة القروض
		البنود المعرضة لخطر الائتمان خارج الميزانية
٣,٦٣٤,٢٤٢	٧,٨١٧,٠٥٩	خطابات ضمان
٢٠٤,١٥١	٢٧١,٣٠٤	إعتمادات مستندية (إستيراد وتصدير)
١,٠٠٣,٢٨٧	٤,٢٩١,٤٥٥	إرتباطات القروض والضمانات
٤,٨٤١,٦٨٠	١٢,٣٧٩,٨١٨	الإجمالي
(٩٩٥,٦٧٤)	(١,٣٤٣,٧٤٦)	يخصم: غطاءات نقدية
٣,٨٤٦,٠٠٦	١١,٠٣٦,٠٧٢	الصافي

- يمثل الجدول السابق أقصى حد يمكن التعرض لبنود المركز المالي وذلك بدون الأخذ في الاعتبار أية ضمانات قائمة ، وتعتمد المبالغ المدرجة بالمركز المالي على صافي القيمة الدفترية التي تم عرضها في القوائم المالية .
- وكما هو مبين بالجدول السابق، فإن ٥٣% من الحد الأقصى المعرض لخطر الائتمان ناتج عن القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ مقابل ٤٧% في فترة المقارنة بينما تمثل الإستثمارات في أدوات الدين وإستثمارات مالية من خلال الدخل الشامل الأخر وإستثمارات أخرى ٥٤% في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ مقابل ٥٣% في فترة المقارنة
- وثقت الإدارة في قدرتها على الإستمرار في السيطرة والإبقاء على الحد الأدنى لخطر الائتمان الناتج عن كل من محفظة القروض والتسهيلات وأدوات الدين بناء على ما يلي:-
- ٩١,٦% من محفظة القروض والتسهيلات مصنفة في أعلى درجتين من درجات التقييم الداخلي ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ مقابل ٨٦% في فترة المقارنة .
 - ٨٥% من محفظة القروض والتسهيلات لا يوجد عليها متأخرات أو مؤشرات إضمحلال في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ مقابل ٨٢% في فترة المقارنة .
 - ٨٢% في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ مقابل ١٠٠% في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ من الإستثمارات في أدوات دين تمثل أدوات دين على الحكومة المصرية .

القيمة بالالف جنية

 ٦/١ قروض وتسهيلات
 فيما يلي موقف أرصدة القروض والتسهيلات من حيث الجدارة الائتمانية :

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
٢١,٨٦٩,١٥٥	٣٠,٠٣٤,٤٦٧	لا يوجد عليها متأخرات أو اضمحلال
١,١٦٨,٧٤٦	٢,١٤٥,٥٩٨	متأخرات ليست محل اضمحلال
٣,٧٠٧,٠٠٦	٢,٩٦٤,٩٩١	محل اضمحلال
٢٦,٧٤٤,٩٠٧	٣٥,١٤٥,٠٥٦	الإجمالي
(٣,٥٢١,٨٤٠)	(٣,٦١٣,٠٧٩)	يخصم:
(٦٠,٣١٨)	(١٧٧,٢١٣)	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
-	(٢٧,٨٠١)	عوائد مجانية
٢٣,١٦٢,٧٤٩	٣١,٣٢٦,٩٦٤	خصم غير مكتسب اوراق تجارية
		الصافي

بلغ إجمالي مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض والتسهيلات ٣,٦١٣,٠٧٩ ألف جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ . مقابل ٣,٥٢١,٨٤٠ ألف جنيه مصري في فترة المقارنة منها ٣,٣٨٠,١١٧ ألف جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ . مقابل ٣,٧٠٧,٠٠٦ ألف جنيه مصري عن ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ يمثل اضمحلال قروض منفردة والباقي مبلغ ٢٣٢,٩٦٢ ألف جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ مقابل ١٨٥,١٦٦ ألف جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ يمثل عبء اضمحلال على أساس المجموعة لمحفظه الائتمان .

 ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
 القروض والتسهيلات للعملاء

الإجمالي	المرحلة ٣ الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر المضمحل ائتمانيا	المرحلة ٢ الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر	المرحلة ١ الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهر	افراد
٥,٠٥٤,٤٩٢	-	-	٥,٠٥٤,٤٩٢	ديون جيدة
-	-	-	-	متابعه عادية
٢٥٠,٠١١	-	٢٥٠,٠١١	-	المتابعة الخاصة
١٧٠,٨١٤	١٧٠,٨١٤	-	-	ديون غير منتظمة
٥,٤٧٥,٣١٧	١٧٠,٨١٤	٢٥٠,٠١١	٥,٠٥٤,٤٩٢	الإجمالي
				مؤسسات
٢٢,٥٢٠,٤٨٧	-	-	٢٢,٥٢٠,٤٨٧	ديون جيدة
٣,٤٢٦,٧٩٨	-	٩٦٧,٣٠٩	٢,٤٥٩,٤٨٩	متابعه عادية
٩٢٨,٢٧٧	-	٩٢٨,٢٧٧	-	المتابعة الخاصة
٢,٧٩٤,١٧٧	٢,٧٩٤,١٧٧	-	-	ديون غير منتظمة
٢٩,٦٦٩,٧٣٩	٢,٧٩٤,١٧٧	١,٨٩٥,٥٨٦	٢٤,٩٧٩,٩٧٦	الإجمالي

القيمة بالالف جنية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

مخصص خسائر الإئتمان المتوقعة طبقا للتقييم الداخلي

الإجمالي	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	افراد
	الخسائر الإئتمانية المتوقعة على مدى عمر المضمحل إئتمانيا	الخسائر الإئتمانية المتوقعة على مدى العمر	الخسائر الإئتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهر	
٢٣,٣٧٩	-	-	٢٣,٣٧٩	ديون جيدة
-	-	-	-	متابعه عادية
٤٠,١١٨	-	٤٠,١١٨	-	المتابعة الخاصة
١٤٩,٧٢٣	١٤٩,٧٢٣	-	-	ديون غير منتظمة
٢١٣,٢٢٠	١٤٩,٧٢٣	٤٠,١١٨	٢٣,٣٧٩	الإجمالي
مؤسسات				
١٠٠,٢٦٥	-	-	١٠٠,٢٦٥	ديون جيدة
٨٩٠,٨٢٠	-	٧٨١,٥٠٢	١٠٩,٣١٨	متابعه عادية
٢٦٨,٦٥٩	-	٢٦٨,٦٥٩	-	المتابعة الخاصة
٢,١٤٠,١١٥	٢,١٤٠,١١٥	-	-	ديون غير منتظمة
٣,٣٩٩,٨٥٩	٢,١٤٠,١١٥	١,٠٥٠,١٦١	٢٠٩,٥٨٣	الإجمالي

يوضح الجدول التالي معلومات حول جودة الأصول المالية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

- أرصدة لدى البنوك

الإجمالي	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	ديون جيدة
	مدى عمر المضمحل إئتمانيا	مدى العمر	مدى ١٢ شهر	
٨,٠٦٥,٥٣٨	-	-	٨,٠٦٥,٥٣٨	ديون جيدة
-	-	-	-	متابعه عادية
-	-	-	-	المتابعة الخاصة
-	-	-	-	ديون غير منتظمة
٨,٠٦٥,٥٣٨	-	-	٨,٠٦٥,٥٣٨	الإجمالي
(٤,١٢١)	-	-	(٤,١٢١)	مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة
٨,٠٦١,٤١٧	-	-	٨,٠٦١,٤١٧	الصافي

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

- استثمارات ماليه بالتكفله المستهلكة

الإجمالي	المرحلة ٣	المرحلة ٢	المرحلة ١	ديون جيدة
	مدى عمر المضمحل إئتمان	مدى العمر	مدى ١٢ شهر	
١,٨٠٩,٧٠٢	-	-	١,٨٠٩,٧٠٢	ديون جيدة
-	-	-	-	متابعه عادية
-	-	-	-	المتابعة الخاصة
-	-	-	-	ديون غير منتظمة
١,٨٠٩,٧٠٢	-	-	١,٨٠٩,٧٠٢	الإجمالي
(٥,٢٤١)	-	-	(٥,٢٤١)	مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة
١,٨٠٤,٤٦١	-	-	١,٨٠٤,٤٦١	الصافي

القيمة بالالف جنية

يوضح الجدول التالي التغييرات في الخسائر الإئتمانية المتوقعة بين بداية السنة ونهاية السنة نتيجة هذه العوامل:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
- أرصدة لدى البنوك

الإجمالي	المرحلة ٣ مدى عمر المضمحل إئتمانيا	المرحلة ٢ مدى العمر	المرحلة ١ مدى ١٢ شهر
٢,٠٥٠	-	-	٢,٠٥٠
٢,١٧٣	-	-	٢,١٧٣
(١٠٢)	-	-	(١٠٢)
٤,١٢١	-	-	٤,١٢١

مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة في ١ يناير ٢٠٢٥
عبء أصول مالية جديدة
فروق تقييم

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
- استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة

الإجمالي	المرحلة ٣ مدى عمر المضمحل إئتمانيا	المرحلة ٢ مدى العمر	المرحلة ١ مدى ١٢ شهر
٥,٦٠١	-	-	٥,٦٠١
(١١)	-	-	(١١)
(٣٤٩)	-	-	(٣٤٩)
٥,٢٤١	-	-	٥,٢٤١

مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة في ١ يناير ٢٠٢٥
رد (عبء) أصول مالية جديدة
فروق تقييم

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
- قروض وتسهيلات للمؤسسات

الإجمالي	المرحلة ٣ مدى عمر المضمحل إئتمانيا	المرحلة ٢ مدى العمر	المرحلة ١ مدى ١٢ شهر
٣,٣٦٦,٨٧٢	٢,٧٢٧,٥٠٥	٤٧٩,٢٠٥	١٦٠,١٦٢
٧٤١,٩٥١	١٢١,٥٧٤	٥٧٠,٩٥٦	٤٩,٤٢١
٣٥,٨٦٩	٣٥,٨٦٩	.	.
(٧٠٥,٨٥١)	(٧٠٥,٨٥١)	.	.
(٣٨,٩٨٢)	(٣٨,٩٨٢)	.	.
٣,٣٩٩,٨٥٩	٢,١٤٠,١١٥	١,٠٥٠,١٦١	٢٠٩,٥٨٣

مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة في ١ يناير ٢٠٢٥
عبء الخسائر الإئتمانية المتوقعة
متحصلات من ديون سبق اعدامها
الإعدامات خلال السنة
فروق تقييم عملات

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
- قروض وتسهيلات للأفراد

الإجمالي	المرحلة ٣ مدى عمر المضمحل إئتمانيا	المرحلة ٢ مدى العمر	المرحلة ١ مدى ١٢ شهر
١٥٤,٩٦٧	١٢١,٥٦٣	٢٤,٧٧٤	٨,٦٣٠
٥٥,٦٢٩	٢٥,٥٣٦	١٥,٣٤٤	١٤,٧٤٩
٢,٦٣٨	٢,٦٣٨	-	-
٣٩٥	٣٩٥	-	-
(٤٠٩)	(٤٠٩)	-	-
٢١٣,٢٢٠	١٤٩,٧٢٣	٤٠,١١٨	٢٣,٣٧٩

مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة في ١ يناير ٢٠٢٥
عبء الخسائر الإئتمانية المتوقعة
متحصلات من ديون سبق اعدامها
محول من الارصدة الدائنة
اعدامات خلال السنة

القيمة بالالف جنية

قروض وتسهيلات العملاء (بالصافي)

قروض وتسهيلات لا يوجد عليها متأخرات أو إضمحلال

ويتم تقييم الجودة الائتمانية لمحفظة القروض والتسهيلات التي لا يوجد عليها متأخرات وليست محل إضمحلال وذلك بالرجوع إلى التقييم الداخلي المستخدم بواسطة البنك.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء	مؤسسات		أفراد		التقييم
	قروض مشتركة	قروض مباشرة	حسابات جارية مدينة	بطاقات إئتمان	
٢٧,٥٧٤,٩٧٩	٥,٤٢٥,٤٥٨	٦,٢٥٥,٣٩٣	١٠,٨٣٩,٦٣٧	٦٢,٦١٥	٤,٩٩١,٨٧٦
٢,٤٥٩,٤٨٨	٤٤٧,٨٩٠	٧٢٨,٧٦٢	١,٢٨٢,٨٣٦	-	-
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
٣٠,٠٣٤,٤٦٧	٥,٨٧٣,٣٤٨	٦,٩٨٤,١٥٥	١٢,١٢٢,٤٧٣	٦٢,٦١٥	٤,٩٩١,٨٧٦

- ١- جيدة
٢- المتابعة العادية
٣- المتابعة الخاصة
٤- غير منتظمة

إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء	مؤسسات		أفراد		التقييم
	قروض مشتركة	قروض مباشرة	حسابات جارية مدينة	بطاقات إئتمان	
٢٠,٢٥٦,٣٤٩	٥,١٥٣,٦٩٩	٣,٣٠٦,٤٥٨	٨,٣٤٢,٧٥٧	٢٤,١٩٢	٣,٤٢٩,٢٤٢
١,٦١٢,٨٠٧	٣٨٨,٥٨٣	٥٧٢,٢٩٠	٦٥١,٩٣٤	-	-
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
٢١,٨٦٩,١٥٥	٥,٥٤٢,٢٨٢	٣,٨٧٨,٧٤٨	٨,٩٩٤,٦٩١	٢٤,١٩٢	٣,٤٢٩,٢٤٢

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

- ١- جيدة
٢- المتابعة العادية
٣- المتابعة الخاصة
٤- غير منتظمة

- قروض وتسهيلات يوجد عليها متأخرات وليست محل إضمحلال

هي القروض والتسهيلات التي توجد عليها متأخرات حتى ٩٠ يوما ولكنها ليست محل إضمحلال ، إلا إذا توافرت معلومات أخرى تفيد عكس ذلك، وتمثل القروض والتسهيلات للعملاء التي يوجد عليها متأخرات وليست محل إضمحلال والقيمة العادلة للضمانات المتعلقة بها فيما يلي:

الإجمالي	مؤسسات		أفراد		التقييم
	قروض مشتركة	قروض مباشرة	حسابات جارية مدينة	بطاقات إئتمان	
٢,١٤٥,٥٩٨	٩٢٦,٩٥٤	١٩٣,٧٢٧	٧٧٤,٩٠٦	٢,٩٣٨	٢٤٧,٠٧٣
٢,١٤٥,٥٩٨	٩٢٦,٩٥٤	١٩٣,٧٢٧	٧٧٤,٩٠٦	٢,٩٣٨	٢٤٧,٠٧٣

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

أكثر من ٦٠ إلى ٩٠ يوم

عند الإثبات الأولي للقروض والتسهيلات ، يتم تقييم القيمة العادلة للضمانات بناء على أساليب التقييم المستخدمة عادة في الأصول المماثلة وفي الفترات اللاحقة ، يتم تحديث القيمة العادلة بأسعار السوق أو بأسعار الأصول المماثلة.

الإجمالي	مؤسسات		أفراد		التقييم
	قروض مشتركة	قروض مباشرة	حسابات جارية مدينة	بطاقات إئتمان	
١,١٦٨,٧٤٦	٢٤٤,٢٥٢	٧٩,٤٧٧	٦٣٤,٥٢٢	٢٦٢	٢١٠,٢٣٣
١,١٦٨,٧٤٦	٢٤٤,٢٥٢	٧٩,٤٧٧	٦٣٤,٥٢٢	٢٦٢	٢١٠,٢٣٣

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

أكثر من ٦٠ إلى ٩٠ يوم

القيمة بالالف جنية

قروض وتسهيلات محل إضمحلال بصفة منفردة

قروض وتسهيلات للعملاء

بلغ رصيد القروض والتسهيلات محل إضمحلال بصفة منفردة قبل الأخذ في الاعتبار التدفقات النقدية من الضمانات مبلغ ٢,٩٦٤,٩٩١ ألف جنيه مصرى في ٣٠ ديسمبر ٢٠٢٥ مقابل ٣,٧٠٧,٠٠٦ ألف جنيه مصرى في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ . وفيما يلي تحليل بالقيمة الإجمالية للقروض والتسهيلات محل إضمحلال بصفة منفردة متضمنا القيمة العادلة للضمانات التي حصل عليها البنك في مقابل تلك القروض:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	مؤسسات				
	قروض شخصية	بطاقات	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة
قروض محل إضمحلال (بصفة منفردة)	١٦٩,٤١٨	١,٣٩٦	١,٦٦٥,٧٥٨	٦١٥,٢٤٦	٥١٣,١٧٣
الإجمالي					٢,٩٦٤,٩٩١

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	مؤسسات				
	قروض شخصية	بطاقات	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة
قروض محل إضمحلال (بصفة منفردة)	١٧٤,٧٠٩	-	١,٩٩٤,٧٤٤	٩٧٢,٦٤٤	٥٦٤,٩٠٩
الإجمالي					٣,٧٠٧,٠٠٦

٧- أدوات دين وإذون الخزنة والأوراق الحكومية الأخرى

يمثل الجدول التالي تحليل أدوات الدين وإذون الخزنة والأوراق الحكومية الأخرى وفقاً لوكالات التقييم .

التقييم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥		٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	
	أقل من A	أقل من A	أقل من A	أقل من A
إذون وسندات خزنة		١,٨٠١,٨١١	١,٥٩٩,٩٢٠	
أصول بالتكلفة المستهلكة		٢,٦٥٠	٢,٦٥٠	
		١,٨٠٤,٤٦١	١,٦٠٢,٥٧٠	

٨- الإستحواذ على الضمانات

يتم تبويب الأصول التي يتم الإستحواذ عليها ضمن بند الأصول الأخرى بالميزانية، ويتم بيع هذه الأصول كلما كان هذا عملياً.

ب- خطر السوق

يتعرض البنك لخطر السوق المتمثل في تقلبات القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن التغير في أسعار السوق، وينتج خطر السوق عن المراكز المفتوحة لمعدل العائد والعملية ومنتجات حقوق الملكية، حيث أن كل منها معرض للتحركات العامة والخاصة في السوق والتغيرات في مستوى الحساسية لمعدلات السوق أو للأسعار مثل معدلات العائد ومعدلات أسعار الصرف وأسعار أدوات حقوق الملكية، ويفصل البنك مدى تعرضه لخطر السوق إلى محافظ للمتاجرة أو لغير غرض المتاجرة.

وتتركز إدارة مخاطر السوق الناتجة عن أنشطة المتاجرة أو لغير المتاجرة في إدارة مخاطر السوق بالبنك ويتم متابعتها عن طريق فريقين منفصلين، ويتم رفع التقارير الدورية عن مخاطر السوق إلى مجلس الإدارة ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية .

وتتضمن محافظ المتاجرة تلك المراكز الناتجة عن تعامل البنك مباشرة مع العملاء أو مع السوق، أما المحافظ لغير غرض المتاجرة فتنشأ بصفة أساسية من إدارة سعر العائد للأصول والالتزامات المتعلقة بمعاملات التجزئة. وتتضمن هذه المحافظ مخاطر العملات الأجنبية وأدوات حقوق الملكية الناتجة عن الإستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق والإستثمارات المتاحة للبيع.

أساليب قياس خطر السوق

كجزء من إدارة خطر السوق، يقوم البنك بالعديد من إستراتيجيات التغطية. وكذلك الدخول في عقود مبادلة سعر العائد، وذلك لموازنة الخطر المصاحب لأدوات الدين والقروض طويلة الأجل ذات العائد الثابت إذا تم تطبيق خيار القيمة العادلة. وفيما يلي أهم وسائل القياس المستخدمة للسيطرة على خطر السوق.

القيمة بالالف جنية
ب/ ١ خطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية

يتعرض البنك لخطر تقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية على المركز المالي والتدفقات النقدية وقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود للعملات الأجنبية وذلك بالقيمة الإجمالية لكل من المراكز في نهاية اليوم وكذلك خلال اليوم التي يتم مراقبتها لحظيا ويخص الجدول التالي مدى تعرض البنك لخطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية في نهاية السنة المالية ويتضمن الجدول التالي القيمة الدفترية للأدوات المالية موزعة بالعملات المكونة لها:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	جنيه مصري	دولار أمريكي	جنيه إسترليني	يورو	عملات أخرى	الإجمالي
اجمالي الاصول	٥٥,٨٨٥,٦٩٣	٩,١٦٩,٥٣٤	١,٨١٩	٤٢٩,١٢٥	٥,٥٩٨	٦٥,٤٩١,٧٦٩
اجمالي الالتزامات	٥٥,٨٨٩,٠٧١	٩,١٦٩,٥٦٣	١,٨٦٦	٤٢٩,٣٢٠	١,٩٤٩	٦٥,٤٩١,٧٦٩
صافي المركز المالي	(٣,٣٧٨)	(٢٩)	(٤٧)	(١٩٥)	٣,٦٤٩	-

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	جنيه مصري	دولار أمريكي	جنيه إسترليني	يورو	عملات أخرى	الإجمالي
اجمالي الاصول	٤٢,٩٠٣,٩٢١	٧,٢١٢,٩٧٢	٢,٦٨١	٣٦٥,٠٩٠	٣,٥٢٢	٥٠,٤٨٨,١٨٦
اجمالي الالتزامات	٤٢,٩٠٨,٦٣٢	٧,٢٠٩,٩٤٦	٢,٥٩٨	٣٦٤,٠٨٩	٢,٩٢١	٥٠,٤٨٨,١٨٦
صافي المركز المالي	(٤,٧١١)	٣,٠٢٦	٨٣	١,٠٠١	٦٠١	-

ب/ ٢ خطر سعر العائد

يتعرض البنك لآثار التقلبات في مستويات أسعار العائد السائدة في السوق وهو خطر التدفقات النقدية لسعر العائد المتمثل في تذبذب التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في سعر عائد الآداة، وخطر القيمة العادلة لسعر العائد وهو خطر تقلبات قيمة الأداء المالية نتيجة للتغير في أسعار العائد في السوق، وقد يزيد هامش العائد نتيجة لتلك التغيرات ولكن قد تنخفض الأرباح في حالة حدوث تحركات غير متوقعة. ويقوم مجلس إدارة البنك بوضع حدود لمستوى الاختلاف في إعادة تسعير العائد الذي يمكن أن يحتفظ به البنك، ويتم مراقبة ذلك يوميا بواسطة إدارة الأموال بالبنك.

ج- خطر السيولة

خطر السيولة هو خطر تعرض البنك لصعوبات في الوفاء بتعهداته المرتبطة بالتزاماته المالية عند الإستحقاق وإستبدال المبالغ التي يتم سحبها ويمكن أن ينتج عن ذلك الإخفاق في الوفاء بالالتزامات الخاصة بالسداد للمودعين والوفاء بإرتباطات الإقراض.

إدارة مخاطر السيولة

تتضمن عمليات الرقابة لخطر السيولة المطبقة بمعرفة إدارة الأصول والخصوم بالبنك ما يلي:
 يتم إدارة التمويل اليومي عن طريق مراقبة التدفقات النقدية المستقبلية للتأكد من إمكانية الوفاء بكافة المتطلبات ويتضمن ذلك إحلال الأموال عند إستحقاقها أو عند إقراضها للعملاء، ويتواجد البنك في أسواق المال العالمية لتأكيد تحقيق ذلك الهدف.
 الإحتفاظ بمحفظة من الأصول عالية التسويق التي من الممكن تسهيلها بسهولة لمقابلة أية إضطرابات غير متوقعة في التدفقات النقدية.
 مراقبة نسب السيولة بالمقارنة بالمتطلبات الداخلية للبنك ومتطلبات البنك المركزي المصري.

منهج التمويل

يتم مراجعة مصادر السيولة عن طريق فريق منفصل بإدارة الأصول والخصوم بالبنك بهدف توفير تنوع واسع في العملات والمناطق الجغرافية والمصادر والمنتجات والأجال.

النسب الرقابية للسيولة NSFR – LCR
أولا نسب تغطية السيولة LCR

تهدف نسبة تغطية السيولة الى التأكد من احتفاظ البنك بقدر كافي من الاصول السائلة عالية الجودة غير المرهونة لمقابلة صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال ٣٠ يوما قادمة في ظل سيناريو للظروف غير المواتية على الاقل نسبة تغطية السيولة في جميع الاحوال عن ١٠٠ % ويتم حساب تلك النسبة وفقا للمعادلة الاتية (مكونات نسبة تغطية السيولة) :-
 نسبة تغطية السيولة = الاصول السائلة عالية الجودة / صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال ٣٠ يوم < ١٠٠ %
 و سجلت نسبة تغطية السيولة LCR لمصرفنا عن نهاية شهر ديسمبر ٢٠٢٥ ما يلي :-

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
٦٠٣,٨٠%	٢٨٦,٣٣%	عملة محلية
٢١٣,٥١%	٢٦٢,٣٤%	عملة اجنبية
٥١٧,٣٥%	٢٨٨,٧٦%	اجمالي العملات

القيمة بالالف جنية

ثانياً نسب صافي التمويل المستقر NSFR

تمثل نسبة صافي التمويل المستقر العلاقة بين التمويل المستقر المتاح Available Stable Funding والذي يمثل بسط النسبة والتمويل المستقر المطلوب Required Stable Funding الذي يمثل مقام النسبة ، حيث تعمل النسبة على مواجهة عدم توافق هيكل التمويل طويل الاجل من خلال حث البنوك على استخدام مصادر اموال مستقرة طويلة الاجل لفترة تمتد لمدة عام على الاقل وذلك لتغطية التوظيفات في الاصول وای مطالبات تمويلية مما يساعد البنك على هيكلة مصادر الاموال لدية و يجب الا تقل هذه النسبة عن ١٠٠% بصفة دائمة وفقاً للمعادلة الآتية (مكونات نسبة صافي التمويل المستقر) :-
نسبة صافي التمويل المستقر = قيمة التمويل المستقر المتاح / قيمة التمويل المستقر المطلوب < ١٠٠%
و سجلت نسبة صافي التمويل المستقر NSFR لمصرفنا عن نهاية ديسمبر ٢٠٢٥ ما يلي :-

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
٢١٠,٩٦%	١٨٩,٨٩%	عملة محلية
٢٤٠,٨٣%	٢٥٦,٩٦%	عملة اجنبية
٢١٤,٢٧%	١٩٥,٥٦%	اجمالي العملات

د- إدارة رأس المال

تتمثل أهداف البنك عند إدارة رأس المال، الذي يشمل عناصر أخرى بالإضافة إلى حقوق الملكية الظاهرة بالميزانية، فيما يلي :-

- الالتزام بالمتطلبات القانونية لرأس المال في جمهورية مصر العربية.
- حماية قدرة البنك على الإستمرارية وتمكينه من الإستمرار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الأخرى التي تتعامل مع البنك.
- الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط.

يتم مراجعة كفاية رأس المال وإستخدامات رأس المال وفقاً لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزي المصري في جمهورية مصر العربية) دورياً بواسطة إدارة البنك، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وتقديمها للبنك المركزي المصري على أساس ربع سنوي. ويطلب البنك المركزي المصري أن يقوم البنك بما يلي:

- الإحتفاظ بمبلغ ٥ مليار جنيه حداً أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع.
- الإحتفاظ بحد ادني لمعدل كفاية رأس مال البنك يعادل ١٠% يتم إحتسابه علي أساس نسبة بين مجموعة عناصر رأس المال ومجموع عناصر الأصول والإلتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطر ويبلغ الحد الأدنى لمعايير كفاية رأس المال بعد إضافة متطلبات الدعامه التحوطية ١٢,٥% وذلك إعتباراً من عام ٢٠١٩ .

ويتكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين:

الشريحة الأولى: وهي رأس المال الأساسي وتتكون من :-

- ١- رأس المال المدفوع (بعد خصم القيمة الدفترية لأسهم الخزينة) .
- ٢- الأرباح المحتجزة (الخسائر المرحلة)
- ٣- الإحتياطي الناتجة عن توزيع الأرباح فيما عدا إحتياطي المخاطر البنكية العام، ويخصم منه أية شهرة سبق الإعتراف بها وأية خسائر مرحلة
- ٤- بنود الدخل الشامل الآخر المتراكمة الناتجة عن الزيادة بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية للإستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر .
- ٥- الأرباح (الخسائر) المرحلية بالشريحة الأولى وذلك طبقاً لتعليمات البنك المركزي بجلسته المنعقدة في ٢٦ أكتوبر ٢٠٢٣ .
- ٦- يتم استبعاد البنود التي يتم خصمها من رأس المال الاساسي (الاستبعادات من الشركات المالية والغير مالية وصناديق الإستثمار ، القروض المساندة الممنوحة من البنك الى جهات اخرى ، الاصول الغير ملموسة ، صافي الأرباح المستقبلية الناتجة عن عمليات التوريق ، مزاي معاشات التقاعد ، والاصول الضريبية المؤجلة) وكذا عناصر لا يعتد بها (رصيد احتياطي القيمة العادلة للإستثمارات المالية المتاحة للبيع التي تم اعادة تبويبها للإستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق اذا كان سالبا)
- ٧- رأس المال الاساسي الاضافي ويتكون من :-
الاسهم الممتازة الدائمة غير المتراكمة ، حقوق الاقلية ، الفرق بين القيمة الاسمية والقيمة الحالية للقروض (الودائع المساندة)

الشريحة الثانية : وهي رأس المال المساند، ويتكون من :-

- ١- رصيد المخصصات المطلوبة مقابل أدوات الدين / القروض والتسهيلات الإئتمانية المدرجة في المرحلة الأولى بما لا يزيد عن ١,٢٥% من إجمالي الأصول والإلتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر .
- ٢- والقروض (الودائع المساندة) التي تزيد آجالها عن خمس سنوات (مع استهلاك ٢٠% من قيمتها في كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من أجلها) .
- ٣- ٤٥% من الزيادة بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية في شركات تابعة وشقيقة .

ويتكون مقام نسبة معيار كفاية رأس المال من :

مخاطر الائتمان :

- ويتم ادراج المراكز الائتمانية بعد استبعاد المخصصات المطلوبة للمرحلة الثانية والثالثة ويتم ترجيحها وفقاً لوزن المخاطر المصاحب لكل مركز ائتمان بما يعكس مخاطر الائتمان المرتبطة به ، ومع اخذ الضمانات في الاعتبار ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج قائمة المركز المالي بعد اجراء التعديلات لتعكس طبيعته العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ .

القيمة بالالف جنية
مخاطر السوق :

- (أ) يتعين على البنوك تطبيق الاسلوب المعياري لحساب متطلبات رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر السوق من خلال البناء التراكمي لحساب متطلبات رأس المال لكل نوع من انواع مخاطر السوق ثم جمعها للوصول الى اجمالي متطلبات رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر السوق ككل وفقا لنموذج البنك المركزي .
- (ب) يجب على البنوك تحديد استثماراتها المتعلقة بمحفظة المتاجرة عند حساب متطلبات رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر السوق .
- (ت) يجب ان تكون الادوات المالية المحتفظ بها بغرض المتاجرة خالية من اى شروط تعوق تداولها وان تكون قابلة لاجراء عمليات تغطية لها بالكامل .

مخاطر التشغيل :

- (أ) يتعين على البنوك استخدام الاسلوب المعياري لحساب المتطلبات الراسمالية لمقابلة مخاطر التشغيل لبيكون بديلاً عن أسلوب المؤشر الاساسى وحيث يتم تحديدها كحاصل ضرب مكون مؤشر الاعمال المرجح في مضاعف الخسائر الداخلية .
- (ب) يتم حساب الاصول المرجحة باوزان المخاطر الخاصة بمخاطر التشغيل عن طريق ضرب المتطلب الراسمالي لمخاطر التشغيل في ١٢,٥ ليتم ادراجها بمقام نسبة معيار كفاية رأس المال.

ويخلص الجدول التالي مكونات رأس المال (الشريحة الأولى والثانية) ونسب معيار كفاية رأس المال وفقا تعليمات البنك المركزي مصرى :

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	الشريحة الأولى
		رأس المال الاساسي المستمر
٥,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	رأس المال
٩٧,٤٠١	٩٧,٤٤٩	الاحتياطيات
(٥٦٠,٧٣٩)	(٥٩٩,٥٢٩)	ارباح / (الخسائر) المرحلة
٩٤٩	١,٠٠٣,٦٦٥	صافي ارباح العام
-	-	حقوق الاقلية
٤٧٠,٧٨٨	٦٢٠,٣٣٣	بنود الدخل الشامل الاخر المتراكم
(٢٥,٣٦١)	(٢٣,٧٢٧)	يستبعد الاستثمار في شركات مالية والاصول الغير ملموسة
٤,٩٨٣,٠٣٨	٦,٠٩٨,١٩١	إجمالي رأس المال الأساسي المستمر
		رأس المال الاساسي الاضافي
١,٣٠٧,٣٦٦	١,١٣٧,١٧٢	الفرق بين القيمة الاسمية والقيمة الحالية للودائع المساندة
١,٣٠٧,٣٦٦	١,١٣٧,١٧٢	إجمالي رأس المال الاساسي الاضافي
٦,٢٩٠,٤٠٤	٧,٢٣٥,٣٦٣	إجمالي الشريحة الاولى
		الشريحة الثانية
١٩٢,٧٩٢	٢٧٠,٢٢٦	ما يعتد به من المخصصات المطلوبة مقابل أدوات الدين والقروض والتسهيلات الائتمانية والالتزامات العرضية المدرجة في المرحلة الأولى
١,١٢٦,٢٣٥	١,٠٧٣,٦٢٦	القروض (الودائع) المساندة
١,٣١٩,٠٢٧	١,٣٤٣,٨٥٢	رأس المال وفقا للشريحة الثانية
٧,٦٠٩,٤٣١	٨,٥٧٩,٢١٥	إجمالي القاعدة الراسمالية (الشريحة الاولى+الثانية)
		بنود الأصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطر
٢٦,٨٩٦,٦٤١	٤٠,٥٧٩,٣٨٧	مخاطر الائتمان
١,٨٠٧,٤٣١	١,٩٩٤,٢١١	مخاطر التشغيل
١,٧٦٢,٢٠٥	٣,٧٥٤,٤٦٦	اثر التوظيفات لدى اكبر ٥٠ عميل
٣٠,٤٦٦,٢٧٧	٤٦,٣٢٨,٠٦٤	إجمالي بنود الأصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطر
%٢٤,٩٨	%١٨,٥٢	معيار كفاية رأس المال

القيمة بالالف جنية

* يتم اعداد المعيار بناء على القوائم المالية المجمعة

ه - نسبة الرافعة المالية

أصدر مجلس إدارة البنك المركزي المصري في جلسته بتاريخ ٧ يوليو ٢٠١٥ قرار بالموافقة على التعليمات الرقابية الخاصة بالرافعة المالية مع إلتزام البنوك بالحد الأدنى المقرر للنسبة ٣% على أساس ربع سنوي وذلك على النحو التالي :-

كنسبة رقابية ملزمة اعتبارا من عام ٢٠١٨ .
وتعكس الرافعة المالية العلاقة بين الشريحة الأولى لرأس المال المستخدمة في معيار كفاية رأس المال (بعد الإستبعادات) وأصول البنك (داخل وخارج الميزانية) غير مرجحة بأوزان مخاطر

- مكونات النسبة :-

(أ) مكونات ايسط

-يتكون بسط النسبة من الشريحة الاولى لرأس المال (بعد الاستبعادات) المستخدمة في بسط معيار كفاية رأس المال المطبق حاليا وفقا لتعليمات البنك المركزي المصري .

(ب) مكونات المقام

-يتكون مقام النسبة من كافة اصول البنك داخل وخارج الميزانية وفقا للقوائم المالية وهو ما يطلق عليه تعرضات البنك وتشمل مجموع ما يلي :-

- ١-تعرضات البنود داخل الميزانية بعد خصم بعض الاستبعادات الشريحة الاولى للقاعدة الرأسمالية
- ٢-التعرضات الناتجة من عقود المشتقات
- ٣-التعرضات الناتجة عن عمليات تمويل الاوراق المالية
- ٤-التعرضات خارج الميزانية (المرجحة بمعاملات التمويل)

وبليخص الجدول التالي نسبة الرافعة المالية .

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
٦,٢٩٠,٤٠٤	٧,٢٣٥,٣٦٢
٥٠,٦٩٧,٣٢٤	٦٥,٩٢٥,٥٢١
٢,٢٠٥,٥٢٨	٤,٦٢٨,٦٥١
٥٢,٩٠٢,٨٥٢	٧٠,٥٥٤,١٧٢
١١,٨٩%	١٠,٢٦%

الشريحة الأولى من رأس المال بعد الإستبعادات

إجمالي التعرضات داخل الميزانية

إجمالي التعرضات خارج الميزانية

إجمالي التعرضات داخل وخارج الميزانية

نسبة الرافعة المالية

(٤) التقديرات والإفتراضات المحاسبية الهامة

يقوم البنك باستخدام تقديرات وإفتراضات تؤثر على مبالغ الأصول والإلتزامات التي يتم الإفصاح عنها خلال الفترة المالية التالية ويتم تقييم التقديرات والإفتراضات بإستمرار على أساس الخبرة التاريخية وغيرها من العوامل بما في ذلك التوقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف والمعلومات المتاحة .

أ- الخسائر الائتمانية المتوقعة في القروض والتسهيلات

يراجع البنك محفظة القروض والتسهيلات لتقييم الإضمحلال على أساس ربع سنوي على الأقل لتحديد ما إذا كان ينبغي تسجيل عبء الخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة الدخل، وذلك لمعرفة ما إذا كان هناك أية بيانات موثوق بها تشير إلى أنه يوجد إنخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من محفظة القروض وذلك قبل التعرف على الإنخفاض على مستوى القرض الواحد في تلك المحفظة ، وقد تشمل هذه الأدلة وجود بيانات تشير إلى حدوث تغيير سلبي في قدرة محفظة من المقترضين على السداد للبنك أو ظروف محلية أو اقتصادية ترتبط بالتعثر في أصول البنك، عند جدولة التدفقات النقدية المستقبلية، تقوم الإدارة بإستخدام تقديرات بناء على الخبرة السابقة ويتم مراجعة الطريقة والإفتراضات المستخدمة في تقدير كل من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بصورة منتظمة للحد من أية إختلافات بين الخسارة المقدرة والخسارة الفعلية .

ب- الخسائر الائتمانية المتوقعة للأدوات المالية بالتكلفة المستهلكة

يتم تبويب الأصول المالية غير المشتقة ذات الدفعات وتواريخ الإستحقاق الثابتة أو القابلة للتحديد كأدوات دين بالتكلفة المستهلكة ضمن نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية .

القيمة بالالف جنية

(٥) التحليل القطاعي

٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

الإيرادات والمصروفات وفقا للقطاعات الجغرافية

الإجمالي	الوجه القبلي	الإسكندرية والدلتا وسيناء	القاهرة الكبرى
١١,٦٥٩,٥١١	٢١٤,٥٦٣	١,٣٤١,٥٥٢	١٠,١٠٣,٣٩٦
(٩,٩٩٨,٦٦٨)	(٥٢٠,٢٣٦)	(١,٧٥٦,٧٨٩)	(٧,٧٢١,٦٤٣)
١,٦٦٠,٨٤٣	(٣٠٥,٦٧٣)	(٤١٥,٢٣٧)	٢,٣٨١,٧٥٣
(٦٥٥,٣٧١)			(٦٥٥,٣٧١)
١,٠٠٥,٤٧٢	(٣٠٥,٦٧٣)	(٤١٥,٢٣٧)	١,٧٧٦,٣٨٢
٦٥,٤٩١,٧٦٩	٣,٣٢٣,٧٠٥	١٢,٧٤١,٤٥١	٤٩,٤٢٦,٦١٣
٦٥,٤٩١,٧٦٩	٣,٣٢٣,٧٠٥	١٢,٧٤١,٤٥١	٤٩,٤٢٦,٦١٣

إيرادات القطاعات الجغرافية
مصروفات القطاعات الجغرافية
نتيجة أعمال القطاع
ضرائب الدخل
صافي الربح
الأصول والالتزامات وفقا للقطاعات الجغرافية
إجمالي الأصول
إجمالي الإلتزامات

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

الإيرادات والمصروفات وفقا للقطاعات الجغرافية

الإجمالي	الوجه القبلي	الإسكندرية والدلتا وسيناء	القاهرة الكبرى
٨,٤٧١,٤٨٥	١٢٨,٥٨٠	١,٠٠٧,٧٧٣	٧,٣٣٥,١٣٢
(٨,٤٠٢,٧٩٥)	(٢٢١,٩٧٥)	(٨٣٢,٩٩٣)	(٧,٣٤٧,٨٢٧)
٦٨,٦٩٠	(٩٣,٣٩٥)	١٧٤,٧٨٠	(١٢,٦٩٥)
(٦٧,٧٤١)			(٦٧,٧٤١)
٩٤٩	(٩٣,٣٩٥)	١٧٤,٧٨٠	(٨٠,٤٣٦)
٥٠,٤٨٨,١٨٦	١,٧٢٢,٣٠٣	٧,٨٢٦,١٣٠	٤٠,٩٣٩,٧٥٣
٥٠,٤٨٨,١٨٦	١,٧٢٢,٣٠٣	٧,٨٢٦,١٣٠	٤٠,٩٣٩,٧٥٣

إيرادات القطاعات الجغرافية
مصروفات القطاعات الجغرافية
نتيجة أعمال القطاع
ضرائب الدخل
صافي الأرباح
الأصول والالتزامات وفقا للقطاعات الجغرافية
إجمالي الأصول
إجمالي الإلتزامات

(٦) صافي الدخل من العائد

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
٣,٤٢١,٩٨٤	١,٩٨٧,٨٩٤
٤,١٧٥,٨٠٤	٦,٣١٨,١٠٢
٧٢١,٥٠٤	٢,٧٣٥,٨٩٩
٨,٣١٩,٢٩٢	١١,٠٤١,٨٩٥
(٤,٩٧٤,٩١٨)	(٧,٢٠٥,٤٣٥)
(٨١٩,٦٥٥)	(٥١٥,٣٢٦)
(٥,٧٩٤,٥٧٣)	(٧,٧٢٠,٧٦١)
(٨٣,٠٢٨)	(٢٠١,٥١٧)
(٥,٨٧٧,٦٠١)	(٧,٩٢٢,٢٧٨)
٢,٤٤١,٦٩١	٣,١١٩,٦١٧

عائد القروض والإيرادات المشابهة من :

أرصده لدى البنوك
قروض للعملاء
إذون خزانة وسندات

تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة عن:

ودائع وحسابات جارية:

ودائع للعملاء
ودائع للبنوك

تكلفة القروض الأخرى

إجمالي تكلفه الودائع والتكاليف المشابهه

صافي الدخل من العائد

القيمة بالالف جنية

(٧) صافي الدخل من الأتعاب والعمولات

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
٩٩,٠٥١	١١٦,٣٤٥
٤٨,٢٦٠	١٠٦,٧٩١
٥٥,٢٢١	٦٠,٣٢٦
١٦,٨٦٦	٢٥,٤٦٤
٧,٧٥٥	١٠,٢٩٣
٨,٤٢٦	٩,١٢٥
٥,١٥٧	٦,٩٢٨
٢٩,٧٧٣	١٠٤,٧٣٢
٢٧٠,٥٠٩	٤٤٠,٠٠٤
(٥١,١٠١)	(٥٨,٣٧٠)
٢١٩,٤٠٨	٣٨١,٦٣٤

إيرادات الأتعاب والعمولات

عمولات اعتمادات مستندية
عمولات خطابات ضمان
عمولة اعلى رصيد مدين
عمولات سويقت وتحويلات
عمولات كمبيالات وشيكات ومقاصة
عمولة حسابات جارية
عمولة البطاقات
أتعاب اخرى وخدمة القروض

مصروفات الأتعاب والعمولات

صافي الدخل من الأتعاب والعمولات

(٨) صافي دخل المتاجرة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
٣١,٢٦٨	٥٨,٢٧٦
٣١,٢٦٨	٥٨,٢٧٦

أرباح التعامل في العملات الأجنبية

(٩) الخسائر الائتمانية المتوقعة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(١ ٦٩٠ ١٥٩)	(٧٩٧,٥٨٠)
٧,٩٣٧	(٦,٨٤٣)
٢,٥٦٧	(٢,١٧٧)
١٤,٦٣١	١١
(٧٣٦)	(٤٠٤)
(١,٦٦٥,٧٦٠)	(٨٠٦,٩٩٣)

القروض والتسهيلات للعملاء
التزامات عرضية
ارصدة لدى البنوك
استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة
عوائد مستحقة

(١٠) مصروفات إدارية وعمومية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(٥١٩,٨٦١)	(٥٣٦,٢٦٢)
(٢٣,٩٨٦)	(٢٨,٩١٠)
(٥٤٣, ٨٤٧)	(٥٦٥, ١٧٢)
(٤٦,٥٠٠)	(٥٠,٢٦٦)
-	(٢١,٢٤٢)
(٤٦,٥٠٠)	(٧١,٥٠٨)
(٦٤,٧٨٨)	(٨٨,٥٦٣)
(٦٨,٥٧٥)	(٩٧,٢٧٩)
(٢٤٢,٧٦٥)	(٣٤٨,٢٩٢)
(٣٧٦,١٢٨)	(٥٣٤,١٣٤)
(٩٦٦,٤٧٥)	(١,١٧٠,٨١٤)

تكلفة العاملين

أجور ومرتببات
تأمينات إجتماعية
اجمالي المرتببات
تكلفة المعاشات
مزايا محددة
اشتركات محددة
اجمالي تكلفة المعاشات

مصروفات إدارية اخرى

الاهلاك والاستهلاك
المصروفات الجارية
مصروفات ادارية
اجمالي مصاريف ادارية
اجمالي المصاريف الادارية

القيمة بالالف جنية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
١٨,٠١٣	(٣٥٤)
٥,٢٥١	١٨,٢٠٣
٢,١٤٢	٧,٦٢٢
(١٨,٩٢٥)	(٢٣,٩١٠)
(٢٥,٤٢١)	(٣٠,٥١٠)
١٨,٢٤٤	٧٢,٨١٢
(٦٩٦)	٤٣,٨٦٣

(١١) صافي إيرادات تشغيل أخرى

أرباح / (خسائر) تقييم الأصول والالتزامات بالعملة الأجنبية ذات الطبيعة النقدية
 أرباح بيع أصول ثابتة
 مخصصات انتفى الغرض منها
 عبء / رد المخصصات الأخرى
 تأجير تشغيلي
 إيرادات تشغيل أخرى
 إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى

(١٢) مصروفات الضرائب

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(١١٨,٣٧٩)	(٦٥١,٦٦٨)
٥٠,٦٣٨	(٣,٧٠٣)
(٦٧,٧٤١)	(٦٥٥,٣٧١)
٦٨,٦٩٠	١,٦٦٠,٨٤٣
%٢٢,٥	%٢٢,٥
١٥,٤٥٥	٣٧٣,٦٩٠
(١٧٥,٤٥٧)	(٦٢٥,١٩٣)
٥٧٣,٤٥٨	٦٣٢,٢٠٢
١١١,٦١٢	٤٥٥,٣٤٠
(٤٥٧,٣٢٧)	(١٨٠,٦٦٩)
٦٧,٧٤١	(٦٥٥,٣٧١)
%٩٨,٦٢	٣٩,٤٦%

ضرائب الدخل الحالية
 ضرائب الدخل المؤجلة
 الربح المحاسبي قبل الضرائب
 سعر الضريبة
 ضريبة الدخل المحسوبة على الربح المحاسبي
 يضاف أو يخصم :-
 إيرادات غير خاضعة للضريبة
 مصروفات غير قابلة للخصم ضريبيا
 الضريبة على الأوعية المستقلة
 أخرى
 مصروف ضريبة الدخل
 سعر الضريبة الفعلي

(١٣) نصيب السهم في الربح - الأساسي (جنيه مصري / السهم)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
٩٤٩	١,٠٠٥,٤٧٢
٥٣١,٢٥٠	٦٢٥,٠٠٠
٠,٠٠٢	١,٦

صافي الربح (١)
 المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المصدرة (٢)
 نصيب السهم في الربح (١ : ٢) *

استرشادي لحين اعتماد الجمعية العاملة لحساب التوزيع

القيمة بالالف جنية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
١٧٠,٥٨٠	١٢٦,٧٥٨
٧,٦٨٦,٨٦٧	٥,٧٠٩,٢٣٨
٧,٨٥٧,٤٤٧	٥,٨٣٥,٩٩٦

(١٤) نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي

نقدية
أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الإحتياطي الإلزامي

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
٤٦,٧٨٥	١٢٢,٩٨٤
١١,١٣٢,٣١٥	٧,٩٤٢,٥٥٤
(٢,٠٥٠)	(٤,١٢١)
١١,١٧٧,٠٥٠	٨,٠٦١,٤١٧
١١,١٧٧,٠٩٠	٦,١١٠,٩٠٨
٢,٠١٠	١,٩٥٤,٦٣٠
(٢,٠٥٠)	(٤,١٢١)
١١,١٧٧,٠٥٠	٨,٠٦١,٤١٧

(١٥) أرصدة لدى البنوك

حسابات جارية
ودائع
(عبء) خسائر الإضمحلال
بنوك داخلية
بنوك خارجية
(عبء) خسائر الإضمحلال

(١٦) القروض والتسهيلات للعملاء

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
٢,٠١٤,٤٩٤	٣,٤٨٦,٢٤٧
١,٧٩٩,٦٩٢	١,٩٢٢,١٢١
٢٤,٤٥٣	٦٦,٩٤٩
٣,٨٣٨,٦٣٩	٥,٤٧٥,٣١٧
١١,٦٢٣,٨٠٥	١٤,٥٦٣,١٣٧
٤,٩٣١,٠٢١	٧,٧٩٣,١٢٧
٦,٣٥١,٤٤٢	٧,٣١٣,٤٧٥
٢٢,٩٠٦,٢٦٨	٢٩,٦٦٩,٧٣٩
٢٦,٧٤٤,٩٠٧	٣٥,١٤٥,٠٥٦
(٣,٥٢١,٨٤٠)	(٣,٦١٣,٠٧٩)
(٦٠,٣١٨)	(١٧٧,٢١٣)
-	(٢٧,٨٠١)
٢٣,١٦٢,٧٤٩	٣١,٣٢٦,٩٦٣

أفراد

قروض شخصية
قروض عقارية
بطاقات

مؤسسات

حسابات جارية مدينة
قروض مباشرة
قروض مشتركة
اجمالي محفظة القروض
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
عوائد مجانية
خصم اوراق تجارية
صافي محفظة القروض والتسهيلات للعملاء

القيمة بالالف جنية

حركة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

تحليل حركة الخسائر الائتمانية المتوقعة معيار IFRS-٩ / الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض والتسهيلات للعملاء وفقاً للأنواع خلال العام كانت كما يلي :-

				٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
	<u>قروض مشتركة</u>	<u>قروض مباشرة</u>	<u>حسابات جارية مدينة</u>	الرصيد الافتتاحي
<u>الإجمالي</u>				عبء الخسائر الائتمانية المتوقعة
٣,٣١٩,٣٥٥	٦٧٦,٣٧٤	٦٢٦,٥٥٤	٢,٠١٦,٤٢٧	متحصلات من ديون سبق اعدامها
٧٨٩,٤٥٤	٥٠٥,٢٠٨	٢٨٥,٥٣٨	(١,٢٩٢)	الاعدامات
٣٥,٨٦٩	-	-	٣٥,٨٦٩	فروق تقييم
(٧٠٥,٨٣٧)	-	(٣٩٤,٣٨٦)	(٣١١,٤٥١)	
(٣٨,٩٨٢)	(٢٧,١٠٠)	-	(١١,٨٨٢)	
<u>٣,٣٩٩,٨٥٩</u>	<u>١,١٥٤,٤٨٢</u>	<u>٥١٧,٧٠٦</u>	<u>١,٧٢٧,٦٧١</u>	
				<u>افراد</u>
				<u>٣١ ديسمبر ٢٠٢٥</u>
<u>الإجمالي</u>				الرصيد الافتتاحي
١٥٤,٩٦٨				عبء الخسائر الائتمانية المتوقعة
٥٥,٦٢٩				متحصلات من ديون سبق اعدامها
٢,٦٣٧				محول من الارصدة الدائنة
٣٩٥				الاعدامات
(٤٠٩)				
<u>٢١٣,٢٢٠</u>			<u>٢١٣,٢٢٠</u>	

المؤسسات

					٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
	<u>قروض أخرى</u>	<u>قروض مشتركة</u>	<u>قروض مباشرة</u>	<u>حسابات جارية مدينة</u>	الرصيد الافتتاحي
<u>الإجمالي</u>					عبء الخسائر الائتمانية المتوقعة
١,٨٦٦,٨١٢	-	٢٧٧,٢٢٦	٦١٢,٤٣٥	٩٧٧,١٥١	متحصلات من ديون سبق اعدامها
١,٦٣١,٣٣٤	-	٣٤٦,٠٢٤	٢١٠,٤٩٩	١,٠٧٤,٨١١	محول من الأرصدة الدائنة
١,٠٨١	-	-	-	١,٠٨١	الاعدامات خلال السنة
٤٠٩	-	-	-	٤٠٩	فروق تقييم
(٢٩٢,٩٨٨)	-	-	(٢٥٠,٥٠٤)	(٤٢,٤٨٤)	
<u>١٦٠,٢٢٤</u>	<u>-</u>	<u>٥٣,١٢٤</u>	<u>٥١,٤٢١</u>	<u>٥٥,٦٧٩</u>	
<u>٣,٣٦٦,٨٧٢</u>	<u>-</u>	<u>٦٧٦,٣٧٤</u>	<u>٦٢٣,٨٥١</u>	<u>٢,٠٦٦,٦٤٧</u>	

افراد

		٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
<u>الإجمالي</u>	<u>قروض تجزئة</u>	الرصيد الافتتاحي
١٠٣,٤٨٢		عبء الخسائر الائتمانية المتوقعة
٥٤,٠٨٠		الاعدامات
(٢,٥٩٤)		
<u>١٥٤,٩٦٨</u>	<u>١٥٤,٩٦٨</u>	

القيمة بالالف جنية

(١٧) إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
٦٢٥,٤٤٤	٨٤٢,٤١٤	اسهم حقوق ملكية
٦٢٥,٤٤٤	٨٤٢,٤١٤	اسهم شركات
		سندات
٩٨٩,٠١٠	١,٦٧٣,٨١٩	سندات توريق
-	١,٢٤٩,٠٤٤	سندات خزانة عامة
٩٨٩,٠١٠	٢,٩٢٢,٨٦٤	
		صكوك
-	١,٣٠٠,٠٠٠	صكوك مشاركة ومضاربة
-	١,٣٠٠,٠٠٠	
		اذون خزانة
٣,٩٨٥,٢٤٩	١٢,٥١٤,١٥٧	اذون خزانة
٧,٤٢٤	(١٦,٥٦٤)	فروق تقييم
(٣٧٦,٤٦١)	(١,٠٥٣,٥٦٩)	عوائد لم تستحق
(٦٩٠,٠٩٥)	(٦٤٠,٤٨٧)	عمليات بيع اذون خزانة مع التزام باعادة الشراء
٢,٩٢٦,١١٧	١٠,٨٠٣,٥٣٧	صافي اذون الخزانة
		اذون خزانة واوراق حكومية اخرى وفقا لتواريخ الاستحقاق
٨٥٠,٠٠٠	٤٥٠,٠٠٠	استحقاق ٩١ يوم
٢,٢٢٥,٠٠٠	٢,٩٥٥,٠٠٠	استحقاق ١٨٢ يوم
-	٤,٥٢٣,٨٥٠	استحقاق ٢٧٧ يوم
٩١٠,٢٤٩	٤,٥٨٥,٣٠٧	استحقاق ٣٦٥ يوم
٣,٩٨٥,٢٤٩	١٢,٥١٤,١٥٧	اجمالي اذون خزانة واوراق حكومية اخرى
٧,٤٢٤	(١٦,٥٦٤)	فروق تقييم القيمة العادلة
		عوائد لم تستحق
(٤٧,٥٥٦)	(٢٥,٠٩٨)	استحقاق ٩١ يوم
(٢١٣,٠٧١)	(٢٥٦,٢٥٣)	استحقاق ١٨٢ يوم
-	(٣٩٥,٤٧٦)	ع اذون خزانة لم تستحق ق ع ٢٧٧ يوم
(١١٥,٨٣٤)	(٣٧٦,٧٤٢)	استحقاق ٣٦٥ يوم
(٣٧٦,٤٦١)	(١,٠٥٣,٥٦٩)	اجمالي العوائد تحت التحصيل
(٦٩٠,٠٩٥)	(٦٤٠,٤٨٧)	عمليات بيع اذون الخزانة مع التزام باعادة الشراء
(٦٩٠,٠٩٥)	(٦٤٠,٤٨٧)	عمليات بيع اذون الخزانة مع التزام باعادة الشراء
٢,٩٢٦,١١٧	١٠,٨٠٣,٥٣٧	اجمالي عمليات بيع اذون الخزانة مع التزام باعادة الشراء
٤,٥٤٠,٥٧١	١٥,٨٦٨,٨١٤	صافي اذون الخزانة
		اجمالي إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل

(١٨) إستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
٢,٦٥٠	٢,٦٥٠	سندات
١٠٦,٠٠٠	٤٤,٠٠٨	سندات حكومية
١٠٨,٦٥٠	٤٦,٦٥٨	سندات شركات
		اجمالي السندات (١)
-	١,٦٩١,٧٨٠	سندات خزانه عامه تكلفه مستهلكه
-	٧١,٢٦٤	علاوة اصدار سندات خزانة
-	١,٧٦٣,٠٤٤	اجمالي سندات الخزانة (٢)
١,٥١٤,٩٩٦	-	اذون خزانة
(١٥,٤٧٥)	-	عوائد لم تستحق
١,٤٩٩,٥٢١	-	صافي اذون الخزانة
		اذون خزانة وفقا لتواريخ الاستحقاق
١,٥١٤,٩٩٦	-	استحقاق ٣٦٥ يوم
١,٥١٤,٩٩٦	-	اجمالي اذون خزانة
		عوائد لم تستحق

القيمة بالالف جنية

(١٥,٤٧٥)	-
(١٥,٤٧٥)	-
١,٤٩٩,٥٢١	-
١,٦٠٨,١٧١	١,٨٠٩,٧٠٢
(٥,٦٠١)	(٥,٢٤١)
١,٦٠٢,٥٧٠	١,٨٠٤,٤٦١

استحقاق ٣٦٥ يوم
اجمالي عوائد لم تستحق
صافي اذون الخزانة (٣)
اجمالي السندات واذون الخزانة (١)+(٢)+(٣)
يخصم
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
صافي الاستثمارات المالية بالتكلفة المستهلكة

(١٩) أصول غير ملموسة

اصول غير ملموسة اخرى (تراخيص):

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
١١٧,٩٤١	١٣٩,١١٢
٢١,١٧١	٣٣,٧٨٠
١٣٩,١١٢	١٧٢,٨٩٢
(٨٩,٣٠٦)	(١١٣,٦٣٣)
(٢٤,٣٢٨)	(٣٥,٥٣٢)
(١١٣,٦٣٤)	(١٤٩,١٦٥)
٢٥,٤٧٨	٢٣,٧٢٧

التكلفة
الرصيد الافتتاحي
الإضافات
اجمالي التكلفة
مجمع الاستهلاك
الرصيد الافتتاحي
الاستهلاك
اجمالي مجمع الاستهلاك
صافي الاصول الغير ملموسة

(٢٠) أصول أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
٢١٩,٨٨٧	٢٩٩,٥٧٥
١٣٩,٢٧٥	٢١٦,٨٥٦
٣٢,٤٢٦	٢٥,٤٥٦
٣,٥٨٨	٥,٤٨٧
٨٤٠,٠٦٠	١,٠٦٠,٢٥٢
٣٨٢,٦٤٩	١٧٥,٩٩٥
١,٦١٧,٨٨٥	١,٧٨٣,٦٢١
(١,٧٢٧)	(٣,٥٤١)
١,٦١٦,١٥٨	١,٧٨٠,٠٨٠

إيرادات مستحقة
مصروفات مقدمة
أصول آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون بعض العملاء
تأمينات وعهد
دفعات مقدمة تحت شراء اصول ثابتة
أخرى

مخصص عوائد تحت التحصيل

(٢١) استثمار عقارى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
٤٠,٨٤٥	٤٤,١٠٩
-	(١١,١٠٢)
٣٢,٢٢٧	١١٠,١٨٨
(٢٨,٩٦٤)	-
-	٧,٥٤٦
٤٤,١٠٩	١٥٠,٧٤١
(٣,٥٩٤)	(٣,٠٠٧)
-	٢,٦٥٦
(٥٤٠)	(١,٢٩٩)
١,١٢٧	-
(٣,٠٠٧)	(١,٦٥٠)
٤١,١٠١	١٤٩,٠٩١

التكلفة
المحول الى الاصول ثابتة
الإضافات خلال السنة
الاستبعادات
رد الاضمحلال
مجمع الاهلاك
اثر التحول الى الاصول ثابتة
اهلاك العام
اهلاك الاستبعادات
صافي الاستثمار العقارى

القيمة بالالف جنية

(٢٢) أصول ثابتة

الإجمالي	تأمينات على أصول مستأجرة	اصول ثابتة اخرى	اثاث خزائن	اجهزة ومعدات	تجهيزات وتركيبات	وسائل نقل	نظم البيّة	مبانى انشاءات	أراضي
٧٤٣,٦٨٥	٥٤,١٣٩	٢,٢٠٢	١٤,٤٥٥	٧٣,٩٧٨	١١٧,٧٩٤	٥,٥٣٢	١٥٧,٣٥٩	٢٠٨,٥٠٤	١٠٩,٧٢٢
٨٠,٧٨٣	-	-	١٣٤	٨,٠٥٧	١٦,٨٢٦	١,٧١٤	٥٤,٠٥٢	-	-
(٩٢٦)	-	-	-	-	-	-	-	(٩٢٦)	-
(٤١,٧٩٩)	-	(٢,٢٠٢)	-	(١,٩٣٢)	(٥٠)	-	(٢٧,٧٢٧)	-	(٩,٨٨٨)
٧٨١,٧٤٣	٥٤,١٣٩	-	١٤,٥٨٩	٨٠,١٠٣	١٣٤,٥٧٠	٧,٢٤٦	١٨٣,٦٨٤	٢٠٧,٥٧٨	٩٩,٨٣٤
٣٠٦,٨٣٠	٥٤,١٣٩	-	٧,٥٠٠	٢١,٩٨٧	٥٧,٦٢٣	٥,٤٣٩	١٢٣,٩٠٤	٣٦,٢٣٨	-
٤٠,٢٣٠	-	-	١,١١٥	٨,٠٧٣	٨,٦٢٣	١٠٩	١٨,١٤٥	٤,١٦٥	-
(٩٢٦)	-	-	-	-	-	-	-	(٩٢٦)	-
(٢٧,٥٩٤)	-	-	-	-	-	-	(٢٧,٥٩٤)	-	-
٣١٨,٥٤٠	٥٤,١٣٩	-	٨,٦١٥	٣٠,٠٦٠	٦٦,٢٤٦	٥,٥٤٨	١١٤,٤٥٥	٣٩,٤٧٧	-
٤٦٣,٢٠٣	-	-	٥,٩٧٤	٥٠,٠٤٣	٦٨,٣٢٤	١,٦٩٨	٦٩,٢٢٩	١٦٨,١٠١	٩٩,٨٣٤
٧٨١,٧٤٣	٥٤,١٣٩	-	١٤,٥٨٩	٨٠,١٠٣	١٣٤,٥٧٠	٧,٢٤٦	١٨٣,٦٨٤	٢٠٧,٥٧٨	٩٩,٨٣٤
٢٣٢,٥٢٢	٢,٨٧٥	-	٣,٣٩٦	٥٢,٨٢١	٩٠,٣٩١	١٣,٨٧٤	٥٣,٤٠٨	١١,٧٥٠	٤,٠٠٧
(١٣,٩٠٧)	-	-	(٢٣٩)	(٨٤٩)	(٢,٩٨٧)	(٨٨٣)	(٥٤)	(٥,٠٠١)	(٣,٨٩٤)
١,٠٠٠,٣٥٨	٥٧,٠١٤	-	١٧,٧٤٦	١٣٢,٠٧٥	٢٢١,٩٧٤	٢٠,٢٣٧	٢٣٧,٠٣٨	٢١٤,٣٢٧	٩٩,٩٤٧
٣١٨,٥٤٠	٥٤,١٣٩	-	٨,٦١٥	٣٠,٠٦٠	٦٦,٢٤٦	٥,٥٤٨	١١٤,٤٥٥	٣٩,٤٧٧	-
٥٤,٣٩٠	٢٧٧	-	١,١٣١	١٠,٣٣٨	١٢,٤٧٦	١,١٤٧	٢١,٢٤٩	٧,٧٧٢	-
(٩,٩٤٤)	-	-	(٢٣٩)	(٨٤٩)	(٢,٩٨٧)	(٨٨٣)	(٥٥)	(٤,٩٣١)	-
٣٦٢,٩٨٦	٥٤,٤١٦	-	٩,٥٠٧	٣٩,٥٤٩	٧٥,٧٣٥	٥,٨١٢	١٣٥,٦٤٩	٤٢,٣١٨	-
٦٣٧,٣٧٢	٢,٥٩٨	-	٨,٢٣٩	٩٢,٥٢٦	١٤٦,٢٣٩	١٤,٤٢٥	١٠١,٣٨٩	١٧٢,٠٠٩	٩٩,٩٤٧

بيان	التكلفة في أول السنة ٢٠٢٤
الإضافات خلال السنة	-
الإستبعادات خلال السنة	(٩٢٦)
تسويات على الاصول الثابتة	-
التكلفة في آخر السنة	(٩,٨٨٨)
مجموع اهلاك اول السنة ٢٠٢٤	٩٩,٨٣٤
اهلاك العام	-
مجموع إهلاك الاستبعادات	(٩٢٦)
تأثير التسويات على الاهلاكات	-
مجموع الاهلاك خلال السنة	-
صافي الإصول الثابتة ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٩٩,٨٣٤
التكلفة في أول السنة ٢٠٢٥	٩٩,٨٣٤
الإضافات والتحويلات	٤,٠٠٧
الإستبعادات والتحويلات	(٣,٨٩٤)
التكلفة في آخر السنة	٩٩,٩٤٧
مجموع اهلاك اول السنة ٢٠٢٥	-
اهلاك العام	-
مجموع إهلاك الاستبعادات	-
مجموع الاهلاك خلال السنة	-
صافي الإصول الثابتة ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٩٩,٩٤٧

(٢٣) أرصدة مستحقة للبنوك

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
٣,٢١٧,٧٢١	٤٤,٤٥٠
٨٠٠,٠٠٠	١,٥٠٠,٠٠٠
٤,٠١٧,٧٢١	١,٥٤٤,٤٥٠
٣,٠٠٠,٠٠٠	-
٨٠٦,٩٣٧	١,٥٠٠,٠٠٠
٢١٠,٧٨٤	٤٤,٤٥٠
٤,٠١٧,٧٢١	١,٥٤٤,٤٥٠
٣,٨٠٠,٠٠٠	١,٥٠٠,٠٠٠
٢١٧,٧٢١	٤٤,٤٥٠
٤,٠١٧,٧٢١	١,٥٤٤,٤٥٠
٤,٠١٧,٧٢١	١,٥٤٤,٤٥٠
٤,٠١٧,٧٢١	١,٥٤٤,٤٥٠

 حسابات جارية
ودائع

 بنوك مركزية
بنوك محلية
بنوك خارجية

 أرصدة ذات عائد
أرصدة بدون عائد

أرصدة متداولة

(٢٤) ودائع العملاء

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
١١,٧٤٧,٩٢٨	١٩,٤٨٣,٨٩٥
١٩,١٢١,٢٦٦	٢٦,١٤٩,٤٢٧
٤,٧٦٨,٥١٨	٥,٨٨٢,٣٢١
٨٨,٤٣١	٧٥,٦٢٨
٣٦٠,٩٩٨	٥٤٨,٤٦١
٣٦,٠٨٧,١٤١	٥٢,١٣٩,٧٣٢
٣١,٧٢١,٣٥٩	٤٢,٣٣١,٥٧٥
٤,٣٦٥,٧٨٢	٩,٨٠٨,١٥٧
٣٦,٠٨٧,١٤١	٥٢,١٣٩,٧٣٢
١,٥٩٦,١٨٤	٢,٢٥٧,٠٠٠
٣٤,٤٩٠,٩٥٧	٤٩,٨٨٢,٧٣٢
٣٦,٠٨٧,١٤١	٥٢,١٣٩,٧٣٢

 ودائع تحت الطلب
ودائع لأجل وبإخطار
شهادات إيداع وإيداع
ودائع التوفير
ودائع أخرى

 ودائع مؤسسات
ودائع أفراد

 أرصدة بدون عائد
أرصدة ذات عائد

القيمة بالالف جنية

(٢٥) قروض أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
١,١٩٢,٦٣٤	١,٣٦٢,٨٢٨	القيمة الحالية للودائع المساندة
١٢٢,٨٤٩	١٥٥,٩٥١	الالتزام البيئي من البنك الاهلي
٣,٩٢٨	-	قروض صندوق اجتماعي تنمية مشروعات ١٣%
١٦٦,٩٠٨	١١٣,٧٤٦	صندوق النقد السعودي (وزارة المالية)
٨٧,٥٠٠	٧٣,٧٥١	صندوق النقد السعودي (التعاون الدولي)
٦٨١,٢٩٦	٤٧٥,٥٤٠	قروض ممنوحة لشركة ايجي ليس
٢,٢٥٥,١١٥	٢,١٨١,٨١٦	

(٢٦) التزامات أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
٨٥٢,١٢٧	٩٠٣,١٥٢	عوائد مستحقة
١٠,٧٤٢	٥,٤٨٥	إيرادات مقدمة
٣٩,٥٥٧	٥٤,٧٥٩	مصروفات مستحقة
٥٩١,٤٠٦	٩٩٠,٤٠٤	أرصدة دائنة متنوعة
١,٤٩٣,٨٣٢	١,٩٥٣,٨٠٠	

(٢٧) مخصصات أخرى

الرصيد أول العام	صافي المحمل على قائمة الدخل	تحويلات	فروق التقييم	المستخدم	الرصيد	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
٣١,٨٧٠	٥,٤٠٣	-	-	(٤,٠٥٧)	٣٣,٢١٦	مخصص مطالبات محتملة
١٩,٦٨٥	-	-	-	(٣٢٤)	١٩,٣٦١	مخصص قضايا
١٣,٤٩٩	٦,٨٤٣	-	-	-	٢٠,٣٤٢	مخصص الإلتزامات العرضية
٥,٥٥٦	١٧,٨٩٥	(٨٩٥)	-	-	٢٢,٥٥٦	مخصصات اخرى
٧٠,٦١٠	٣٠,١٤١	(٨٩٥)	-	(٤,٣٨١)	٩٥,٤٧٥	
الرصيد أول العام	صافي المحمل على قائمة الدخل	تحويلات	فروق التقييم	المستخدم	الرصيد	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
١٨,١٥٥	١٥,٠٠٠	-	-	(١,٢٨٥)	٣١,٨٧٠	مخصص مطالبات محتملة
٢٠,٠٩٣	-	-	-	(٤٠٨)	١٩,٦٨٥	مخصص قضايا
٢١,٠٧٣	(٧,٩٣٧)	-	٣٦٣	-	١٣,٤٩٩	مخصص الإلتزامات العرضية
٣,١٤٢	١,٩٥٨	٥٦١	-	(١٠٥)	٥,٥٥٦	مخصصات اخرى
٦٢,٤٦٣	٩,٠٢١	٥٦١	٣٦٣	(١,٧٩٨)	٧٠,٦١٠	

القيمة بالالف جنية

(٢٨) التزامات مزاييا التقاعد

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
٩٩,٣١٧	١١٣,٢٥١
٥٣,٣٣٧	٥٨,٦٠٢
١٥٢,٦٥٤	١٧١,٨٥٣

المزاييا العلاجية بعد التقاعد
مكافأة نهاية الخدمة

تتمثل الحركة على الالتزامات فيما يلي :-

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
١١٦,٨٤٣	١٥٢,٦٥٤
٤٦,٥٠٠	٥٠,٢٦٦
(١٠,٦٨٩)	(٣١,٠٦٧)
١٥٢,٦٥٤	١٧١,٨٥٣

الرصيد الافتتاحي
المبالغ المعترف بها بقائمة الدخل
مزاييا مدفوعة

ووفقا لدراسة الخبير الاكتوارى ولتحديد التزامات مزاييا التقاعد ، تم استخدام مايلي:

- ١- اهم الاسس الاكتوارية الرئيسية المستخدمة:
- ١ - العملة المستخدمة في التقييم الجنية المصرى
- ٢- المصروفات الادارية : يتحملها البنك بالكامل
- ٣- جدول الحياة المستخدم : معدلات جدول A٦٧-٧٠ult لتكلفة كلا من الحياة والعجز الكلى .
- ٤- الطريقة المستخدمة في التقدير (Projected Unit Credit Method)
- ت- متوسط اهم الفروض الاكتوارية المستخدمة فيما يلي :-

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
٢٣,٥٠%	٢٠,٥٦%
١٥%	١٢%
٢٥,٥٤%	١٢,٣٠%

معدل سعر الخصم
معدل زيادة التعويض
معدل تضخم الاسعار

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
٢٣,٥٠%	٢٠,٥٠%
١٥,٢٥%	١٥,٢٥%
٢٥,٥٤%	٢٥,٥٤%

ب - مكافأة نهاية الخدمة

معدل سعر الخصم
معدل زيادة التعويض
معدل تضخم الاسعار

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤		٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	
التزامات	أصول	التزامات	أصول
(١٤٣)	١٤٣	(٤,١١٣)	٣,٥٨٢
(١٤٣)	١٤٣	(٤,١١٣)	٣,٥٨٢

(أ) شركة ايجي ليس
إجمالى الضريبة التى ينشأ عنها أصل / (التزام)

القيمة بالالف جنية

(٢٩) حقوق الملكية

(أ) رأس المال المرخص به

بناء على قرار الجمعية العامة بجلستها المنعقدة في ٢٥ يونيو ٢٠٢٥ تم زيادة رأس المال المرخص به ليصبح ١٠ مليارات جنيها مصري بدلا من ٥ مليارات جنية مصري

(ب) رأس المال المصدر والمدفوع

- يبلغ رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل ٥ مليار جنية مصري موزعاً على ٦٢٥ مليون سهم قيمة السهم الإسمية ٨ جنيهاً.

(ج) إحتياطات

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
٦,٨٣٥	٦,٨٨٣
٥٧١	٥٧١
٨٩,٩٨٧	٨٩,٩٨٧
٦,٤٨٠	٦,٤٨٠
٥,٧٦٠	(١٢,٨٤٧)
٤٦٥,٠٢٨	٦٣٣,١٨٠
٥٧٤,٦٦١	٧٢٤,٢٥٤

إحتياطي قانوني
 إحتياطي عام
 إحتياطي رأسمالي
 إحتياطي المخاطر البنكية
 احتياطي ادوات الدين المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر
 احتياطي ادوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر

(د) فروق القيمة الإسمية عن القيمة الحالية للودائع المساندة

تم إدراج الودائع المساندة بالقيمة الحالية لأجل هذه الودائع وبمتوسط سعر خصم ١٢,٦٨% بمبلغ ٢,٥٠٠ مليون جنية مصري ، وقد تم إدراج الفرق بين القيمة الحالية والقيمة الإسمية ضمن حقوق المساهمين ببند فروق القيمة الحالية عن القيمة الإسمية للودائع المساندة بناءً على ما ورد بكتاب البنك المركزي المصري بتاريخ ٢٤ ديسمبر ٢٠١٤.

(هـ) ارباح محتجزة / الخسائر المرحلة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(٥٦٠,٢٥٨)	(٥٩٩,٥٢٩)
(٤٨٠)	-
٩٤٩	١,٠٠٥,٤٧٢
(٥٥٩,٧٨٩)	٤٠٥,٩٤٣

الرصيد في اول السنة المالية
 المحول الى الاحتياطات
 صافي الربح

(٣٠) النقدية وما في حكمها

لاغراض عرض قائمة التدفقات النقدية ، تتضمن النقدية وما في حكمها الارصدة التالية التي لا تتجاوز تواريخ استحقاقها ثلاث اشهر من تاريخ الاقتناء .

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
١٧٠,٥٧٩	٢١٤,٦٨٨
١١,١٧٩,٠٩٩	٦,٢٢٦,٩٦٧
٨٠٢,٤٤٤	٤٢٤,٩٠٢
١٢,١٥٢,١٢٢	٦,٨٦٦,٥٥٧

وتتمثل النقدية وما في حكمها آخر العام فيما يلي:
 نقدية وأرصدة لدى البنوك المركزية
 أرصدة لدى البنوك
 إيدون خزانة (بالصافي)
 النقدية وما في حكمها

القيمة بالالف جنية

**(٣١) إلتزامات عرضية وإرتباطات
(أ) مطالبات قضائية**

 يوجد عدد من القضايا القائمة ضد البنك وقد بلغ قيمة المخصص المكون لها مبلغ ١٩,٦٨٥ ألف جنيه مصري.

(ب) إرتباط عن قروض و ضمانات وتسهيلات

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
٣,٦٣٤,٢٤٢	٧,٨١٧,٠٥٩
٢٠٤,١٥١	٢٧١,٣٠٤
١,٠٠٣,٢٨٧	٤,٢٩١,٤٥٥
٤,٨٤١,٦٨٠	١٢,٣٧٩,٨١٨
(٩٩٥,٦٧٤)	(١,٣٤٣,٧٤٦)
٣,٨٤٦,٠٠٦	١١,٠٣٦,٠٧٢

 خطابات ضمان
 إلتزامات مستندية (إستيراد وتصدير)
 إرتباطات القروض والضمانات

يخصم: غطاءات نقدية

(٣٢) المعاملات مع الأطراف ذو العلاقة

يتعامل البنك مع الأطراف ذو العلاقة على نفس الأسس التي يتعامل بها مع الغير وذلك وفقاً للقواعد المصرفية المعتادة وتمثل المعاملات وأرصدة الأطراف ذو العلاقة في تاريخ القوائم المالية فيما يلي:

(١) القروض والتسهيلات لأطراف ذوى علاقة
(أ) شركة ايجى لبيس

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
٢٠٠,٠٨٩	٣٤٩,٤٩٢
٣٥,٨١٤	٣٤,٤٥٩
١٩,٠٥٦	٢
٢١٣	٧٩

 تسهيلات ائتمانية
 عوائد القروض والائرادات
 حسابات جارية
 تكلفة الودائع

(ب) بنك مصر

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
٤,٢٤٢,١٣٦	-
٣٨٠,٣٣٩	٤٨٨,٨٢٧
-	٦٧

 ارصدة لدى البنوك
 العوائد المحصلة
 العوائد المدفوعة

(ج) مجموعة شركات ابو المكارم

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
٩٢,٣٧٤	-

رصيد القرض

(د) شركة سهولة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
٧٤,٠٥٥	٣٦,٤٥٨
٦,٧٦٨	٢,١٦٤
١٦,٤٧٨	١٤,٠٠١
٢٣٥	١١٥

 رصيد القرض
 حسابات جارية
 عائد ودائع وقروض مشابهة
 صافي الاتعاب والعمولات

(٢) متوسط الدخل الشهري لاعلى ٢٠ موظف

 (أ) متوسط الدخل الشهري لاعلى ٢٠ موظف مجتمعين ٨,٧٤٦ الف جنية في العام المالى ٢٠٢٥ مقابل ٥,٥٧٠ الف جنية في العام السابق .
 (ب) متوسط الدخل الشهري للفرد منهم ٤٣٧ الف جنية مقابل ٢٧٨,٥ الف جنية في العام السابق .

القيمة بالالف جنية

(٣٣) الأصول (الالتزامات) الضريبية المؤجلة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
-	١٤٣
١٤٣	٣,٤٣٩
١٤٣	٣,٥٨٢
٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
(٨٦,١٤٤)	(٨٦,١٤٤)
-	(٥٠,٥٥٩)
(٨٦,١٤٤)	(١٣٦,٧٠٣)

أصول ضريبية مؤجلة :

رصيد أصول ضريبية مؤجلة أول العام
التغير في أصول ضريبية مؤجلة خلال العام
رصيد (أصول) ضريبية مؤجلة آخر العام

التزامات ضريبية مؤجلة :

رصيد التزامات ضريبية مؤجلة أول العام
التغير في التزامات ضريبية مؤجلة خلال العام
رصيد (التزامات) ضريبية مؤجلة آخر العام

(٣٥) أحداث هامة :-

خلال عام ٢٠٢٥ قررت لجنة السياسات النقدية بالبنك المركزي المصري في اجتماعها تخفيض سعر افائدة للايداع والاقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي ليصل الى ٢٠ % و ٢١ % و ٢٠,٥ % على الترتيب كما قررت خفض سعر الائتمان والخصم ليصل الى ٢٠,٥ % مما قد يؤثر على سياسات البنك في تسعير المنتجات المصرفية الحالية والمستقبلية

القيمة بالالف جنية

(٣٦) الموقف الضريبي

١ أولاً: ضريبة شركات الأموال:-

١- منذ بدأ البنك حتى عام ٢٠١٩ :

تم المحاسبة عن هذه السنوات وسداد كافة الضرائب المستحقة ، وأصبح رصيد البنك دائن .

٢- السنوات ٢٠٢٠-٢٠٢٢ :

تم فحص هذه السنوات وورود نتيجة الفحص لكافة الأوعية الضريبة وجارى تسوية المستحقات مع شعبة الحجز من خلال الضرائب المسددة من البنك عن هذه الأوعية وتسوية فروق الفحص من خلال الرصيد الدائن للبنك طرف مركز كبار الممولين .

٣- السنوات ٢٠٢٣-٢٠٢٤

تم تقديم الإقرارات الضريبية وسداد المستحقات الضريبية عنها ولم يتم تحديد موعد للفحص بعد.

ثانياً: ضريبة المرتبات :-

١ - من بداية نشاط البنك وحتى ٢٠٢٢:

تم الفحص والربط عليها وتم سداد الضرائب المستحقة .

٢- السنوات ٢٠٢٣-٢٠٢٤

تم تقديم التسوية الضريبية السنوية في الموعد القانوني وسداد الضريبة المستحقة وجارى التجهيز لفحص عام ٢٠٢٣ .

ثالثاً : ضريبة الدمغه :-

١ - السنوات من بداية النشاط حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١ :

تم المحاسبه عنها وسداد كافة الضرائب المستحقة وأصبح رصيد البنك دائن.

٢ - الفترة من ٢٠٢١/١/١ حتى ٢٠٢٥/١٢/٣١

تم سداد ضريبة الدمغه المستحقة من واقع الإقرارات الربع سنوية (نموذج ٨) ولم يتم تحديد موعد لفحص هذه الفترات بعد .

بنك العمال المصري (سابقا) قبل تاريخ الاندماج :

أولاً : ضريبة المرتبات:-

١- من بداية نشاط البنك حتى عام ٢٠٠٤

تم المحاسبه عنها وسداد الضرائب المستحقة.

٢- السنوات ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٨/١٠/٣٠ :

تم سداد الضرائب المستحقة من واقع التسويات لهذه السنوات وتم الفحص وورود نموذج (٣٨) وتم الطعن على النموذج .

ثانيا : ضريبة الدمغه :-

١ - السنوات من بداية نشاط البنك حتى صدور قانون الضرائب ١٤٣ لسنة ٢٠٠٦:

بلغ اجمالى المستحقات الضريبية على فروع بنك العمال (سابقا) وفقاً لآخر نماذج (٩) حجز ٦,٦٢٩ ألف جنيه وتم التحوط عنها بمخصص الضرائب وهي تمثل مطالبات ضريبية وفقاً لقرارات لجان الطعن وأحكام المحاكم وتم التصالح فيها مع مصلحة الضرائب وجارى إجراء التسوية مع مركز كبار الممولين .

٢ - من ٢٠٠٦/٨/١ حتى تاريخ الدمج في بنك التنمية الصناعية في ٢٠٠٨/١٠/٣٠:

تم سداد المبالغ المستحقة عليها وفقاً للإقرارات ربع سنوية ووردت مطالبته تقديرية عنها وتم الطعن عليها وتم التحوط عنها بمخصص الضرائب .

القيمة بالالف جنية

٢- الموقف الضريبي لشركة ايجي ليس

أولاً: الضريبة على ارباح الأشخاص الاعتبارية :

- من بداية النشاط حتى ٢٠١٩ تم الفحص والربط وسداد الضريبة.
- السنوات ٢٠٢٠/٢٠٢٢ تم الفحص وتم الموافقة الجزئية على الربط واحالة نقاط الخلاف الى اللجنة الداخلية المحققة
- السنوات ٢٠٢٣/٢٠٢٤ تم تقديم الاقرارات الضريبية فى المواعيد القانونية.

ثانياً: ضريبة الاجور و المرتبات:--

- تم الفحص حتى ٢٠٢٢ وتم استخراج النماذج الضريبية.
- السنوات ٢٠٢٣/٢٠٢٥ الشركة تقوم بتقديم الاقرارات الخاصة بضريبة الاجور والمرتبات على المنظومة الالكترونية لمصلحة الضرائب فى المواعيد القانونية

ثالثاً: ضريبة القيمة المضافة:--

تم الفحص من بداية النشاط حتى 2023/2/28

رابعاً: ضريبة الدمغة:--

- تم فحص السنوات من بداية النشاط وحتى ٢٠١٨ .
- تم فحص السنوات ٢٠١٩/٢٠٢٠ وتم الاحتقاى وجرى انتهاء الخلاف باللجنة

33 الموقف القضائى :

أولاً : بيان القضايا المرفوعة ضد الشركة عن عام 2025 على النحو التالي :

- 1- دعوى رقم 54 لسنة 2023 مدنى حكومة أبو المطامير وموضوعها محو وشطب، والدعوى كانت متداولة أمام مكتب خبراء إيتاي البارود وتم إنهاء الأمرورية بجلسة الخبراء بتاريخ 2025/2/19 وتم ورود تقرير الخبير إلى المحكمة ومازالت الدعوى متداولة .
- 2- تظلم بشأن السيارات المزجرة وقيد برقم 283 عرائض التحفظ على اموال ومازال بالعرض ببنياية امن الدولة العليا ولم يتم البت فيه حتى تاريخه .
- 3- اشكال فى تنفيذ فسخ عقد التاجير التمويلى قيد برقم 83 لسنة 2025 اشكالات غرب الاسكندرية وتحدد لنظره جلسة 2026/01/15 لاعلان مالم يعلن
- 4- تظلم بشأن تأشيرة فسخ عقد التاجير التمويلى قيد برقم 30 تظلمات اوامر لسنة 2025 محكمة غرب الاسكندرية وتحدد لنظره جلسة 2026/01/04 للمستندات مع التصريح

ثانياً : قضايا جتج الشيكات بدون رصيد المقامة من الشركة ضد العملاء المتعثرين

وجميع القضايا سائلة البيان لا تستدعي تجنيب مخصص قانوني